جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٧٣)

خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصـــر

القـاهرة
يوليو ١٩٩٢

معهد التخطيط القومى

خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثه التصنيع
وامكانية الاستفادة منها فى مصـــــر

فريق البحـــث :

أ٠د٠ ابراهيم العيسوى	مستشار ومدير مركز التخطيط العام
أ٠د٠ رمـــزى زكـــــى	مستشار بمركز التخطيط العام
د٠ حســـين الفقـــير	خبير بمركز التخطيط العام

اشـــراف وتحريـــر

أ٠د٠ ابراهيم العيســـــــوى

القاهرة فى يوليو١٩٩٢

المحتويـــات

مقدمة الدراسة

الفصل الأول

الخبرة التنموية لتايوان والدروس المستفادة منها لمصـــر

تمهيد ١١

١ - خلفية من المعلومات العامة عن تايوان ١١

١-١- الموقع والموارد الطبيعية والبشرية ١١

١-٢- التاريخ والوضع السياسى ونظام الحكم ١٣

٢ - الانجازات التنموية لتايوان خلال أربعين عاما ١٥

٢-١- الأوضاع الاقتصادية فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ١٦

٢-٢- مؤشرات النمو الاقتصادى على المستوى الكلى ١٨

٢-٣- مؤشرات النمو القطاعى والتغيرات الهيكلية ٢١

٢-٤- التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ٢٤

٢-٥- التنمية البشرية ومستوى المعيشة ٢٩

٢-٦- توزيع الدخل والأجور والانتاجية ٣٠

٣ - الخصائص والظروف التاريخية والدولية لتايوان وسياساتها التنموية ٣٣

٣-١- خصائص الدولة والبشر والثقافة ٣٣

٣-٢- الظروف التاريخية والوضع الابتدائى ٣٦

٣-٣- الظروف الدولية والمعونات الأمريكية ٤٠

٣-٤- السياسات الانمائية ٤٥

٣-٤-١- الاصلاح الزراعى وتحويل الفائض الزراعى ٤٥

٣-٤-٢- سياسات التصنيع واختيار التكنولوجيا والعمالة ٥١

٣-٤-٣- السياسات الادخارية والاستثمارية ٥٦

٣-٤-٤- سياسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير ٦٢

٣-٤-٥- سياسات توزيع الدخل ٦٦

٣-٥ دور الدولة فى الاقتصاد التايوانى ٦٨

٤ - سلبيات الخبرة التنموية لتايوان والاتجاهات المستقبلية للتطور الاقتصادى فيها ٧٢

٤-١- السلبيات ٧٣

٤-١-١- استغلال الطبقة العاملة ٧٣
٤-١-٢- التبعية والهيمنة الأمريكية ٧٥
٤-١-٣- غياب الديمقراطية ٨٠
٤-١-٤- جوانب سلبية أخرى ٨٠

٤-٢ المستقبل ٨١

٤-٢-١- مشكلات الثمانينات ٨١
٤-٢-٢- احتمالات مستقبلية ٨٤

٥ - مدى قابلية الخبرة التنموية لتايوان للنقل والدروس المستفادة منها لمصر ٨٧

٥-١- حول القابلية للنقل والتعميم ٨٧
٥-٢- الدروس المستفادة لمصر ٩١

حواشى الفصل الأول ٩٦

الفصل الثانـــى ١١٠

الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منهالمصر

(نموذج دولة المدينة)

تمهيد ١١١

١ - اطلالة سريعة على الجوانب الجيوبوليتيكية لهونج كونج وسنغافورة ١١٣

١-١- هونج كونج ١١٣
١-٢- سنغافورة ١١٤

٢ - النمو الاقتصادى لهونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ ١١٥

٢-١- نظرة اجمالية ١١٥
٢-٢- تغيير هيكل الانتاج المحلى ١١٨
٢-٣- تغيير هيكل الانتاج الصناعى ١٢١
٢-٤- النمو فى القطاع الزراعى ١٢٤
٢-٥- النمو فى قطاع الخدمات ١٢٦

٣ - السياق المحلي والعالمي لتجربتي هونج كونج وسنغافورة ١٢٨

٣-١- تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير ١٢٨
٣-٢- تعبئة عنصر العمل الرخيص في اطار نظام صارم للعمالة ١٣٦
٣-٣- استقطاب رأس المال الأجنبي ومعدلات ربحيته ١٤٦
٣-٤- الاستفادة من التخفيضات الجمركية ١٥٣
٣-٥- الدور الذي اضطلعت به الدولة ١٥٧

٤ - الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادي في هونج كونج وسنغافورة ١٦٠

٤-١- المؤشرات العامة لتطور مستوى المعيشة ١٦٠
٤-٢- تطور توزيع الدخل ١٦٤
٤-٣- سمات خاصة بتشغيل العمالة ١٦٩
٤-٤- الهيكل الاجتماعي لسكان هونج كونج ١٧٣

٥ - الآفاق المستقبلية لتجربتي هونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منها لمصر ١٧٦

٥-١- بعض المشكلات الراهنة في البلدين ١٧٧
٥-٢- حول مستقبل هونج كونج بعد عام ١٩٩٧ ١٨٨
٥-٣- هل هناك دروس مستفادة من تجربتي هونج كونج وسنغافورة لمصر ؟ ١٩٢

حواشي الفصل الثاني ١٩٥

الفصل الثالث ٢٠٦

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر

(نمط التنمية البوذية)

تمهيد ٢٠٧

١ - الخصائص الجغرافية والتاريخية والسكانية والسياسية ٢٠٨

١-١- الموقع والمساحة والظروف المناخية والموارد الطبيعية ٢٠٨
١-٢- خصائص السكان وثقافتهم ٢٠٩
١-٣- ملامح التاريخ الكوري والنضال ضد الأطماع الخارجية ٢١٠
١-٤- الحياة السياسية والنضال من أجل الديمقراطية ٢١٣

٢ - تطور استراتيجيات التنمية الكورية وأداؤها الاجمالي ٢١٥

٢-١- استراتيجية انتاج بدائل الواردات ٢١٦

٢-٢- استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير ٢١٨

٣ - مؤشرات الأداء الإنمائي في القطاعات المختلفة ٢٢٣

٣-١- التنمية الصناعية الكورية - الأداء والركائز ٢٢٣

٣-١-١- مؤشرات التنمية الصناعية ٢٢٣

٣-١-٢- الركائز أو العوامل المفسرة ٢٢٥

٣-٢- الأداء التنموى فى القطاع الزراعى والاكتفاء الذاتى الغذائى ٢٣٧

٣-٢-١- الأداء وتدخل الدولة ٢٣٧

٣-٢-٢- الاكتفاء الذاتى الغذائى ٢٤٠

٣-٣- قطاع التمويل والسياسات النقدية والتمويلية ٢٤١

٣-٣-١- تطور هيكل قطاع التمويل ومؤشرات الأداء فيه ٢٤١

٣-٣-٢- السياسات النقدية والتمويلية ٢٤٢

٣-٤- الخدمات الاجتماعية وتوزيع الدخل ٢٤٣

٣-٤-١- خدمات الصحة والتعليم والتدريب ٢٤٣

٣-٤-٢- تطور التفاوت فى توزيع الدخل ٢٤٦

٤ - عوامل النجاح والمشكلات والمستقبل ٢٤٨

٤-١- عوامل النجاح الخاصة بالتجربة الكورية ٢٤٨

٤-١-١- دور الدولة المتميز ٢٤٩

٤-١-٢- تجييش قوة العمل الوطنية ٢٥٢

٤-١-٣- حضانة الغرب للتجربة ٢٥٣

٤-١-٤- اقتناص الظروف الخارجية المواتية ٢٥٥

٤-٢- المشكلات الراهنة وآفاق المستقبل ٢٥٩

٤-٢-١- التركز الجغرافى للتجارة الخارجية والحاجة الى التنويع ٢٦٠

٤-٢-٢- الاعتماد المفرط على الواردات وسبل المواجهة ٢٦١

٤-٢-٣- المحافظة على الميزة النسبية للصادرات الكورية ٢٦٢

٤-٢-٤- مواجهة المشكلات البيئية والاجتماعية ٢٦٣

٥ - التجربة الكورية والدروس المستفادة منها لمصر ٢٦٤

٥-١- مؤشرات الأداء الإنمائى فى مصر وكوريا الجنوبية والظروف المحيطة ٢٦٤
٥-٢- الدروس المفيدة لمصر من التجربة الكورية . ٢٧٠

حواشى الفصل الثالث ٢٧٥

خاتمة الدراسة ٢٨٧

قائمة مراجع الدراسة ٢٩٨

مقدمة الدراسة

إن متابعة مايكتب فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الاكاديمية ، فضلاً عن المجلات والصحف السيارة ، تكشف عن استئثار عدد من الدول الآسيوية حديثة التصنيع بقسط عظيم من الاهتمام · وهناك مايشبه الاجماع على أن مجموعة من الدول الآسيوية وخاصة مايطلق عليها النمور الآسيوية أو عصابة الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) قد حققت نجاحاً اقتصادياً باهراً ، وتمكنت من التقدم فى عدد من المجالات الاجتماعية بخطى ثابتة · ولكن الآراء تتباين فى فهم ماحدث فى هذه الدول وتحديد العوامل التى ساعدت هذه الدول على اجتياز عقبات التخلف والانطلاق على طريق النمو الاقتصادى السريع وغزو أسواق الدول الصناعية المتقدمة بالمنتجات الصناعية ، وفى تقييم ماهو ايجابى وماهو سلبى فى خبرات التنمية فى هذه الدول ، وفى الحكم على مدى قابلية هذه الخبرات للنقل الى دول العالم الثالث الباحثة عن مخرج من التخلف والتبعية ·

فهناك من يرى أن ماحدث فى مجموعة النمور الآسيوية الأربعة لايقل عن معجزة اقتصادية ، وأن هذه المعجزة تقدم لدول العالم الثالث الساعية لاجتياز عقبات التخلف نموذجاً أو نمطاً عاماً فى التنمية يمكن الاقتداء به وتكراره فيها · وهناك من يرى أن ماتحقق فى هذه الدول ، وإن كان يمثل نجاحاً اقتصادياً عظيماً ، إلا أنه لايرقى الى مرتبة النموذج أو النمط العام الذى يقبل النقل أو التكرار فى دول العالم الثالث · فهذا النجاح فى رأيهم نتاج ظروف محلية وخارجية خاصة جداً ومحصلة تطور تاريخى فريد، ومن ثم فان النموذج الذى بلورته تلك الدول غير قابل للتعميم ·

وتباين الآراء على هذا النحو جدير بأن يثير الحيرة والبلبلة · ومما يزيد الأمر تعقيداً أن نسبة غير قليلة من الكتابات تجنح الى المبالغة والتهويل سواء بالنسبة لوصف الايجابيات فى محاولات تنمية بلدان شرق آسيا حديثة التصنيع أو بالنسبة لوصف ما شاب هذه المحاولات من سلبيات · وهناك من يتجاهل بعض الظروف التاريخية والخصائص المحلية أو العالمية من أجل إبراز بعضها الآخر ، وهناك من يضخم من أهمية بعض هذه الامور من أجل طمس بعضها الآخر ، لأغراض سياسية أو أيديولوجية ·

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة · فهذه الخبرات التنموية تستحق أن توضع تحت مجهر البحث العلمى المدقق ، لفهمها على الوجه الصحيح ، ولفرز الغث من الثمين مما يكتب عنها ، وللتعرف على الدروس التى يمكن استخلاصها منها لدول العالم الثالث عموماً ، ولمصر بوجه خاص ·

وقد تحدد هدف هذه الدراسة فى اجراء قراءة مدققة لخبرات التنمية فى مجموعة الدول الشرق آسيوية الأربع : كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة . والقصد من هذه القراءة المدققة هو التعرف أولاً على الظروف التاريخية والملابسات السياسية والخصائص المميزة لكل دولة من هذه الدول ، باعتبار أن هذه المعرفة تمثل السياق الذى جرت فيه التنمية والإطار الذى يتم فيه تقييم نجاحاتها وإخفاقاتها . كما تهدف هذه القراءة المدققة الى التعرف على الحجم الحقيقى للانجاز التنموى فى المجالات المختلفة كالتصنيع والتطوير الزراعى والتنمية البشرية والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وما الى ذلك ، وكذلك الوقوف على السلبيات التى صاحبت مسيرة التنمية أو ترتبت على الظروف المحددة التى تمت فيها . وأخيراً ، وهذا هو الهدف النهائى للدراسة ، فاننا سوف نسعى الى تقييم مدى قابلية النموذج التنموى أو النماذج التنموية التى أسفرت عنها خبرات الدول الأربع موضع الاهتمام للتعميم والنقل الى دول أخرى مثل مصر ، وتحديد الدروس التى يمكن أن تفيد عملية صنع السياسات والقرارات التنموية فى مصر فى ضوء الخبرات الخاصة بتلك الدول .

وهذه الدراسة تنقسم الى فصول ثلاثة . الفصل الأول منها مخصص لحالة تايوان ، وقد كتبه د. ابراهيم العيسوى . والفصل الثانى يتناول حالة هونج كونج وحالة سنغافورة ، وقد قام باعداده د. رمزى زكى . أما الفصل الثالث فهو خاص بحالة كوريا الجنوبية ، وقد أعده د. حسين الفقير . وسوف يلحظ القارئ أن كل فصل من هذه الفصول يسعى للوفاء بالأهداف الرئيسية للدراسة فيما يتعلق بالدولة التى يتناولها . ولكن درجة التغطية لبعض عناصر الموضوع قد تختلف من فصل الى آخر ، وذلك فى ضوء المادة التى توافرت لكل كاتب عن الدولة التى تولى دراسة خبرتها التنموية من جهة ، وفى ضوء اختلاف الوزن النسبى الذى قد يعطيه كل كاتب لعنصر أو آخر من عناصر الموضوع وفقاً لخبرته وتصوره الخاص لتناول الموضوع من جهة أخرى .

وأملى كبير أن تسد هذه الدراسة فراغاً كبيراً فى المكتبة العربية فيما يتعلق بفهم خبرات الدول الآسيوية حديثة التصنيع ، وتقييمها واستخلاص دروس مفيدة منها تساعد مصر وغيرها من دول العالم الثالث على كسر حواجز التبعية والتخلف والانطلاق على طريق التنمية المستقلة .

الباحث الرئيسى

د. ابراهيم العيسوى

القاهرة يوليو ١٩٩١

الفصل الأول

الخبرة التنموية لتايـــوان والدروس المستفادة منهـــا لمصـــر

الفصل الأول *

الخبرة التنموية لتايوان والدروس المستفادة منها لمصر +

تمهيد

يهدف هذا الفصل الي التعرف علي خبرة تايوان في التنمية خلال العقود الأربعة الماضية، والوقوف علي ما أسفرت عنه هذه الخبرة من انجازات وماصاحبها أو تمخضت عنه من سلبيات وتفهم الظروف والعوامل والسياسات المسئولة عن الأداء التنموي لتايوان خلال تلك الفترة. وكل ذلك من أجل الاجابة عن السؤال الذي يدور بخلد كثير من الناس : «ولم لانفعل مثلما فعلوا، ونصل الي مثلما وصلوا اليه ؟». أي أن الغرض النهائي من دراستنا هو تحديد مدي قابلية الخبرة التنموية لتايوان للتكرار في دول أخري ، وتمييز مايمكن نقله منها مما لايمكن نقله ، واستخلاص بعض الدروس التي قد تفيد بلداً مثل مصر في اجتياز حواجز التخلف والتبعية والانطلاق علىطريق التنمية والاستقلال .

ولما كانت استراتيجيات وسياسات التنمية تتحدد ضمن ماتتحدد بحجم الدولة ومدي امتلاكها للموارد الطبيعية والبشرية ، وموقعها الجغرافي ، ووضعها الجيوبولوتيكي ، ونظام الحكم فيها ، فضلا عن ظروف تطورها التاريخي ، فمن المهم أن تكون لدينا فكرة عن كل من هذه الأمور حتي نستطيع أن نقيم سياسات تلك الدولة وأداءها التنموي تقييماً سليماً . وهذا ما سنتناوله في القسم الأول من هذا الفصل . وسوف يلي ذلك عرض ماأستطعنا الحصول عليه من مؤشرات عن انجازات المسيرة التنموية لتايوان عبر أربعة عقود في القسم الثاني . أما القسم الثالث فهو مخصص لتفسير الأداء التنموي لتايوان ، ويتناول كل عنصر من العناصر التي اشتركت في تحديد هذا الأداء وهي خصائص الدولة والشعب ، والظروف التاريخية ، والظروف الدولية ، والسياسات التي جري اتباعها . ويلقي القسم الرابع بعض الأضواء علي الجوانب السلبية لخبرة تايوان في تحقيق التنمية ، والاتجاهات المتوقعة للتنمية في المستقبل . أما القسم الخامس والأخير من هذا الفصل فهو يتناول قضية قابلية خبرة تايوان التنموية للنقل الي دول أخري ، ومحاولة لاستخلاص بعض الدروس المستفادة من هذه الخبرة لمصر .

١. خلفية من المعلومات العامة عن تايوان (١)

١-١- الموقع والموارد الطبيعية والبشرية

تايوان جزيرة كبيرة تقع في غرب المحيط الهادي، وتبعد بنحو ٢٦٠ كيلو مترا عن الشاطئ الجنوبي الشرقي للصين ، ويفصلها عنها مضيق تايوان ـ ويحيط بها من الشمال بحر شمال الصين ، ومن الشرق المحيط الهادي ، ومن الجنوب قنال باشي الذي يفصلها عن الفليبين.

---

* كتب هذا الفصل : د. ابراهيم العيسوي

+ يتقدم الكاتب بالشكر الجزيل الي الأستاذة الدكتورة شيرلي كيو رئيسة مجلس التخطيط الاقتصادي والتنمية التابع لمجلس الوزراء في تايبيه ـ تايوان علي استجابتها لطلبه بارسال عدد من الدراسات والبحوث المفيدة عن خبرة تايوان التنموية. كما يشكر الكاتب السيد ون ـ تد تشانج رئيس مكتب الخدمات التجارية للشرق الأقصي في القاهرة علي ماقدمه من كتيبات وعلي المناقشة التي أجريت معه لاستيضاح بعض جوانب المسيرة التنموية لتايوان ومشكلاتها .

وتبلغ مساحة الجزيرة ٣٦ ألف كيلو مترا مربعاً ، أي حوالي ٦ر٣٪ من مساحة مصر ، أي أن مساحتها تساوي المساحة المأهولة في مصر . ويبلغ طول الجزيرة ٣٨٦ كيلو متراً ، كما يبلغ أطول عرض لها ١٤٥ كيلو متراً .

وكانت هذه الجزيرة تكون مع مجموعة كبيرة من الجزر الصغيرة التى يوجد معظمها في مضيق تايوان أحدي مديريات الصين . وعندما اكتشف المستكشفون البرتغاليون هذه الجزيرة في سنة ١٥٩٠ أطلقوا عليها اسم فورموزا ، ومعناه الجزيرة الجميلة . وقد ظلت تحمل هذا الاسم حتي احتلها اليابانيون في سنة ١٨٩٥. وهي جزيرة تتمتع بموقع استراتيجي، حيث أنها تشرف علي ممرات بحرية هامة تربط بين شمال شرق وجنوب شرق آسيا واليابان، ومن يسيطر علي تايوان يسيطر علي خطوط الامداد الرئيسية في آسيا.

وقد بلغ عدد سكان تايوان في نهاية سنة ١٩٨٨ حوالي ٢٠ مليون نسمة ، أي نحو ٣٦٪ من عدد سكان مصر . ويعتبر المورد البشري هو المورد الرئيسي لتايوان التي تفتقر الي الموارد الطبيعية كما سنبين فيما بعد . ويعيش حوالي ١٤٪ من اجمالي عدد سكان تايوان في عاصمتها تايبيه . وعموما يتوزع ٨٠٪ من سكان تايوان حالياً علي سبع مدن رئيسية هي تايبيه العاصمة ، وكاى هسيونج المدينة الثانية ، ثم تاي شونج ، وتاي نان ، وكي لونج، وهسن تشو ، وتشي آيي . ويتحدث أهل تايوان باللغة الصينية كلغة أولي ، واللغة اليابانية كلغة ثانية (حيث كانت اليابان قد جعلت اليابانية هي اللغة الرسمية أثناء احتلالها لتايوان الذي استمر نصف قرن من الزمان) .

وحظ تايوان من الموارد الطبيعية ليس بالوفير . وتنقسم أراضي تايوان الي قسمين : مناطق الجبال في الشرق والأراضي المنخفضة في الغرب . وتشكل المناطق الجبلية معظم مساحة تايوان (حوالي ثلاثة أرباع المساحة) ، وهي مغطاة بغابات ذات قيمة تجارية متواضعة . أما الأراضي السهلية المنخفضة في غرب الجزيرة فهي مناطق للزراعة الكثيفة (حيث تزرع الأرض بأكثر من محصول في السنة) . وعموما فان الأرض المنزرعة ليست متميزة من ناحية الخصوبة . وتتعرض خصوبة التربة للتدهور بفعل التكثيف الزراعي وبفعل الأمطار الشديدة التي تعمل علي تجريف القشرة الخصبة من التربة . ولذا تعتمد الزراعة في تايوان علي الأسمدة بشكل مكثف للحفاظ علي مستوي خصوبة معقول للأرض الزراعية . والي جانب المناطق السهلية في الغرب يقوم السكان بزراعة بعض المنحدرات الجبلية وكذا بعض المساحات الناتجة عن تجفيف الأنهار .

والطقس ملائم لنمو محاصيل متعددة علي مدار السنة . كما أن المطر وفير . وقد ظل الانتاج الزراعي لوقت طويل متركزا في محصولين ، وهما الأرز وقصب السكر. ولكن الأهمية

النسبية للأرز تراجعت كثيرا في الوقت الحاضر . وطبقا لاحصاءات سنة ١٩٨٧، احتل انتاج قصب السكر المركز الأول في الانتاج الزراعي الكمي ، يليه انتاج الخضروات ، ثم الأرز، ثم الفاكهة . ومن جهة أخري تتمتع تايوان بانتاج وفير من الأسماك ، وذلك بفضل موقعها الملائم لنمو الثروة السمكية ، حيث تقع عند ملتقي تيارات دافئة مع تيارات باردة.وبالاضافة الي ذلك قطعت تايوان شوطاً طويلاً في مجال تنمية المزارع السمكية وتطوير التكنولوجيات المتصلة بها .

وفيما يتعلق بالثروة المعدنية في تايوان ، فانه بالرغم من أن عدد المعادن المكتشفة يصل الي خمسين معدنا ، الا أن معظم هذه المعادن منخفض الجودة ، أو مرتفع التكلفة ، أو احتياطياته ليست كبيرة أو كل ذلك معا . وأهم هذه المعادن الفحم ، وإن كانت جودته منخفضة وتكلفة استخراجه عالية . ويوجد الرخام بوفرة . كما يوجد الحجر الجيري والغاز الطبيعي والبترول ولكن بكميات ضئيلة لاتفي الا بنسبة قليلة من الاحتياجات المحلية . وأخيراً توجد احتياطيات محدودة من نوعيات متواضعة الجودة من معادن أخري كالنحاس والذهب والرصاص .

ونظرا لقلة ماتملكه تايوان من مواد خام ومعادن ومصادر للطاقة ، فانها تعتمد علي الاستيراد في توفير ماتحتاجه صناعاتها المزدهرة من هذه الأشياء. ومن أهم الصناعات في تايوان في الوقت الحاضر صناعة الالكترونيات ، وصناعة المنسوجات ، والصناعات الغذائية ، وصناعة الكيماويات والبلاستيك وتكرير البترول والمعادن والآلات الكهربائية وغير الكهربائية، ومعدات وأجهزة الاتصالات . وتنتشر الصناعة في مواقع متعددة في الجزيرة . ومع ذلك فثمة تركز صناعي كبير حول منطقتين ، وهما ميناء كي لونج في الشمال وميناء كاو هسيونج في الجنوب الغربي .

١- ٢- التاريخ والوضع السياسي ونظام الحكم

كانت تايوان جزءً من امبراطورية الصين القديمة حتي تم استيلاء اليابان عليها في عام ١٨٩٥ في أعقاب الحرب الصينية اليابانية . وقد ظلت خاضعة للاحتلال الياباني حتي سنة ١٩٤٥ عندما سمح للصين بقيادة شيانج كاي شيك باحتلال الجزيرة بمقتضي إعلان القاهرة في سنة ١٩٤٣ ، الذي اتفقت فيه كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية علي أن فورموزا وكل المناطق الأخري التي كانت اليابان قد انتزعتها من الصين (مثل منشوريا وجزر البسكادورز) يجب أن تعود الي الصين . وفي نهاية سنة ١٩٤٩ تنامت قوة الشيوعيين الصينيين لدرجة أن قوات شيانج كاي شيك والتي كانت تتمثل أساساً في القوة البحرية الصغيرة للصين آنذاك لم تعد لها سيطرة سوي علي جزيرتي فورموزا وهاي نان وبعض المناطق

الصغيرة في غرب الصين . وفي سنة ١٩٥٠ ، عندما اندلعت الحرب الكورية ، أمر الرئيس الامريكي ترومان البحرية الأمريكية بحماية جزيرة فورموزا من الشيوعيين الصينيين . وفي نفس الوقت تمسكت الحكومة الصينية بأن فورموزا جزء من الصين ويجب أن تعود الي جمهورية الصين الشعبية الخاضعة للحكم الشيوعي . غير أن الحكومة الامريكية حذرت الصين من غزو فورموزا وجزر البسكادورز القريبة منها ، وأعلنت أن أي محاولة من جانب الصين في هذا الشأن سوف تواجه بمقاومة عنيفة من جانب الأسطول السابع الأمريكي ومايحمله من حاملات طائرات عملاقة ، وكذلك من القوات البرية المتمركزة في جزيرة أوكيناوا (٢).

وقد اعترفت المملكة المتحدة بجمهورية الصين الشعبية . أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تعترف بها واعترفت بحكومة الصين الوطنية في تايوان بقيادة شيانج كاي شيك واعتبرتها الحكومة الشرعية للصين . كما وقعت اتفاق دفاع مشترك مع الصين الوطنية في سنة ١٩٥٤ . وفي نفس الوقت تعهدت حكومة شيانج كاي شيك بعدم غزو الصين الشعبية الا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية . وعموما فقد ظلت حكومة الصين الوطنية تزعم السيادة علي كل الصين ، بينما كانت حكومة الصين الشعبية تدعي السيادة علي تايوان . والأمر الثابت أن الحكومتين متفقتان علي أن تايوان جزء من الصين (٣) .

وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بعلاقات خاصة جدا مع تايوان ، وقدمت لها أنواعاً مختلفة من الدعم المالي والفني والعسكري بسخاء قل أن نجد له نظيراً. ومع ذلك فلم تجد الولايات المتحدة بداً من الاعتراف بالصين الشعبية في أول يناير ١٩٧٩، والتسليم بوجهة نظرها في أن هناك صيناً واحدة ، وأن تايوان جزء لايتجزأ منها ، وبناء علي ذلك عادت الصين الشعبية لتحتل مقعدها في الأمم المتحدة التي كانت تشغله تايوان بدلا منها (٤). كما أنهت الولايات المتحدة اتفاقية الدفاع المشترك مع تايوان في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩. ولكن تبقي الولايات المتحدة ملتزمة بتزويد تايوان بالأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان . ومازالت تايوان تعتبر أن العدو الرئيسي لها هو نظام الحكم الشيوعي في الصين.

وفيما يتعلق بنظام الحكم في تايوان ، فهو يقوم علي وجود رئيس للجمهورية ومجلس وزراء يضم ثمان وزارات فقط ، وسلطة تشريعية (الجمعية الوطنية) وسلطة قضائية . ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بشكل غير مباشر عن طريق الجمعية الوطنية . وقد حكم تايوان خلال الأربعين عاما الماضية أربعة رؤساء للجمهورية ، أولهم شيانج كاي شيك وآخرهم الرئيس لي تنج هوي (والأخير مولود في تايوان ومتخرج من جامعتها الوطنية، وحاصل علي الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الامريكية). وقد ظلت الحكومة منذ إعلان حكومة الصين الوطنية في تايوان تحت سيطرة الكومنتانج ، وهو الحزب الوطني الذي

لجأ زعماؤه من الصين الي تايوان . وكان يوجد الي جانبه حزبان معارضان منذ ١٩٤٦،ولكن لم يكن لهما شأن يذكر في الحياة السياسية ، وهما حزب الصين الفتاة والحزب الاشتراكي الديمقراطي .

وقد خضعت تايوان لقانون الطوارئ منذ سنة ١٩٤٩ حتي تم الغاؤه في سنة ١٩٨٧(أي بعد ٣٨ سنة) . وقد قيد هذا القانون كثيراً من الحقوق والحريات المدنية ، إبتداءً من تقييد حرية العمل السياسي والنقابي ، وإنتهاءً بخطر اعتناق الشيوعية وحظر المطالبة بانفصال تايوان عن الصين . ومازال هذان الأمران الأخيران من المحظورات حتي الآن في تايوان برغم إلغاء قانون الطوارئ . وقد نجحت المعارضة في تكوين حزب جديد قبيل إلغاء حالة الطوارئ في سنة ١٩٨٧، وهو الحزب التقدمي الديمقراطي . واستطاع هذا الحزب الجديد أن يفوز بنسبة ٢٠٪ من الأصوات و١٢ مقعداً في الجمعية الوطنية وأن يحظي بتمثيل المعارضة فيها . كما ظهر حزب سياسي جديد آخر علي الساحة مؤخراً ، وهو حزب العمل .

وتجري انتخابات للمجالس المحلية منذ سنة ١٩٥٠. وابتداءً من سنة ١٩٦٩ أجريت بانتظام انتخابات إضافية لاختيار ممثلي الشعب في الجمعية الوطنية . وتجدر الإشارة الي أن نظام الانتخابات يسمح للمرشحين بأن يرشحوا أنفسهم كمستقلين أو كممثلين لأحزاب. ولكن يشترط في كل الأحوال أن يكون المرشح متعلما أتم تعليمه في المرحلة الثانوية أو ما يناظرها . ويعتبر نظام انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الجمعية الوطنية من المسائل التي يحتدم حولها النشاط السياسي في الآونة الأخيرة ، بالاضافة الي مسألة سطوة الأجهزة السرية المتعددة المسئولة عن الأمن . ذلك أن الحزب الوطني يباشر سطوته من خلال نظام انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الجمعية الوطنية ، وأغلب أعضائها(نحو ثلاثة أرباع الأعضاء) من المتقدمين في السن (الحرس القديم الذي فر من الصين الي تايوان)، وهم موالين للحزب الوطني بالطبيعة وكثيراً ماستخدمتهم حكومة الحزب الوطني في تمرير ماتريده من القوانين والإصلاحات الشكلية(٥) . وعموما فان هناك اعتراف بأن تايوان قد حرمت من الديمقراطية بدعوي تحقيق الاستقرار السياسي والحكومة القوية اللازمتين لتحقيق التنمية السريعة والمطردة ، وأن مقرطة النظام قد أصبحت مطلبا ملحاً للشعب في الوقت الحاضر .

٢. الانجازات التنموية لتايوان خلال أربعين عاما

نبدأ هذا القسم بلمحة سريعة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتايوان في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات . ثم يلي ذلك تقديم مؤشرات متنوعة عن الجوانب المختلفة للأداء التنموي في تايوان خلال العقود الأربعة الماضية . فنقدم مجموعة من المؤشرات عن الأداء الاقتصادي الكلي . يلي ذلك عرض بعض جوانب التقدم في قطاعات الاقتصاد القومي الرئيسية ، مع إبراز التحولات التي طرأت علي الهيكل الاقتصادي . ثم نقدم بعد ذلك عدداً

من المؤشرات عن تقدم التعليم والبحث والتطوير . ويلي ذلك محاولة للوقوف علي مدي التحسن في تنمية رأس المال البشري وتطوير مستوي المعيشة . وأخيراً نختتم هذا القسم بالتطورات في توزيع الدخل والأجور والانتاجية .

٢-١- الأوضاع الاقتصادية فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات

كانت تايوان تحت الاحتلال الياباني عندما قامت الحرب العالمية الثانية . وقد تعرضت أثناء تلك الحرب لتدمير جانب غير صغير من بنيتها الأساسية وصناعاتها ، ولكثير من القلاقل السياسية والاجتماعية . وقد أدي جلاء اليابانيين عن الجزيرة الي نقص ملحوظ في الخبرات التنظيمية والادارية ورأس المال ، فضلاً عن فقدان أسواق التصدير التقليدية لتايوان في اليابان . كما أدي انسحاب شيانج كاي شيك ورفاقه في الحزب الوطني من الصين الأم الي تايوان الي تدفق نحو مليون ونصف مليون صيني دفعة واحدة الي هذه الجزيرة الصغيرة ، وقفل سوق الصين أمام الصادرات التايوانية . وقد نتج عن ذلك ، في ظل حالة الركود الاقتصادي والتعطل القائمة آنذاك ، ظهور تضخم جامح، ونقص شديد في السلع والخدمات والنقد الأجنبي ، وتركز شديد في توزيع الدخل . ووجدت الحكومة الجديدة التي تكونت في تايوان بقيادة شيانج كاي شيك نفسها في حالة تهديد مستمر بخطر شن الحرب عليها من جانب حكومة الصين الشيوعية . وتحول الاقتصاد الي مساندة المجهود الحربي . كما فرضت الضرورات السياسية والاستراتيجية منذ ١٩٤٩ إعادة بناء الاقتصاد في تايوان علي نحو يعزز القدرات الدفاعية للدولة ويصون أمنها القومي .

وكما سوف نري فيما بعد ، فان الضرورات السياسية والاستراتيجية المرتبطة بوجود الخطر الخارجي منذ ١٩٤٩ قد أدت الي تبلور استراتيجية تنمية تهدف الي تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في نفس الوقت ، بنفس القدر الذي أدت به الي قيام علاقة خاصة بين تايوان والولايات المتحدة الامريكية من أجل توفير الحماية المباشرة للجزيرة عسكرياً ، وتوفير الحماية بشكل غير مباشر ولمدي أطول من خلال المساعدات الأمريكية السخية لإعادة بناء الاقتصاد في تايوان .

وبغض النظر عن تقييم الأساليب التي اتبعتها تايوان في تحقيق التنمية وما اذا كانت قد قدمت للعالم الثالث نموذجاً قابلا للتكرار والمحاكاة أم لا ، فالأمر الذي لاشك فيه أن هذه الدولة الصغيرة قد حققت انجازات ضخمة في فترة قصيرة نسبياً من عمر الأمم ، وهي فترة الأربعين عاما الماضية . ونقدم فيما يلي عدداً من مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي التي تؤيد ذلك .

جـــــدول (١) : الناتج والسكان والتوظف والبطالة والتضخم

السنوات أو الفترات	متوسط الدخل الفردي (د٠١)	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي	معدل نمو السكان	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	معدل زيادة الأسعار م٠ ض	معدل زيادة الأسعار ا٠م	معدل نمو التوظف اجمالي	معدل نمو التوظف ص٠ت	معدل البطالة
٥٢-١٩٥٥		٩ر٠٪		٥ر٣٪	١٠ر٣٪	٩ر٩٪	٢ر٠٪	٤ر٣٪	
١٩٥٣	١٦٧		٣ر٨٪						٤ر٢٪
٥٥-١٩٦٠		٦ر٧٪		٣ر٣٪	٨ر٦٪	٩ر٥٪	٢ر٢٪	٤ر٦٪	
١٩٦٠	١٥٤		٣ر٥٪						٤ر٠٪
٦٠-١٩٦٥		٩ر٥٪		٦ر٣٪	٢ر٨٪	٢ر٤٪	٢ر٢٪	٣ر٦٪	
١٩٦٥	٢١٧		٣ر٠٪						٣ر٣٪
٦٥-١٩٧٠		٩ر٨٪		٧ر٢٪	٤ر٨٪	٤ر٤٪	٤ر٠٪	٩ر٠٪	
١٩٧٠	٣٨٩		٢ر٤٪						١ر٧٪
٧٠-١٩٧٥		٨ر٨٪		٦ر٨٪	١١ر٢٪	١٢ر٢٪	٣ر٨٪	١٠ر٢٪	
١٩٧٥	٩٦٤		١ر٩٪						٢ر٤٪
٧٥-١٩٨٠		١٠ر٧٪		٨ر٥٪	٨ر٩٪	٨ر٧٪	٣ر٥٪	٧ر٥٪	
١٩٨٠	٢٣٤٤		١ر٩٪						١ر٢٪
٨٠-١٩٨٥		٧ر١٪		٥ر٤٪	٣ر٧٪	٣ر٩٪	٢ر٦٪	٣ر١٪	
١٩٨٥	٣٢٩٧		١ر٣٪						٢ر٩٪
٨٥-١٩٨٨		١٠ر٧٪		٩ر٥٪	١ر٦٪	٠ر٨٪	٣ر٠٪	٤ر٠٪	
١٩٨٩	٧٥١٢		١ر٠٪						١ر٦٪
٥٢-١٩٨٨		٩ر٠٪	٢ر٥٪	٦ر٥٪	٦ر٩٪	٦ر٥٪	٢ر٩٪	٥ر٨٪	

المصادر والملاحظات

د٠ ا٠ = دولار امريكي ؛ م٠ ض: المكمش الضمني ؛ أ٠م = أسعار المستهلكين ؛ ص٠ت = الصناعة التحويلية .

البيانات مأخوذة من المصادر التالية :

Kuo-Shu Liang and Ching-ing Liang, " Taiwan's economic development and its implications for the Pacific- Asian Region", Industry of Free China, Sept.1990.

K.T.Li,"The economic Transformation of the Republic of China : A model of success", Industry of Free China, Nov.1990.

٢-٢- مؤشرات النمو الاقتصادي علي المستوي الكلي

تشير البيانات الموضحة في جدول(١) الي أن تايوان استطاعت أن تحقق معدلات عالية للنمو في الناتج القومي الاجمالي وبصفة منتظمة من أوائل الخمسينات حتي أواخر الثمانينات . وقد بلغ المعدل السنوي المتوسط للنمو في هذا المتغير ٩٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٨ . واذا أخذنا في الاعتبار أن معدل النمو السنوي المتوسط في عدد السكان خلال نفس الفترة كان ٥ر٢٪ ، فان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يكون قد حقق معدلا للنمو بالغ الارتفاع وهو ٥ر٦٪ علي امتداد السنوات السبع والثلاثين التي تتكون منها تلك الفترة . ولما كان معدل النمو السكاني قد شهد تناقصا ملحوظا خلال تلك الفترة ، حيث هبط من مستوي أعلي من ٣٪ في الخمسينات والستينات الي مستوي ١٪ في آخر الثمانينات ، فان معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد شهد اتجاها تصاعدياً ملحوظاً . فقد ارتفع من حوالي ٤٪ في الخمسينات الي ٦٪ في الستينات ثم الي ٥ر٧٪ في السبعينات والثمانينات ، مع طفرة ملحوظة في النصف الثاني من الثمانينات الي ٥ر٩٪ . وهذه المعدلات لنمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي تبدو استثنائية إذا ماقورنت بالمعدلات التي تحققت في الدول النامية خلال الثلاثين عاما الماضية، وهي [٦]:

٢ر٣٪ خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٧
٥ر٣٪ خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٧
٠ر١٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧

وقد انعكس ذلك الارتفاع في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في ارتفاع متوسط الدخل الفردي من ٧٠ دولاراً أمريكيا (د٠أ٠) في أواخر الأربعينات الي ١٦٧ د٠أ٠ في أوائل الخمسينات ثم الي ٩٦٤ د٠أ٠ في منتصف السبعينات . وواصل متوسط الدخل الفردي ارتفاعه بمعدلات ضخمة بعد ذلك ، حيث بلغ نحو ٢٣٥٠ د٠ أ٠ في ١٩٨٠ و٣٣٠٠ د٠أ في ١٩٨٥ . وبحلول عام ١٩٨٩ كان متوسط الدخل الفردي قد بلغ مايزيد قليلا عن ٧٥٠٠ د٠ أ٠ ، وهو مايمثل ١١ ضعف متوسط الدخل الفردي في مصر (٦٨٠ د٠أ٠ في ١٩٨٧) ، ونحو نصف متوسط الدخل الفردي في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٤٦٧٠ د٠أ . في ١٩٨٧) [٧] .

ومن اللافت للنظر أن هذه المعدلات المرتفعة للنمو سواء في الناتج القومي الاجمالي أو في الدخل الفردي قد تحققت في ظل مناخ من الاستقرار الاقتصادي مع مستوي منخفض جداً للمديونية الخارجية ، فضلاً عن الاعتدال في توزيع الدخل كما سيتضح لنا فيما بعد. لقد كانت معدلات الزيادة في الأسعار عند مستويات شديدة الارتفاع في أواخر الأربعينات ، حيث كانت الأسعار تتضاعف خمس مرات في السنة خلال السنوات ١٩٤٦، و١٩٤٧، و١٩٤٨، وبلغت الزيادة ثلاثين ضعفاً خلال النصف الأول من ١٩٤٩ . وبرغم الجهود التي بذلت للسيطرة علي

التضخم ، فقد بقيت معدلاته عند مستوي مرتفع حتي أوائل عام ١٩٥٣(٦٦٪ في مارس ١٩٥١ ، ٢٣٪ في ابريل ١٩٥٢ ، ٩٪ في ابريل ١٩٥٣)[٨] . وعموماً فقد أخذت معدلات التضخم في الهبوط حتي بلغت حوالي ٥ر٢٪ - ٣٪ في النصف الأول من الستينات . ولكنها عادت الي الارتفاع في السبعينات نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار البترول وكثير من المواد الخام التي تعتمد تايوان علي استيرادها من الخارج . وعموماً فقد كان معدل التضخم السنوي في حدود ٥ر٦٪ - ٧٪ خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٨ ، كما يتضح من جدول(١) . وهو يبدو معدلاً معقولاً اذا ماقورن بالمعدلات المتحققة في الدول النامية متوسطة الدخل (٤ر٢٠٪ سنويا خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٠، و٣ر٦٢٪ سنويا خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧) ، وتلك المتحققة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٦ر٧٪ سنويا خلال ٦٥ - ١٩٨٠، ٢ر٥٪ سنويا خلال ٨٠ - ١٩٨٧) [٩] .

أما بالنسبة للمديونية الخارجية ، فقد أنقذت المعونات الامريكية السخية تايوان الوقوع في شرك القروض الخارجية في المراحل الأولي للتنمية ، كما ساعدها التوجه للتصدير بعد ذلك علي تفادي الوقوع في هذا الشرك . ولذا لم تتجاوز ديون تايوان الخارجية ٥٥ر٠مليار د٠أ٠ في ١٩٧٢، وبلغت أقصي مستوي لها في ١٩٨٥(٩ر٤مليار د٠أ٠) ، ولكنها سرعان ماعادت للانخفاض في ١٩٨٩ لتقترب من مستوي المليار د٠أ٠ ولم تتجاوز نفقات خدمة هذا الدين الخارجي ٥٪ من الايرادات الجارية للنقد الأجنبي طوال الثمانينات . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان تايوان قد حققت فائضا في ميزانها التجاري ابتداء من سنة ١٩٧١(فيما عدا سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٥ حيث انقلب الفائض الي عجز تحت تأثير الصدمة البترولية الأولي). وقد تزايد الفائض التجاري لتايوان من ٢١٦ مليون د٠ أ٠ في ١٩٧١ الي ١٣٩٥٢ مليون د٠أ في ١٩٨٩. وقد أدي ذلك ، بالاضافة الي تحقيق فوائض ضخمة في ميزان العمليات الرأسمالية منذ ١٩٨٦ الي ارتفاع الاحتياطيات الرسمية للنقد الأجنبي من أقل من نصف مليار د٠أ٠ في ١٩٧١(٤٤ر٠ مليار د٠أ٠) الي ٢١ر٢ مليار د٠أ٠ في ١٩٨٠، ثم الي ٥٦ر٢٢ مليار د٠أ٠ في ١٩٨٥ و٢٢ر٧٣ مليار د٠أ٠ في ١٩٨٩. وهذا المستوي الاخير للاحتياطيات الدولية ، يضع تايوان في المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان . وهكذا تحولت تايوان في خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن الي دولة مصدرة لرأس المال [١٠] .

وأخيراً ، فقد تمكنت تايوان بفضل المعدلات المرتفعة لنمو الانتاج أن تحقق مستويات عالية للتشغيل . فقد بلغ معدل نمو التشغيل علي المستوي القومي حوالي ٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٨. وكان المعدل أعلي بكثير (حوالي الضعف) علي مستوي الصناعة التحويلية. ولذلك أخذت معدلات البطالة في الهبوط من مستواها العالي في الخمسينات (٤٪ سنويا) حتي بلغت أقل من ٢٪ في السبعينات ، ووصلت الي ٦ر١٪ في ١٩٨٩ ، حسبما يظهر من بيانات جدول(١).

جدول (٢) : النمو القطاعي والتحول في الهيكل الاقتصادي

السنة أو الفترة	معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي		
	زراعة	صناعة (ص٠ت)	خدمات
١٩٥٣	٤ر١٥ ٪	٥ر٢٥ ٪	-
١٩٦١	٣ر٧ ٪	١٥ر٧ ٪	-
٦٢ - ١٩٧٠	١ر٤ ٪	٨ر١٤٪ (٤ر١٦٪)	٤ر٩٪
٧١ - ١٩٨٠	١ر٧ ٪	٥ر١٢٪ (٧ر١٢٪)	٠ر٩٪
٨١ - ١٩٨٤	٠ر٨ ٪	٩ر٦٪ (٩ر٧٪)	٥ر٧٪
١٩٨٥ ×	١ر٣ ٪	٢ر٧٪	
١٩٨٦ ×	ـ٣ر٠ ٪	٩ر١٣٪	
١٩٨٧ ×	٣ر٨ ٪	٧ر١٠٪ (٦ر١٤٪)	٢ر١١٪
١٩٨٨ ×	١ر٥ ٪	٤ر٤ ٪	
١٩٨٩ ×	ـ٢ر٠ ٪	٧ر٣ ٪	
٥٣ - ١٩٨٦	٤ر٣ ٪	١٣٪	
٥٢ - ١٩٨٨		(٥ر١٣٪)	
	التركيب القطاعي للناتج المحلي الاجمالي		
	زراعة	صناعة (ص٠ت)	خدمات
١٩٥٣	٤ر٣٤٪	٤ر١٩٪ (٦ر١٢٪)	٢ر٤٦٪
١٩٦٠	٥ر٢٨٪	٩ر٢٦٪ (١ر١٩٪)	٦ر٤٤٪
١٩٧٠	٥ر١٥٪	٨ر٣٦٪ (٢ر٢٩٪)	٧ر٤٧٪
١٩٨٠	٧ر٧٪	٨ر٤٥٪ (٠ر٣٦٪)	٥ر٤٦٪
١٩٨٩	٩ر٤٪	٦ر٤٣٪ (٧ر٣٥٪)	٥ر٥١٪

المصادر والملاحظات

ص٠ت = صناعة تحويلية × محسوب من بيانات الانتاج بالنسبة للزراعة والصناعة

البيانات مأخوذة من :

Rong- I Wu, "Taiwan's success in Industrialization", Industry of Free China, Nov.1985,Ching-ming Hou, "Relevance of the Taiwan model of development" , Industry of Free China Feb.1989, K.T.Li, ibid, Liang and Liang , ibid.

٢-٣-مؤشرات النمو القطاعي والتغيرات الهيكلية

حققت تايوان معدلات نمو تقرب من ٥ر٣٪ سنويا للناتج المحلي الزراعي و١٣٪ سنويا للناتج المحلي الصناعي وذلك خلال الفترة من ١٩٥٣ حتي ١٩٨٦. أما معدل النمو في قطاع الخدمات فقد كان في حدود ٩٪ في الستينات والسبعينات ، وان كان هبط الي ٥ر٧٪ في النصف الاول من الثمانينات . وكما يتضح من جدول(٢) ، فان معدلات النمو القطاعية في النصف الأول من الثمانينات قد شهدت بعض الانخفاض . وهو مايرجع في جانب منه الي الكساد العالمي في أوائل الثمانينات وانخفاض معدل الاستثمار بسبب بعض الظروف المحلية غير المواتية وخاصة عدم الاستقرار السياسي . وقد حاولت الحكومة تعويض الانخفاض في الاستثمارات الخاصة بزيادة الاستثمارات العامة ، مما ساعد علي عودة الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من الثمانينات . وهو مايتجلي بشكل واضح في ارتفاع المعدل السنوى لنمو ناتج الصناعات التحويلية من ٨٪ في ١٩٨١ - ١٩٨٤ الي نحو ١٥٪ في النصف الثاني من الثمانينات ، وارتفاع ناتج قطاع الخدمات من ٥ر٧٪ الي ٢ر١١٪ فيما بين هاتين الفترتين .

وقد ترتب علي المعدلات العالية للنمو الصناعي تحولات هامة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح من جدول (٢) . فقد ارتفع نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من أقل من ٢٠٪ في ١٩٥٣ الي حوالي ٣٧٪ في ١٩٧٠، وحوالي ٤٤٪ في ١٩٨٩. وفي المقابل انخفضت نسبةمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مما يزيد قليلا عن الثلث في ١٩٥٣ الي ١٥٪ في ١٩٧٠ ثم الي حوالي ٥٪ في ١٩٨٩. وفيما يتعلق بنصيب قطاع الخدمات ، فانه قد اتسم بالاستقرار عند مستوي ٤٦٪ - ٤٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي طوال الفترة من ١٩٥٣ حتي ١٩٨٠. وتشير البيانات الواردة في جدول(٢) الي ارتفاع نصيب قطاع الخدمات الي ٥ر٥١٪ في ١٩٨٩.

وبرغم أن قطاع الخدمات كان صاحب النصيب النسبي الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي طوال الفترة من ١٩٥٣ حتي ١٩٨٩ ، الا انه لم يكن صاحب المساهمة النسبية الأكبر في معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الناتج المحلي الاجمالي . فقد كان الفضل الأكبر في هذه المعدلات العالية للنمو راجعاً الي القطاع الصناعي . وتشير احدي الدراسات الي أن القطاع الصناعي قد أسهم بأكثر من النصف (٥٦٪) في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٦٣ حتي ١٩٨١ . أما المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد تزايدت من ٣٦٪ خلال الفترة ١٩٦٣ -١٩٧٢ الي ٤٠٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١ . وفيما يتعلق بقطاع الزراعة ، فقد هبطت نسبة مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي من ٢٠٪ خلال الفترة ٥٣ -١٩٦٢ الي ٨٪ خلال الفترة ٦٣ -١٩٧٢ ، ثم الي ٣٪ خلال الفترة ٧٣ -١٩٨١(١١).

جدول (٣) : التغير في الهيكل القطاعي للقوة العاملة

السنوات	زراعة	صناعة	خدمات
١٩٥٢	٦٠ر٥٪	١٨ر٤٪	٢١ر١٪
١٩٦٦	٤٥ر٦٪	٢٩ر٧٪	٢٤ر٧٪
١٩٧٥	٢٩ر٩٪	٤١ر٢٪	٢٨ر٩٪
١٩٨٨	١٣ر٠٪	٤٣ر٠٪	٤٤٪

المصادر :

السنوات من ٥٢ الي ١٩٧٥ مـن :

W.Galenson,"The labour force, wages, and living standards ", in W.Galenson(ed.), Economic Growth and Structural Change in Taiwan, Cornell U.P., 1979; CETRA (China External Trade Development Council), Handy Economic and Trade Indicators, the Republic of China 1988, April 1989.

جدول (٤) ؛ معدلات النمو والتحولات في هيكل الصادرات والواردات

السنة أو الفترة	معدلات النمو		هيكل الصادرات (١)			هيكل الواردات (٢)		
	الصادرات	الواردات	سلع زراعية أولية	سلع زراعية مصنعة	سلع صناعية	سلع رأسمالية	مواد خام	سلع استهلاكية
٥٢ - ١٩٥٥	٤ر٧٪	١ر٥٪	١٩ر٦٪	٧١ر١٪	٩ر٣٪			
٥٥ - ١٩٦٠	١٢ر٢٪	١١ر١٪				٢٠ر٢٪	٦٩ر٣٪	١٠ر٥٪
٦٠ - ١٩٦٥	٢١ر٨٪	١٤ر٧٪	١٦ر٧٪	٣٩ر٣٪	٤٤ر١٪			
٦٥ - ١٩٧٠	٢٢ر٣٪	٢٠ر٧٪				٢٨ر٩٪	٦٥ر٦٪	٥ر٥٪
٧٠ - ١٩٧٥	١٥ر٨٪	١٤ر٦٪	٥ر٩٪	١٠ر٣٪	٨٣ر٨٪			
٧٥ - ١٩٨٠	١٦ر٤٪	١٣ر٧٪				٢٧ر٤٪	٦٦ر٢٪	٦ر٤٪
٨٠ - ١٩٨٥	٩ر٤٪	٣ر٦٪	٢ر٠٪	٤ر٥٪	٩٢ر٦٪			
٨٥ - ١٩٨٨	١٧ر١٪	٢٢ر٨٪	١ر٢٪	٩ر٤٪	٩٣ر٩٪	٢٩ر٠٪	٦٣ر٠٪	٨ر٠٪
٥٢ - ١٩٨٨	١٤ر٩٪	١٣ر٠٪						

المصادر والملاحظات

(١) الفترات هي ٥٢ - ١٩٥٥، ٦١ - ١٩٦٥ ، ٧١ - ١٩٧٥، ٨١ - ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٨٨ علي الترتيب .
(٢) الفترات هي ٥٢ - ١٩٦١ ، ٦٢ - ١٩٧١، ٧٢ - ١٩٨١، ١٩٨٧ علي الترتيب .

البيانات مأخوذة من :

Rong-I Wu, ibid; Liang and Liang, op.cit.; Tein-Chen Chou, " The Pattern and Strategy of Industrialization in Taiwan: Specialization and Offsetting Policy", The Developing Economies , vol.23,no.2,June 1985; CETRA,op.cit.

ومن التغيرات الهيكلية الأخري الدالة علي حدوث التصنيع تلك التغيرات التي طرأت علي هيكل القوة العاملة في تايوان . فكما يتضح من جدول(٣) هبط نصيب الزراعة في القوة العاملة من ٦٠٪ في ١٩٥٢ الي ٣٠٪ في ١٩٧٥ ، ثم الي ١٣٪ في ١٩٨٨. وفي المقابل ارتفع نصيب الصناعة من ١٨٪ الي ٤١٪ ثم الي ٤٣٪ علي الترتيب . وقد كان التغير في نصيب قطاع الخدمات بطيئاً حتي منتصف السبعينات ، ولكنه شهد طفرة كبيرة في النصف الثاني من الثمانينات حتي بلغ ٤٤٪ من إجمالي قوة العمل في ١٩٨٨ ، وهو نفس نصيب قطاع الصناعة تقريباً .

وقد أسفرت سياسات التصنيع عن تحولات ضخمة في التجارة الخارجية لتايوان .فكما يتضح من جدول(٤) نمت الصادرات والواردات بمعدلات مرتفعة خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٨٨ ، (١٥٪ للصادرات ، ١٣٪ للواردات سنويا). وقد اتجهت معدلات نمو الصادرات للارتفاع مع تحول تايوان في النصف الأول من الستينات من التركيز علي انتاج بدائل الواردات الي التركيز علي الانتاج للتصدير. وقد تجاوز معدل نمو الصادرات ٢٠٪ خلال الستينات، ولكنه هبط الي حوالي ١٦٪ في السبعينات ، والي أقل من ١٠٪ في النصف الاول من الثمانينات . ومع عودة الانتعاش الي الاقتصاد التايواني في النصف الثاني من الثمانينات ، عادت الصادرات لتزيد بمعدل ١٧٪ سنويا. وبرغم أن معدل نمو الواردات كان أقل من معدل نمو الصادرات في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٨، الا أن الواردات قد اتجهت الي التزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الصادرات منذ منتصف الثمانينات .

وتشير بيانات جدول(٤) الي حدوث تغير جذري في هيكل الصادرات.حيث ارتفعت نسبة السلع الصناعية من ٩٪ في أوائل الخمسينات الي ٩٤٪ في أواخر الثمانينات. وفي المقابل هبط نصيب الصادرات الزراعية الاولية والمصنعة معاً من ٩١٪ الي ٦٪ من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة . أما فيما يتعلق بهيكل الواردات ، فانه يتسم بالاستقرار النسبي : الثلثين مواد خام، ٢٨٪ سلع رأسمالية و٦٪ سلع استهلاكية . وهو نمط يعكس افتقار تايوان للمواد الأولية ، واستمرارها في التصنيع والاحلال السريع للسلع الرأسمالية، وتمتعها بدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية ، فضلا عن استمرار تمتع بعض هذه الصناعات بالحماية من منافسة المنتجات الأجنبية كما سنري فيما بعد .

٢-٤- التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

للتعليم قيمة عالية لدي شعب تايوان من قديم الزمان . فهو شعب محب للتعليم، ويظهر احتراماً وتقديراً كبيرين للمعلمين ، وينظر الي التعليم كأداة هامة لتحقيق الحراك الاجتماعي الي أعلي . ولاشك أن التعليم كان ومايزال من العناصر الهامة التي أسهمت في تحقيق النمو الاجتماعي وزيادة الانتاجية وتقليل التفاوت في توزيع الدخل . وكما يظهر من جدول(٥)،

جدول(٥) : التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

السنوات	١٩٤٦	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩
التعليم								
نسبة السكان غير الاميين (٦ سنوات فأكثر)	٤٥٪	٥٤٪	٧٣٪					٩٢ر٩٪
نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية	٧٨ر٦٪	١٠٢٪	٩٨٪	-	٩٩ر٧٪	-	٩٩ر٩٪	٩٩ر٩٪
نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية	٢٨ر٣٪	٢٩٪	٥٠٪	-	-	-	-	٧٤ر٥٪
نسبة الاستيعاب في المرحلة العليا والجامعية	١١ر٣٪	-	-	-	-	-	-	٢٨ر٩٪
البحث والتطوير								
نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير الي الناتج القومي				٦٦ر٠٪	٩٤ر٠٪	١٠٤ر١٪	١٠٧ر١٪	

	١٩٥٧	١٩٦٧	١٩٧٧		١٩٨٧	
			عدد	(٪)	عدد	(٪)
براءات الاختراع						
المسجلة في تايوان	١٧٩	٥٤٠	١٢٠٥		١٠٠١٤	
للصينيين			٥٥٥	(٤٦٪)	٥٦٢٧	(٥٦٪)
للاجانب			٦٥٠	(٥٤٪)	٤٣٨٧	(٤٤٪)
توزيع براءات الاختراع						
الاختراعات الجديدة						
صينيين			٦٥	(١٣٪)	١٤٨	(٧٪)
أجانب			٤١٣	(٨٧٪)	١٩٧٤	(٩٣٪)
الموديلات الجديدة						
صنيين			٤٠٩	(٧٣٪)	٣٧١٥	(٧٠٪)
أجانب			١٥١	(٢٧٪)	١٥٧٤	(٣٠٪)
التصميمات الجديدة						
صينيين			٨١	(٤٨٪)	١٧٦٤	(٦٨٪)
أجانب			٨٦	(٥٢٪)	٨٢٩	(٣٢٪)

المصادر :

Shirley Kuo, Economic Development of the Republic of China on Taiwan ", Address delivered at the International Conference on Agriculture on the Road to Industrialization, Taipei, Sept. 1990; CETRA, ibid.; W.Galenson, op.cit.

كانت نسبة غير الأميين مرتفعة جدا في أواخر الأربعينات ، إذ أنها بلغت ٤٥٪ ٠ وهذا هو نفس المعدل المتحقق في مصر في سنة ١٩٨٥ ، كما أنه أعلي من المعدل المتوسط لمجموعة البلدان النامية في سنة ١٩٧٠(٤٣٪) ٠ وقد حققت نسبة غير الاميين في تايوان طفرات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية ٠ إذ وصلت الي ٧٣٪ في سنة ١٩٧٠ ، ثم واصلت ارتفاعها حتي بلغت ٩٣٪ في سنة ١٩٨٩٠ وهي نفس النسبة التي حققتها اليونان في سنة ١٩٨٥٠ أما مجموعة البلدان النامية ، فلم تتجاوز نسبة غير الأميين فيها ٦٠٪ في سنة ١٩٨٥ (١٢) .

وينعكس الاهتمام بالتعليم في وصول نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي الي مايقرب من ١٠٠٪ في أواخر الخمسينات٠ وقد كانت النسبة مرتفعة أصلا في أواخر الأربعينات (٧٩٪، مقارنا بنسبة ٨٧٪ في مصر في سنة ١٩٨٦) ٠

أما نسبة الاستيعاب في التعليم الثانوي (العام والفني) فقد ارتفعت من ما يزيد قليلا علي ربع الشريحة العمرية المناسبة الي ثلاثة أرباع هذه الشريحة٠ وهذه النسبة لم تزد عن ٣٥٪ في البلدان منخفضة الدخل و٥٤٪ في البلدان متوسطة الدخل في عام ١٩٨٦٠ أما في البلدان مرتفعة الدخل فقد بلغت هذه النسبة ٩٢٪ في عام ١٩٨٦٠ وفي مصر ، بلغت هذه النسبة ٦٦٪ في تلك السنة ٠ وفيما يتعلق بالتعليم العالي ، فان نسبة الاستيعاب به قد ارتفعت في تايوان من ١١٪ في أواخر الأربعينات الي مايقرب من ٣٠٪ في ١٩٨٩، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بما تحقق في سنة ١٩٨٦ لمصر(٢١٪) ولمجموعة البلدان متوسطة الدخل (١٨٪) ٠ أما مجموعة البلدان منخفضة الدخل ، فلم تزد هذه النسبة فيها عن ٣٪ ، بينما بلغت النسبة ٣٩٪ في البلدان مرتفعة الدخل في عام ١٩٨٦ (١٣) .

والي جانب تحقيق تايوان لمستويات عالية من التعليم ، انعكست في ارتفاع مستوي تعليم قوة العمل (٤٥٪ من قوة العمل تتمتع بتعليم فوق الابتدائي)، فانها قد اهتمت اهتماماً شديداً بعنصر حيوي آخر في عملية التنمية وهو البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ٠ ويظهر هذا الاهتمام في ارتفاع نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير الي الناتج القومي الاجمالي ٠ فكما يتضح من جدول(٥) بلغت هذه النسبة ٦٦ر٠٪ في ١٩٧٨ ،واستمرت في التزايد حتي وصلت الي ٠٧ر١٪ في ١٩٨٧ ٠ وصحيح أن هذه النسبة أقل مما هو متحقق في الدول الصناعية المتقدمة حيث تتراوح بين ٢ر٢٪ و٨ر٢٪ ٠ ولكنها تعد مرتفعة جداً بالقياس الي ماتنفقه معظم الدول النامية من ناتجها القومي الاجمالي علي البحوث والتطوير (أقل من ٥ر٠٪)(١٤) ويحتوي جدول(٥) أيضا علي بعض المؤشرات الخاصة ببراءات الاختراع المسجلة في تايوان٠ ومن الواضح عددها قد تزايد بمعدل بالغ الارتفاع ٠ ففي عام ١٩٨٧ ارتفع عدد البراءات الي ٥٦ ضعف عددها في ١٩٥٧٠ ومن الواضح أيضا أن نصيب الصينيين في البراءات المسجلة قد

جدول (٦): التنمية البشرية ومستوي المعيشـــة

المؤشـــرات	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٩
التغذيـــة							
استهلاك الفرد من السعرات يوميا(١)	٢٢٨٣ (٢٠٧٨)	٢٣٩٠ (٢٣٥٠)	٢٦٦٢ (٢٣٦٠)	٢٧٢٧	٢٧٢٧	٢٨٩٠	٣٠٧٠
استهلاك الفرد مـــن البروتين يوميا بالجرام(١)	٥٣ر٤ (٤٩)	٥٧ر١ (٥٩)	٧٢ر١ (٦٨)	٧٤ر٥	٧٥	٨٤	٩١
الصحـــة							
معدل الوفيات الخام (٢)	٩ر٩٪						٥ر١٪
توقع العمر عند الميلاد (سنة) (٣)	٥٨ر٦				٧٢ر٢		٧٣ر٥
عدد الاشخاص الذيـــن يخدمهم الطبيب الواحد (٤)					١٣١٨	١٠١٦	
عدد الاشخاص لكل سرير في المستشفي (٤)					٤٠٨	٢٢٨	
الاسكـــان (٥)							
نسبة المساكن المـزودة بالكهرباء	٣٣٪		٨٨٪		٩٩ر٧٪		٩٩ر٧٪
نسبة المساكن المـزودة بمياه من شبكة مواسير	٢٨ر٨٪		٥١٪				٨٢ر٧٪
نصيب الفرد من مساحة المسكن بالمتر المربع	٤ر٦٪						٢٣ر٨٪
نسبة الاستثمار في المساكن الي الناتج القومـــي	١٪	٢ر٣٪	٢ر١٪	٢ر٩٪			٣ر١٪
خدمات النقل والاتصـــال والثقافة (٦)							
عدد التليفونات لكل ١٠٠٠ شخص	٤ر٣	٨ر٨	٢٧ر٧	٦٩ر٧	٢١٠	٣٣٣	٣٩٠
عدد التليفزيونات لكل ١٠٠٠ شخص			٣٥ر١	٥٦ر٩	١٠٣	١٠٧ر٦	
عدد السيارات لكل ١٠٠٠ شخص	١ر١	٢ر٠	٧ر١	١٧ر٠	٤٤ر٩	٨٨ر٦	١٢٩
عدد الدراجات البخاريـــة لكل ١٠٠٠ شخص	٥ر٠	٤ر٢	٤٨ر٢	١٠٦ر٢			٣٧٩
كمية المادة الصحفية للفـرد سنويا بالجـــرام		٩٠٠	١٧٠٠	٣٩٢٥		٦٤٢٤	
عدد الكتب المنشورة سنويا				٩٣٠٤		١٠٢٥٥	

تابع جدول (٦)

المؤشـــــرات	١٩٥٣	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٩
هيكل الانفاق الاستهلاكي الخاص (٧)							
الطعام والشراب	٦٦٪	٦١٪	٥٠٪	٤٩٪		٣٦ر٩٪	
الملابس والاحذية	٣ر٨٪	٤ر٢٪	٥ر٣٪	٥ر٣٪		٥ر١٪	
الايجار والمياه والوقود والكهرباء والأثـــاث	١٦٪	١٧٪	١٦٪	٢١٪		٢٣٪	
الرعاية الصحيـــة	٤ر٤٪	٥ر٢٪	٥ر٩٪	٤ر٦٪		٥ر٦٪	
النقل والاتصالات	١ر١٪	١ر٣٪	٢ر٧٪	٤ر٣٪		٦ر٢٪	
التعليم والثقافة والترفية	٥ر٢٪	٣ر٠٪	١١ر٦٪	١٠ر٩٪		١٥ر٥٪	
بنود أخري	٦ر٢٪	٨ر٣٪	٨ر٥٪	٦ر٧٪		٧ر٧٪	

المصادر والملاحظات

(١) تقديرات استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والبروتين : التقدير الموضوع بين قوسين تحت سنة ١٩٥٣ هو تقدير خاص لسنه ١٩٥٢ معطي في S.Kuo(Sept.1990) , ibid. والتقديران الموضوعان بين أقواس لسنة ١٩٦٠و١٩٧٠ مستمدان من مصادر البنك الدولي ، نقلا عن W.Galenson,ibid. أما تقديرات بقية السنوات فهي من S.Kuo(Sept.1990), CETRA (مراجع سبـــق ذكرها) .

(٢) معدل الوفيات الخام : البيان الأول لسنة ١٩٥٢، والبيانات مأخوذة من S.Kuo(Sept.1990)

(٣) توقع العمر عند الميلاد: البيان الأول لسنة ١٩٥٢ والبيان الاخير لسنة ١٩٨٧ نقلا عن S.Kuo(Sept.1990) and CETRA(op.cit)

(٤) بيانات عدد الاشخاص لكل طبيب ولكل سرير من CETRA,op.cit. وبيان السنة الأخيـــرة خاص بسنة ١٩٨٧.

(٥) نسبة المساكن المزودة بالكهرباء ونصيب الفرد من مساحة المسكن : البيان الاول عن سنة ١٩٤٩ . نسبة المساكن المزودة بمياه من شبكة مواسير : البيان الأول عن سنة ١٩٥٢ . وبيانات الاسكـــان مأخوذة من S.Kuo (Sept.1990),W.Galenson, CETRA(op.cit)

(٦) بيان كمية المادة الصحفية وعدد الكتب المنشورة الموضوع تحت سنة ١٩٧٥ هو عن سنة ١٩٧٧. البيانات مأخوذة عن نفس المصادر المذكورة في ملحوظة (٦) .

(٧) هيكل الانفاق الاستهلاكي الخاص . السنوات ١٩٥٣، ١٩٦٠، ١٩٧٠ مأخوذة من : W.Galenson,op.cit. وبيانات السنتين الأخيرتين هما عن سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨٧ علي الترتيب ، وهما مأخوذان مـــن : CETRA ,op.cit.

ارتفع من ٤٦٪ في عام ١٩٧٧ الي ٥٦٪ في عام ١٩٨٧، وان كانت مساهمة البراءات الصينية متمركزة في مجال التصميمات الجديدة . أما في مجال الموديلات الجديدة فقد انخفضت نسبة مساهمة البراءات الصينية بعض الشئ . ولكن الانخفاض كان حاداً في نسبة مساهمة الصينيين في البراءات الخاصة بالاختراعات الجديدة ، إذ أنها انخفضت من ١٣٪ الي ٧٪ بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٧.

وتشير احدي الدراسات الي ان معدلات التطور التكنولوجي قد تباينت من فترة الي أخري . وقد انعكس ذلك علي نسبة مساهمة التطور التكنولوجي في النمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي . فقد كانت هذه المساهمة مرتفعة جدا في الخمسينات (نحو٥٠٪)، ثم تناقصت في الستينات (الي نحو ٢٠٪) والسبعينات (الي نحو ١٥٪) . وكان النمو الكبير في الناتج المحلي الاجمالي في السبعينات راجعاً في المقام الأول الي الزيادة الكبيرة في المدخلات الرأسمالية والوسيطة (١٥) .

٢ـ٥ـ التنمية البشرية ومستوي المعيشة

أشرنا في القسم السابق الي أحد عناصر التنمية البشرية وهو التعليم . وسوف نستكمل عرضنا لمؤشرات التنمية البشرية ومستوي المعيشة اعتماداً علي البيانات الواردة في جدول(٦)(١٦).

لقد سجلت مستويات التغذية ارتفاعاً كبيراً في تايوان . إذ ارتفع النصيب اليومي للفرد من السعرات الحرارية من ٢٢٨٣ سعراً(أو ٢٠٧٨ سعراً حسب المصدر) في أوائل الخمسينات الي مايزيد قليلاً عن ٣٠٠٠ سعر في ١٩٨٩. (مقابل ٢٤٨٠ سعراً في مجموعة البلدان النامية و٣٢٤٠ سعراًفي مصر في عام ١٩٨٦). كما ارتفع النصيب اليومي للفرد من البروتين من ٥٣ جراماً في أوائل الخمسينات(أو ٤٩ جراماً حسب مصدر آخر) الي ٩١ جراماً في سنة ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالمستوي الصحي للسكان ، فان المؤشرات الأربع المدرجة في جدول(٦) تبين أن تايوان استطاعت أن تهبط بمعدل الوفيات الخام الي النصف خلال ٣٨ عاما . فقد هبط هذا المعدل من مستوي منخفض نسبيا في ١٩٥٢ (١٠ في الألف وهو نفس المستوي المتحقق في مصر عام ١٩٨٧، وقريب من المتوسط للاقتصاديات مرتفعة الدخل في عام ١٩٨٧وهو ٩ في الألف) الي ٥ في الألف في ١٩٨٩ . كذلك بلغ عدد الاشخاص الذين يخدمهم الطبيب الواحد ١٠١٦ شخصاً في عام ١٩٨٧، وهو مايقل عن نصف المتوسط للاقتصاديات متوسطة الدخل في عام ١٩٨٤ (٢٣٩٠ شخصاً) ، وإن كان أكثر من ضعف المتوسط لمجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل(٤٧٠ شخصاً في ١٩٨٤). وبلغ عدد الاشخاص الذين يخدمهم السرير الواحد ٢٢٨ شخصا في ١٩٨٧، ومن الملاحظ اتجاه المؤشرين الاخيرين الي التحسن بمعدلات كبيرة

في الثمانينات . فخلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ هبط عدد الأشخاص الذين يخدمهم الطبيب الواحد بنسبة ٢٣٪ ، كما هبط عدد الاشخاص الذين يخدمهم السرير الواحد بنسبة ٤٤٪ . وقد انعكس التحسن في المستويات الصحية للسكان في ارتفاع توقع العمر عند الولادة من ٥٨ر٦ سنة في ١٩٥٢ الي ٧٣ر٥ سنة في ١٩٨٧ . وهو مايزيد ١١ر٥ سنة عن المتوسط لمجموعة البلدان النامية في ١٩٨٧ (٦٢ سنة ، وهو نفس توقع العمر عند الولادة في مصر في نفس السنة)، ويساوي تقريبا المتوسط لمجموعة البلدان الصناعية في ١٩٨٧(٧٤ سنة).

وفيما يتعلق بالخدمات السكنية ، تبين المؤشرات المذكورة في جدول(٦) أن كل مساكن تايوان تقريباً قد أصبحت مزودة بالكهرباء منذ سنة ١٩٨١ ، مقابل ٣٣٪ فقط من المساكن في سنة ١٩٤٩ . كما استطاعت تايوان أن تقفز بنسبة المساكن المزودة بمياه نقية من خلال شبكات المياه من ٢٩٪ في سنة ١٩٥٢ الي ٨٣٪ في سنة ١٩٨٩(المتوسط لمجموعة البلدان النامية ٥٥٪ للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧ فيما يتعلق بالحصول مياة مأمونة وليس بالضرورة من شبكة مواسير). وارتفع نصيب الفرد من مساحة المسكن من ٤ر٦ متراً مربعاً في سنة ١٩٥٣ الي ٢٣ر٨ متراً مربعاً في سنة ١٩٨٩ . كما ارتفعت النسبة من الناتج القومي الاجمالي المخصصة للإسكان من ١٪ في سنة ١٩٥٣ الي ٣٪ في ١٩٨٩ .

وتظهر البيانات الواردة في جدول (٦) حدوث تحسن كبير في الخدمات الثقافية وخدمات النقل والاتصالات . فقد تضاعف عدد التليفونات لكل ١٠٠٠ شخص ١٤ مرة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩، وتضاعف عدد التليفزيونات لكل ١٠٠٠ شخص ٣ مرات خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦، وتضاعف عدد السيارات لكل ١٠٠٠ شخص ١٨ مرة خلال الفترة ١٩٧٠ -١٩٨٩، وتضاعف عدد الدراجات البخارية لكل ١٠٠٠ شخص ٨ مرات خلال نفس الفترة . وفي عام ١٩٨٦ ارتفع متوسط نصيب الفرد من المادة الصحفية بنسبة ٦٤٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٧، كما ازداد عدد الكتب المنشورة بنسبة ١٠٪ خلال نفس الفترة .

وقد انعكس التحسن في المؤشرات المختلفة لنوعية الحياة علي نمط الانفاق الاستهلاكي الخاص . فكما تتنبأ النظرية الاقتصادية انخفضت نسبة الانفاق علي الطعام والشراب مع الزيادة الكبيرة في متوسط دخل الفرد بمقدار النصف تقريباً فيما بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٨٦، بينما اتجهت نسب الانفاق علي البنود الأخري الي الارتفاع . ومن البنود التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في نسبة الانفاق عليها : التعليم والثقافة والترفيه والنقل والاتصالات . والنمط الحالي للانفاق الاستهلاكي الخاص في تايوان يدل علي ارتفاع كبير في مستوي المعيشة .

٢-٤ توزيع الدخل والأجور والانتاجية

تايوان من الدول التي كثيرا مايشار اليها كنموذج لامكانية تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي مع الاحتفاظ بدرجة معتدلة(وتتجه الي الانخفاض بمرور الزمن) في التفاوت في توزيع الدخل . فكما يظهر من جدول(٧) استطاعت تايوان ان تحقق خفضاً

جدول (٧) : توزيع الدخل والاجور والانتاجية

السنوات	(١) معامل چيني	(٢) نصيب اغني ٢٠٪	(٣) نصيب افقر ٢٠٪	(٤) (٢)÷(٣)	(٥) نصيب الاجور في الدخل القومي	الفترات	(٦) معدل نمو الاجور الحقيقية	(٧) معدل نمو انتاجية العمل
١٩٥٣	٥٥٨ر	٤ر٦١٪	٠ر٣٪	٥ر٢٠	٤٣٪	٥٢ ـ ١٩٥٥	٨ر٥٪	٥ر١١٪
١٩٥٨	٤٤٣ر					٥٥ ـ ١٩٦٠	ـ٩ر٪	٣ر٦٪
١٩٦٤	٣٦٠ر	٠ر٤١٪	٧ر٧٪	٣٣ر٥		٦٠ ـ ١٩٦٥	٦ر٥٪	٩ر٩٪
١٩٧٠	٣٢١ر			٥٨ر٤		٦٥ ـ ١٩٧٠	٦ر٦٪	٧ر١٠٪
١٩٧٥	٣١٣ر			٢٧ر٤		٧٠ ـ ١٩٧٥	٣ر٨٪	٧ر٢٪
١٩٨٠	٣٠٣ر	٨ر٣٦٪	٨ر٨٪	١٨ر٤		٧٥ ـ ١٩٨٠	٦ر٨٪	٢ر٨٪
١٩٨٥	٣١٧ر			٥٠ر٤	٦٢٪	٨٠ ـ ١٩٨٥	٩ر٤٪	٥ر٣٪
١٩٨٧	٣٢٥ر					٨٥ ـ ١٩٨٨	٣ر١٠٪	٤ر٧٪
١٩٨٩				٩٤ر٤		٥٢ ـ ١٩٨٨	٣ر٥٪	١ر٧٪

المصادر والملاحظات :

نصيب الأجُور في الدخل القومي هو عن الفترتين ٥٢ـ١٩٥٤ و ٨٣ ـ ١٩٨٥ علي الترتيب .

معامل جيني في ١٩٧٥ هو متوسط ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . والبيان في عمود (٤) أمام نفس السنه هو متوسط ١٩٧٤ و ١٩٧٦.

معدل نمو الأجور الحقيقية وانتاجية العمل خاص بالصناعة التحويلية .

البيانات ماخوذة من :

Liang and Liang, K.T.Li,Chi-Ming Hou(op.cit.); and J.A.Mathieson(Principal author), The Taiwan Development Experience and its Relevance to Other countries, SRI International, SRI Project no. IMC 8262, Kwang Hwa Pub.Co., Taipei,1988.

في معامل جيني بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة من ١٩٥٣ حتي ١٩٨٧ . وقد أظهر هذا المعامل اتجاهاً نزولياً واضحاً بمرور الزمن من ٠ر٥٥٨ في ١٩٥٣ الي ٠ر٤٤٣ في ١٩٥٨(وهو مستوي قريب مما تحقق في مصر في نفس السنة : ٠ر٤٢٠) ، ثم الي ٠ر٣٦٠ في ١٩٦٤(بينما انخفض معامل جيني لمصر بنسبة أقل الي ٠ر٤٠٠ في نفس السنة) . وواصل معامل جيني انخفاضه حتي بلغ ٠ر٣١٣ في ١٩٧٥(مقابل ٠ر٣٨٠ لمصر في عام ١٩٧٥/٧٤) ثم ٠ر٣٠٣ في ١٩٨٠. وبرغم اتجاه معامل جيني للتزايد منذ عام ١٩٨٠ حتي بلغ ٠ر٣٢٥ في عام ١٩٨٧،دليلا علي تزايد درجة التفاوت في توزيع الدخل ، فان هذا المعدل يعد منخفضاً بالمقارنة بمعظم الدول النامية والدول الاخري حديثة التصنيع (١٧).

ويبين الجدول(٧) مقياسا آخر للفوارق في توزيع الدخل وهو النسبة بين نصيب أغني ٢٠٪ من السكان في الدخل ونصيب أفقر ٢٠٪ من السكان . ومن الواضح أن هذه النسبة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً في فترة مبكرة من تطور تايوان الاقتصادي ، وهي الفترة من ١٩٥٣ حتي ١٩٦٤ . لقد انخفضت هذه النسبة في ١٩٦٤ الي ربع مستواها في ١٩٥٣.وبعد ذلك كان الانخفاض بطيئاً واستمر حتي ١٩٨٠ . ولكن بعد ذلك ، وهو مايتفق مع مالاحظناه سابقاً بناءً علي تطور معامل جيني ، اتجهت النسبة للارتفاع ، حتي اقتربت من مستواها في أواخر الستينات . ومع ذلك ، فان كون نصيب أغني ٢٠٪ من السكان في ١٩٨٩لايزيد عن ٥ أمثال نصيب أفقر ٢٠٪ ، يضع تايوان ضمن الدول التي استطاعت أن تهبط بالفوارق في توزيع الدخل الي مستويات بالغة الانخفاض . فالمستوي المتحقق في ١٩٨٩ قريب مما تحقق في السويد(٦ر٥) في ١٩٨٠والمملكة المتحدة (٧ر٥) في ١٩٧٩(١٨) .

وبالاضافة الي ماتقدم ، يوضح جدول(٧) معدل نمو كل من الأجور الحقيقية وانتاجية العمل من ١٩٥٢ حتي ١٩٨٨. ومن اللافت للنظر أن الضغط علي الأجور الحقيقية قد بلغ أقصي (أو أقسي) مستوي في النصف الثاني من الخمسينات ، حيث هبطت الأجور الحقيقية بمعدل ٩ر٠٪ سنويا، في الوقت الذي كانت انتاجية العمل تزيد بأكثر من ٦٪ سنويا. وعموماً فقد ظل معدل نمو الأجورالحقيقية أقل من معدل نمو الانتاجية حتي عام ١٩٧٠. وبعد ذلك بدأت معدلات النمو في الأجور الحقيقية تتجاوز معدلات نمو الانتاجية . ولكن في المتوسط للفترة من ١٩٥٢ حتي ١٩٨٨ كانت معدلات نمو الأجور أقل من معدلات نمو الانتاجية .

٣. الخصائص والظروف التاريخية والدولية لتايوان وسياساتها التنموية

لايستقيم فهم الخبرة التنموية لتايوان مالم نلم بخصائص تلك الدولة والظروف والملابسات التاريخية التي تعرضت لها ، ونوعية البيئة الدولية التي حدثت فيها التنمية في تايوان . فكل هذه العوامل ذات تأثير هام في تحديد الخيارات المتاحة أمام الدولة وفي تشكيل السياسات التي اتبعتها من أجل تحقيق التنمية - وهو ماسوف نتعرض له أيضا في هذا القسم . وكل ذلك لاغني عنه لاصدار حكم موضوعي حول مدي قابلية خبرة تايوان التنموية الي بلاد أخري في العالم الثالث .

٣ - ١- خصائص الدولة والبشر والثقافة

أوضحنا في القسم الأول من هذا القسم بعض خصائص تايوان وتطورها التاريخي . ويبرز من بين هذه الخصائص وضعية الدولة كجزيرة صغيرة المساحة محدودة الموارد ، وموقعها الجغرافي . ولاشك في أن الحجم والموقع يؤثران تأثيراً كبيراً علي فرص النمو وطبيعته . فصغر حجم الدولة عادة مايعني صغر حجم السوق الداخلي وضعف قدرته علي مساندة نمو الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ، وعدم ملاءمته للتمتع بوفورات الحجم الكبير للانتاج . كما أن صغر حجم الدولة غالبا مايعني العجز الشديد في الموارد أو غياب التنوع فيها . ولكن الحجم الصغير للدولة ليس كله عيوبا ، ويمكن أن يحمل بعض المزايا الهامة . صغر الحجم وضيق القاعدة المحلية للصناعة قد يشجع الدولة علي الدخول في مجال التصدير ، ومن ثم يشجع علي اتباع سياسات انفتاحية أو ذات توجه خارجي ، علي العكس من الدول الكبيرة ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة والتي عادة ما تتيح لها القاعدة المحلية الواسعة للتصنيع فرصاً طيبة للتوجه للداخل والتركيز علي انتاج بدائل الواردات . ومن جهة أخري ، فان الدول الصغيرة عادة ماتكون في وضع أفضل أو أقوي من الدول الكبيرة لزيادة صادراتها . ذلك أن الدول الصغيرة لن يكون لها أنصبة كبيرة في الأسواق الخارجية ، ومن ثم يمكنها أن تزيد من صادراتها دون أن تخشي كثيراً ردود الفعل المعاكسة التي تظهر تجاه دولة كبيرة ذات نصيب ضخم في الأسواق الدولية ، ودون أن تتعرض لمخاطر كبيرة في شكل انخفاض أسعار صادراتها عندما تزيد الكميات المصدرة .(١٩)

لكن الي جانب هذه المزايا للدولة الصغيرة ، فانها قد تجد نفسها في حالة إعتماد كبير ومتزايد علي التجارة الخارجية ، مما يجعل إقتصادها حساساً للتقلبات في الأسواق الخارجية . كما أنها قد تجد نفسها مضطرة للاعتماد علي الشركات الأجنبية بالنسبة الي تصميم المنتجات وأساليب التصنيع وقنوات التسويق . وقد تجد أن عليها أن تقدم الكثير من المزايا والاعفاءات لهذه الشركات ، بما في ذلك المحافظة علي مستوي منخفض للأجور

وإقامة المناطق الحرة أو مناطق تجهيز الصادرات التي يمكن أن تتحول في بعض الظروف الي جيوب منعزلة عن بقية الاقتصاد الوطني .

والحقيقة أن الكثير مما سبق ذكره يصدق علي تايوان . فكما سوف نري عند مناقشة السياسات في (٣-٤) ، بدأت تايوان مسيرة التصنيع بالتركيز علي انتاج بدائل الواردات ، الا أن هذه السياسة سرعان مااستنفدت أغراضها في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . وفرضت اعتبارات متعددة من أهمها حجم السوق الداخلي نقل مركز الثقل في سياسات التصنيع الي الانتاج التصديري ، وإن كان من الثابت كما سنري فيما بعد أن تايوان قد احتفظت بعناصر من سياسة انتاج بدائل الواردات والانتاج للتصدير طوال مسيرتها التنموية . كذلك تزايد اعتماد تايوان علي التجارة الخارجية تزايداً كبيراً . فقد ارتفع مؤشر الانفتاح أو الانكشاف التجاري (نسبة مجموع الصادرات والواردات الي الناتج المحلي الاجمالي) من ٢٢٪ في ١٩٥٢ الي ٤٠٪ في ١٩٦٥ ، ثم الي ٨٢٪ في ١٩٧٥ . وتجاوز المؤشر ١٠٠٪ في ١٩٨٠ عندما وصل الي ١٠٩٪ ، ولكنه تراجع قليلا ليدور حول ١٠٠٪ في أواخر الثمانينات . وطبقا لبيانات سنة ١٩٨٨ بلغت الصادرات أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي (٥٣ر٤٪) ، بينما بلغت الواردات ٤٢ر٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي (٢٠) . أيضا سعت تايوان الي اجتذاب الشركات الدولية وأقامت عدداً من المناطق الحرة المسماه بمناطق تجهيز الصادرات ، وقدمت العديد من المزايا لهذه الشركات علي رأسها توفير الاستقرار السياسي وتقييد حرية العمل السياسي والنقابي . وقد ساعد ذلك علي إبقاء مستوي الأجور عند مستويات منخفضة ، وهو ماشكل عنصر جذب هام للغاية للشركات الدولية ، وكان له دور محوري في صنع الميزة النسبية لصادرات تايوان في الأسواق الخارجية . وأخيراً فان العلاقة الخاصة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية (والتي سنتعرض لعدد من جوانبها فيما بعد) قد ساعدت علي إدماج تايوان في النظام الرأسمالي العالمي وجعلت لتايوان وضعاً أشبه بوضع المحمية الأمريكية .

وفيما يتعلق بالبشر وثقافتهم ، فان معظم الكتابات عن تايوان ومسيرتها التنموية تعتبر أن أهل تايوان هم العامل الاساسي في نجاحها . ويوصف أهل تايوان بأنهم أناس متواضعون ، ولكنهم يعتزون اعتزازاً عظيماً بجنسهم وهو يتهم الحضارية . وأنهم يميلون الي الاقتصاد والتقتير في الانفاق ، ويحبون العمل ويتفانون في أدائه ، ويسعون لتحسين مستواهم من خلال تحصيل المعرفة والاقبال علي التعليم . كذلك يوصف أهل تايوان بأن لديهم الكثير من مواصفات المنظمين ، وأنهم مشبعون بروح البحث عن الربح ، ويفضلون أن يكونوا أصحاب أعمال خاصة بهم وإن كانت صغيرة علي العمل لحساب الغير. ولذا تكثر لديهم المنشآت الفردية الصغيرة . ومن خصائص شعب تايوان أيضا أنه شعب متجانس ليس به فوارق عرقية أو دينية ذات بال .

والحقيقة أن هذه المواصفات تكاد تجعل من شعب تايوان شعباً مثالياً ، وتكاد ترفع جنس البشر في هذه الجزيرة الصغيرة الي مرتبه الجنس المتميز علي سائر الأجناس (الجنس السوبر) · وتقدم في هذا الصدد تفسيرات مختلفة · فمن قائل بأن الفضل في هذه الخصائص يرجع الي الفلسفة أو العقيدة الكونفوشية ونظرتها للحياة وتركيزها علي أهمية العمل وأهمية الترابط الأسري وتقديرها للتعليم والمعلمين · ومن قائل بأن بعض الصفات ، وخاصة الادخار ، ارتبط بتكرر المجاعات وغيرها من ألوان المخاطر في الماضي · كما يفسر الميل المرتفع للادخار في ظل الدولة الحديثة بغياب كثير من الخدمات الاجتماعية العامة ، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الضمان الاجتماعي والمعاشات والتأمينات · فالدولة الحديثة في تايوان لم تكن اطلاقاً «دولة رفاهية» وهذا ماجعل الافراد يعتمدون علي أنفسهم ، أي علي مدخراتهم الخاصة، في تدبير هذه الخدمات لهم ولأسرهم ، حتي لو كان ذلك علي حساب مستويات استهلاكهم · ومن قائل بأن هناك بعداً تاريخياً لحب التعليم وتقديس المعلمين ، وهو أن التقاليد قد جرت في الصين علي تعيين وترقية موظفي الحكومة عن طريق نظام الامتحانات (مسابقات الخدمة المدنية) ، مما يزيد من حدة المنافسة ويقوي الدافع علي تحسين المستوي التعليمي للفرد ، ورفع الكفاءة · ويُذكر أيضا أنه طبقا للتقاليد الصينية التي وضعها صن يات سن ، هناك سلطتان غير تقليديتين تعملان الي جانب السلطات الثلاث المتعارف عليها في الدولة ، وهما سلطة الامتحانات التي أشرنا اليها حالاً ، وسلطة الرقابة علي أعمال الحكومة ، وأن كليهما يدفع في اتجاه ترقية مستوي الأداء الحكومي وزيادة الحافز علي التعلم وتحسين المهارات والقدرات الفردية · وأخيراً يُذكر في هذا الصدد وجود الخطر أو التهديد الخارجي لما يقرب من ٣٥ عاما من جانب الصين الأم · وهو خطر كلف تايوان الكثير من أجل الاستعداد له · ولكنه كان في نفس الوقت عامل توحيد لشعب تايوان حول حكومته ، حافظ علي وجود نوع من التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي ، وساعد علي تكوين مايشبه الاجماع حول أهداف قومية ، يأتي في مقدمتها بناء اقتصاد قوي كأساس لبناء القدرات الدفاعية للدولة والمحافظة علي التفاف الشعب حول حكومته (٢١) .

ومما لاشك فيه أن في هذه التفسيرات شئ كثير من الحقيقة والصواب · فالبشر هم رأس مال تايوان الأساسي ، حيث لاتمتلك الجزيرة موارد طبيعية بأي حجم يعتد به · ومن جهة أخري فان بعض العوامل التاريخية والاستراتيجية والاجتماعية يمكن أن تكسب الشعب مواصفات خاصة بالنسبة الي العمل والادخار والانضباط · لكن المرء لايملك مقاومة الشعور بأن ثمة مبالغات شديدة في وصف خصائص شعب تايوان ، وبأن البعض يتمادي في هذا السبيل الي درجة غير مقبولة · ومصدر هذا الشعور بالمبالغة هو أن شعب تايوان يشترك مع شعوب أخري في شرق آسيا في كثير من الخصائص المذكورة ، وفي مقدمتها

شعب الصين الأم نفسه · فالعقيدة الكونفوشية ليست حكراً علي شعب تايوان ، ولم يكن هذا الشعب فريداً في تعرضه للكوارث والمجاعات والفيضانات والأعاصير· ودوافع الميل المرتفع للادخار والاقبال علي العمل والتعلم يمكن أن نلحظها في كثير من شعوب المنطقة ، بما في ذلك الشعب الياباني · ولكن لم يتحقق لكل الدول التي تشترك مع تايوان في كثير من الصفات (بما في ذلك فقر الموارد الطبيعية وصفة الدولة ـ الجزيرة) نفس النجاح في مجال التنمية ، وانما تحقق ذلك النجاح لبعضهما دون البعض الآخر ، ولأقلية منها لا للأكثرية · ومن جهة أخري فان هناك دولا خارج المنطقة الآسيوية حققت انجازات هامة دون أن تنسب الي شعوبها كل تلك المواصفات التي ذكرناها بالنسبة الي شعب تايوان ·

وهذا يؤدي بنا الي القول بأن الصفات الخاصة بالبشر في تايوان ، وان كانت مشجعة ودافعة للنجاح بلاشك ، الا أنها لاتكفي بذاتها لتفسير ماحققته من نجاح · وانما كان من الضروري أن تتضافر مع هذه المواصفات البشرية عوامل وظروف أخري من أجل تحقيق ماسجلناه في القسم السابق من انجازات علي طريق التنمية · وربما يكون في التركيز علي مواصفات البشر من جانب بعض من تعرضوا لقصة التنمية في تايوان رغبة خفية في التهوين من دور بعض هذه العوامل الأخري (كالاستعمار الياباني والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية) لما تثيره من انطباعات غير طيبة في النفس · ومن جهة أخري ، لو كان نجاح تايوان راجعاً الي تفرد شعبها بصفات خاصة يتميز بها عن سائر البشر ، لكان من الضروري اعتبار خبرة تايوان التنموية خبرة فريدة غير قابلة للنقل أو المحاكاة ، ولما كان هناك داع للاستمرار في دراستها بغرض استخلاص دروس مفيدة لغيرها من الدول ·

٣ ـ٢ـ الظروف التاريخية والوضع الابتدائي

من التعميمات التي درجنا علي ترديدها القول بأن الاستعمار الأجنبي ضار بالتنمية · غير أن خبرة تايوان التاريخية تشير الي أن هذا التعميم وان كان صحيحاً بالنسبة الي حالات كثيرة ، ترد عليه استثناءات · فالحقيقة أن وقوع تايوان تحت السيطرة اليابانية لمدة نصف قرن (١٨٩٥ ـ ١٩٤٥) كانت له نتائج مختلفة تماما عن خبرة معظم دول العالم الثالث مع الاستعمار · ويمكن وصف الاستعمار الياباني لتايوان بأنه كان استعماراً حميداً من زوايا متعددة · وبيان ذلك كالتالي (٢٢) :

عندما استولي اليابانيون علي الجزيرة في سنة ١٨٩٥، كانت الزراعة هي النشـــاط الرئيسي بها ، وكانت تايوان مكتفية ذاتياً من ناحية الغذاء ، كما كانت تصدر ثـلاث سلع زراعية رئيسية ، وهي الأرز والسكر والشاي ، وتستورد في مقابلها سلعا استهلاكيـة . وكان اليابانيون أصحاب مصلحة في تطوير الزراعة في تايوان وكان مخططهم أن يجعلـوا من هذه الجزيرة «سلة خبز» بالنسبة الي اليابان للمساعدة في مواجهة الاحتياجات المتزايـدة للغذاء من جانب القوة العاملة الصناعية المتزايدة هناك . ولهذا سعت اليابان الي دفـــع النمو في انتاج الأرز والسكر بقصد تصديرهما إليهـــا، مقابل تصدير اليابان للسلـــع المصنعة الي تايوان . ولم يرغب اليابانيون في الدخول في صدام حول نظام ملكية وحيـازة الأراضي الزراعية في بداية الأمر . ولذا عمدوا الي زيادة الانتاجية في الزراعة في إطـار الهيكل الحيازي القائم ، وبقيت المزرعة العائلية الصغيرة هي الوحدة الأساسية للزراعـــة في تايوان . وقد تحقق ذلك التقدم في الانتاجية من خلال قيام اليابانيين بتطوير نظـام الري وتنمية بذور عالية الانتاجية من خلال البحوث الزراعية. وقد تم تمويل هذه العمليـات من خلال الموارد التي توفرت عن طريق الضريبة المفروضة علي الأراضي ، وكذلك من خـلال المعونات التي قدمها اليابانيون في بداية الأمر ، والتي توقفت بمجرد ماتوافرت مصـادر جديدة للايرادات الحكومية .

ولكن سرعان ما اصطدمت جهود رفع الانتاجية الزراعية بحاجز نظام الملكيـــة والحيازة العتيق . فهو نظام نشأ في القرن الثامن عشر عندما كان حكام الصين يمنحـــون حقوق ملكية الأراضي في تايوان للأغنياء عندما يقومون باضافة أراضي جديدة للزراعـــة. وقد تحولت هذه الطبقة الجديدة من ملاك الأراضي الي طبقة ملاك غائبين للأرض ذوي نفـوذ ضخم . وكان هؤلاء الملاك يدفعون ضريبة الأرض مقابل تمتعهم بحق ملكيتها بينما كـــان يتولي الزراعة مستأجرون بالمشاركة . وقد أدت الترتيبات التي كان معمولا بها في ذلـــك الوقت بخصوص حقوق المستأجرين والتزاماتهم الي جعل عملية نقل ملكية الأراضي في حكـــم المستحيلة ، وأصبح من الصعب وجود حصر دقيق للحيازات ، مما تعذر معه إحكام تحصيـــل ضريبة الأرض التي كانت تمثل المورد الرئيسي للحكومة . ولذا عمد اليابانيون الي تعديل نظام الملكية والحيازة . وبدلا من نزع الملكية من الملاك الغائبين ، فقد قامت سلطـــة الاحتلال الياباني بارغامهم علي مقايضة حقهم الموروث في تحصيل الايجار من الحائزيـــن بسندات ذات عائد جاري . وقد قام الكثير من الملاك بعد ذلك ، سواء بدافع الجهـــل أو العسر المالي ، ببيع هذه السندات بأقل من قيمتها الحقيقية . والمهم أن الأرض قـــد عادت ملكيتها الي الحائزين مقابل التزامهم بتوريد ضريبة الأرض . وبذلك تم اصـــلاح نظام الحيازة وصفيت طبقة الملاك الغائبين وأصبحت احدي الأدوات الرئيسية لتحويـــل الفائض الزراعي (ضريبة الأرض) تحت السيطرة الكاملة لسلطة الاحتلال اليابانـــي .

وقد حقق الانتاج الزراعي نمواً سريعاً خلال العقود الأربعة الأولي من هذا القرن . (٣ر٤٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٠١ - ١٩٠٥ الي ١٩٣٦ - ١٩٤٠ بينما كان معدل نمو السكان لايتجاوز ٢٪ في تلك الفترة) . ولكن هذا الانتاج المتزايد لم يكن يسمح له بالبقاء في القطاع الزراعي . إذ كان يتم تحويل الفائض الزراعي الي خارج هذا القطاع من خلال عدة طرق . ومن أهم هذه الطرق الضرائب التي كانت تفرضها حكومة الاحتلال الياباني (ضريبة الأرض - ضرائب أو رسوم الانتاج - الأرباح المتحققة من الاحتكارات الحكومية باعتبارها ضرائب ضمنية). وتقدر بعض الدراسات أن حصيلة الحكومة من هذه المصادر الثلاث قد بلغت مابين ٢٥٪ و٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي خلال الفترة من ١٩١٠ حتي ١٩٤٠ . ومن أهم طرق الاستحواز علي الفائض الزراعي وتحويله الي خارج القطاع الزراعي نشاط الشركات الاحتكارية اليابانية التي كانت تعمل في تايوان وسيطرتها علي عملية شراء المحاصيل الزراعية (احتكار القلة من جانب المشترين) . فقد كان المزارعون التايوانيون يواجهون عدداً محدوداً من الشركات اليابانية العاملة في مجال تصنيع وتصدير المنتجات الزراعية ، الأمر الذي مكن هذه الشركات من تحقيق أرباح ضخمة علي حساب هؤلاء المزارعين .

وصحيح أن جانباً كبيراً من الفائض الزراعي كان يحول الي اليابان ويستخدم في تمويل عمليات التصنيع هناك . وفي هذا لايختلف الاستعمار الياباني عن غيره من أشكال الاستعمار . فالاستغلال عنصر ملازم للعملية الاستعمارية . ولكن من الصحيح أيضاً أن جانباً غير يسير من الفائض كان يبقي في تايوان ويستخدم في تحسين أحوال الزراعة (التوسع في نظام الري وتطويره ، وتنشيط البحوث الزراعية من أجل تحسين انتاجية المحاصيل المختلفة) ، وفي الاستثمار في التنمية البشرية (وخاصة في مجال التعليم والصحة . ويذكر ان الفترة من ١٩٠٥ حتي ١٩٤٠ قد شهدت ارتفاع نسبة غير الأميين من ١٪ الي ٢٧٪ ، كما تم خلالها تحقيق ارتفاع ملموس في متوسط عمر الفرد) ، وفي تحسين وتوسيع البنية الأساسية (خاصة شبكة الطرق وخدمات النقل والاتصالات وشبكة التسويق). وقد ساعد كل ذلك بالطبع علي رفع الانتاجية وزيادة الانتاج ، وبالتالي زيادة الفائض القابل للتحويل من الزراعة . وبالاضافة الي ذلك ، فقد قام اليابانيون بتطوير عدد من الهياكل المؤسسية لخدمة القطاع الزراعي . منها توفير التعليم الاساسي للمزارعين ، مما زودهم بمهارات ادارية وتنفيذية هامة ورفع درجة استعدادهم لتقبل التطويرات التكنولوجية. ومنها إقامة نظام جيد للبحوث الزراعية وشبكة للارشاد الزراعي علي أساس إقليمي . ومنها تكوين جمعيات محلية للمزارعين لنشر المعلومات عن طرق الزراعة الحديثة وتوزيع البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية . وكان يدير هذه الجمعيات الزراعية اداريون وفنيون يابانيون . وأخيراً ، استخدم جانب من الفائض المحول من الزراعة في إقامة عدد كبير من المصانع في تايوان ، خاصة في مجال الصناعات الغذائية (تضاعف عدد

المصانع الخاصة سبع مرات خلال الفترة ١٩١٥ - ١٩٤٠ ، كما زادت القوة العاملة في الصناعة ٦ مرات خلال نفس الفترة) . وكانت سيطرة اليابانيين كاملة علي هذا القطاع الصناعي .

إن الحقائق التاريخية التي عرضناها تقودنا الي نتيجة هامة . وهي أن الاستعمار الياباني لتايوان كان ذا توجه تنموي ، برغم جوانبه الاستغلالية شأنه شأن أي استعمار آخر (٢٣) . فقد شهدت تايوان خلال تلك الفترة الاستعمارية نمواً ضخماً في الاستثمارات في التعليم والبنية الأساسية والانتاج الزراعي والصناعي ، وزودت تلك الفترة تايوان بالكثير مما يمكن اعتباره شروطاً مسبقة للتنمية . ومعني ذلك أن التنمية التي بدأت في ظل الحكومة الوطنية منذ أواخر الأربعينات لم تبدأ من فراغ ، وانما كانت - يقيناً - استمراراً لما سبق من جهود خلال العقود الأربعة الأولي من هذا القرن ، بل وقبل تلك الفترة (٢٤) . واذا اضفنا الي ماذكرناه في هذا القسم ، ما سبق عرضه في القسم السابق من بيانات حول تقدم تايوان ومقارنة بعض المؤشرات فيها في أواخر الأربعينات أو أوائل الخمسينات بما هو متحقق في مصر أو في مجموعة البلدان النامية في السبعينات أو حتي الثمانينات (خاصة مؤشرات الصحة وتوقع العمر والتعليم) لأدركنا أن تايوان قد بدأت مسيرتها التنموية الحديثة من مستوي مرتفع جداً ومن ثم من ظروف ملائمة جداً بالقياس الي دول نامية كثيرة . واذا أضفنا الي هذا وذاك أنه برغم مالحق بتايوان من خسائر في البنية الأساسية ونقص في الخبرات التنظيمية والادارية ورأس المال بعد جلاء اليابانيين (فضلا عن فقدان أسواق اليابان ثم الصين بعد الانفصال عنها) ، فان تايوان قد عوضت ذلك وتجاوزته بفضل أمرين . أولهما : ما وفد اليها في ١٩٤٩ من عمال مهرة وفنيين وإداريين وأصحاب مهارات تنظيمية ورجال أعمال هرباً من النظام الشيوعي في الصين الأم . وثانيهما ماتدفق عليها من معونات أمريكية في صورة منح سخية لاترد بدءً من ١٩٥١ (علي ماسيأتي تفصيله فيما بعد)، وبما وفرته الولايات المتحدة الأمريكية لها من قبل ومن بعد ذلك التاريخ من حماية عسكرية مباشرة .

نخلص مما تقدم الي أن التنمية التي تحققت في تايوان من أوائل الخمسينات قد قامت علي أساس رصيد ضخم تم تشييده من قبل ، وخلال فترة الاستعمار الياباني للجزيرة بوجه خاص ، وانطلقت من ظروف وأوضاع ابتدائية مواتية جداً لمواصلة جهود التنمية المتسارعة قلما تتاح لدول نامية كثيرة (٢٥) . واذا صح ذلك ، يكون من غير الانصاف نسبة كل ماتم من انجازات تنموية خلال العقود الأربعة الماضية الي الحكومات أو السياسات التي شهدتها تايوان خلال تلك الفترة . فجزء غير قليل من هذا التقدم يجب إرجاعه الي فترة تاريخية سابقة من عمر تايوان ، والمعجزة التايوانية تظل مستعصية علي الفهم مالم توضع في هذا السياق التاريخي .

٣ -٣- الظروف الدولية والمعونات الأمريكية

ان الظروف الدولية التي أحاطت بتايوان منذ تحررها من الاستعمار الياباني في ١٩٤٥ لم تكن ظروفا عادية · فتلك كانت سنوات انفضاض التحالف بين الكتلة الغربية (بزعامة الولايات المتحدة) والكتلة الشرقية (بزعامة الاتحاد السوفيتي) من أجل هزيمة النازية ودول المحور (بما فيها اليابان) · وكانت عودة تايوان الي الصين من نتائج ذلك التحالف · ولكن التقدم المستمر الذي أحرزه الشيوعيون في الصين بقيادة ماو تسي تونج علي قوات الكومنتاتج (الحزب الوطني) أدي الي فرار القوات الوطنية بقيادة شيانج كاي شيك الي تايوان وسيطرتهم علي الجزيرة (بعد معارك مع شعب تايوان استمرت لمدة اسبوعين في مايو ١٩٤٨ جري خلالها الكثير من أعمال الارهاب والسلب والنهب ، وقدر عدد ضحاياها بما بين عشرة آلاف وعشرين ألف من أهل الجزيرة)· وبعد أن أمر الرئيس الأمريكي ترومان عند اندلاع الحرب الكورية في سنة ١٩٥٠ قواته البحرية بحماية الجزيرة من الشيوعيين الصينيين ، تم تحويل الحماية غير الرسمية الي حماية رسمية بمقتضي معاهدة الدفاع المشترك بين تايوان والولايات المتحدة في سنة ١٩٥٤ · وبعدما بدأت الولايات المتحدة من قبل في سنة ١٩٥١ بتنفيذ برامج المعونات المالية والفنية لتايوان ، أصبحت تايوان في بؤرة الصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين (الرأسمالي والاشتراكي) · وأخذت الولايات المتحدة علي عاتقها تطوير تايوان كنموذج ناجح للرأسمالية في المنطقة التي أمتد اليها الزحف الشيوعي ، فضلا عن استخدامها كعنصر هام في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وذلك بهدف مقاومة الشيوعية في آسيا ، أو علي الأقل احتوائها ومحاصرتها · من هنا جاء الاحتضان الامريكي لتايوان والرعاية الخاصة المادية والفنية والعسكرية التي أولتها لهذه الجزيرة ·

إن ماتقدم قد لايجيب كلية عن التساؤل الذي قد يدور بأذهان كثير من الناس ؛ ولماذا هذه الجزيرة الصغيرة بالذات ؟ · والجواب يمكن أن يتضمن ، بالاضافة الي ماتقدم عدة نقاط · الأولي هو أنها صغيرة ، ومن ثم يمكن للجهد المركز عليها أن يأتي بنتائج سريعة وملموسة · والثانية أنها جزء من الصين الضخمة ذات المشكلات المعقدة والتي سارت في طريق الشيوعية ، وأن النجاح في الجزيرة الصينية الصغيرة يمكن أن يغري بالمقارنات ويقطع الطريق علي كثير من الجدل الايديولوجي · فالناس تريد رؤية نتائج ملموسة أكثر مما تتطلع الي الانخراط في مجادلات ايديولوجية لانهاية لها · والثالثة هي أن حالة تايوان - برصيدها المتقدم في مجال النمو الاقتصادي وبالظروف الابتدائية التي عرضنا لها في القسمين السابقين من هذه الورقة - ربما كانت تؤهلها للنجاح السريع أكثر من غيرها ، خاصة مع تدفق المساعدات المالية والفنية والعسكرية عليها ·

ولكن ماذا كان حجم هذه المساعدات الأمريكية ووزنها النسبي في الجهد الانمائي لتايوان ؟ من المؤكد في ضوء ماجمعناه من معلومات أن هذه المساعدات جاءت في الوقت المناسب وبكرم شديد جدا . فقد بدأ برنامج المساعدات الأمريكية في عام ١٩٥١ في الوقت الذي دمر فيه جانب كبير من المرافق الأساسية وهبط الانتاج والتوظف الي مستويات خطيرة ، وتدنت معدلات الادخار المحلي وتصاعدت معدلات التضخم تصاعداً يقطع الطريق علي كل من يفكر في ادخار أمواله أو استثمارها في تايوان . هذا عن التوقيت . أما عن الكرم ، فقد تجلي في تنوع برامج المساعدات وتدفقها في كل الأشكال والصور الممكنة (مساعدات عسكرية واقتصادية وفنية ومساعدات غذائية بمقتضي القانون العام ٤٨٠)، وفي الترتيبات المؤسسية لإدارة برامج المعونة (في شكل لجان أمريكية ـ تايوانية مشتركة وإن كان للجانب الأمريكي واهب المعونة دور مهيمن في تلك اللجان). وأخيرا ـ ولعل هذا أكثر نواحي الكرم أهمية ـ أخذت هذه المعونات صورة منح لاترد ، مما جنب تايوان الوقوع في مشكلة المديونية الخارجية علي ماسبق ذكره .

ويتضح من المصادر المختلفة التي أطلعنا عليها ان اجمالي ماحصلت عليه تايوان من مساعدات أمريكية خلال الفترة التي تدفقت فيها هذه المساعدات (١٩٥١ ـ ١٩٦٥) يبلغ حوالي ٥ر١ مليار دولار أمريكي . ومن المرجح أن هذا التقدير لايتضمن سوي المساعدات الاقتصادية والفنية ، حيث جرت العادة علي استبعاد المساعدات العسكرية من ميزانية الدولة ومن ميزان المدفوعات ومن الحسابات القومية[٢٦] . أي أن المعونات الاقتصادية قد تدفقت بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنويا في المتوسط خلال تلك الفترة . غير أن الأرقام المطلقة قد لاتظهر حقيقة مساهمة المعونات الأمريكية في النمو الاقتصادي لتايوان، وعلينا أن ننظر في مساهمتها النسبية في كل من الادخار والاستثمار .

نظرا لأن المساعدات الخارجية (وأغلبها أمريكية) لتايوان كانت في صورة منح لاترد ، فقد اعتبرتها أجهزة الاحصاءات القومية في تايوان ضمن الادخار المحلي . وقد قامت شيرلي كيو بفصل التحويلات الخارجية عن الادخار الاجمالي بقصد التعرف علي القدرة الادخارية المحلية خاصة في المراحل الأولي للتنمية ، وهي ماأطلقت عليه الادخار المحلي (تمييزا له عما اسمته الادخار المحلي الممكن التصرف فيه والذي يمثل الادخار المحلي مضافا اليه التحويلات الخارجية). وقد اتضح من دراستها ان معدل الادخار المحلي كان في حدود ٥٪ من ١٩٥١ حتي ١٩٥٩ ، ثم تزايد الي ٧٪ ـ ٨٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ الي ١٩٦٢ ، ثم قفز الي ٤ر١٣٪ في ١٩٦٣ وواصل الارتفاع حتي بلغ ٥ر١٦٪ في ١٩٦٥ (آخر سنوات برنامج المعونة الامريكية). وبمقارنة الادخار المحلي بالادخار المحلي الممكن التصرف فيه (أي شاملا المساعدات الخارجية) ، نجد أن المساعدات قد اسهمت بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و٦٨٪ من الادخار المحلي الممكن التصرف فيه في

جدول (٨) : مساهمة المعونات الامريكية في الادخار المحلي الممكن التصرف فيه وفي الاستثمارات وفي دعم ميزانية الدولة

السنوات	نسبة المعونات الي د.م.م.	التوزيع النسبي للمعونات		نسبة تغطية المعونات لعجز الموازنة العامة
		حكومة	ق.خ	
١٩٥١	٥٧ر٢٪	٩٥٪	٥٪	٢ر٩
١٩٥٥				١٣ر١
١٩٥٨	٦٥ر٩٪	٨٧٪	١٣٪	
١٩٦٠				٥ر٨
١٩٦١	٤٦ر٤٪	٨٥٪	١٥٪	
١٩٦٢	٣٢ر٠٪	٧٣٪	٢٧٪	
١٩٦٣				٥١ر٠
١٩٦٥	٨ر١٪	٥٤٪	٤٦٪	

نسبة مساهمة المعونات في الاستثمارات الثابتة الاجمالية للقطاعات

الفترات	الزراعة والري	الصناعة والتعدين	الكهرباء والنقل	القطاعات الاخرى
٥١-١٩٥٥	٣ر٠٧٪	٢٢ر١٥٪	٣٠ر٤٧٪	١١ر٥٣٪
٥٦-١٩٦٠	١٢ر٧٣٪	١٦ر٧١٪	٢٦ر٤٢٪	١١ر٣١٪
٦١-١٩٦٥	٠ر٥١٪	١ر٦٢٪	٦ر٩٢٪	١ر٤٤٪
٥١-١٩٦٥	٤ر٩٠٪	٩ر٩٤٪	١٧ر٣٠٪	٦ر٥٦٪

المصادر والملاحظات

د.م.م= ادخار محلي ممكن التصرف فيه ق.خ = قطاع خاص

البيانات مجمعة ومحسوبة من المصادر التالية :

S.Kuo, The Taiwan Economy in Transition, Westview Press, Boulder, Colorado, 1983, pp.8-10, and D.L.Chinn, "Growth , equity and Gini , coefficients: The case of Taiwan " , Economic Development and Cultural Change, vol.30,no.4,July 1982.

السنوات من ١٩٥١ حتي ١٩٦١ ، وفقا لتقديرات (كيو) .

وكما يتضح من جدول(٨) ، فقد ذهب الجزء الأكبر من المساعدات الي الحكومة . ولكن النصيب النسبي للحكومة كان يتناقص لصالح زيادة نصيب القطاع الخاص حتي كادت المساعدات تقسم بينهما بالتساوي في أواخر سنوات برنامج المساعدات الأمريكية وقد كان للمساعدات التي حصلت عليها الحكومة دور هام في مواجهة العجز الذي استمرت الموازنة العامة للدولة تعاني منه حتي سنة ١٩٦٣. ولم يقتصر دور المساعدات علي تغطية العجز ، بل كانت تتجاوز مقدار العجز بكثير كما يظهر من جدول (٨) ، لدرجة أن المساعدات بلغت ٥١ ضعف العجز في الموازنة في سنة ١٩٦٣ .

هذا عن دور المساعدات الامريكية في دعم القدرة الادخارية المحلية لتايوان . أما عن دورها في التكوين الرأسمالي ، فتشير التقديرات المتاحة الي أنها قد أسهمت بحوالي الثلث في معظم سنوات الخمسينات ، وأن نصيبها قد تجاوز نصف الاستثمار الاجمالي في احدي السنوات . وقد أسهمت المساعدات الأمريكية والتدفقات الخارجية الأخري بنسبة ٤٠٪ من الاستثمار الثابت الاجمالي خلال الفترة من ١٩٥٢ الي ١٩٦٠ (هبطت هذه النسبة بعد ذلك الي ١١٪ خلال الستينات و٦٪ خلال السبعينات ، واصبحت تايوان مصدرة صافية لرأس المال في الثمانينات). وقد ساعدت التدفقات الخارجية(وفي مقدمتها المساعدات الأمريكية بالطبع) علي رفع معدل الاستثمار الاجمالي الي ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٥٢ حتي ١٩٦٠ ، واستمر هذا المعدل في التزايد حتي بلغ ٢٣٪ في سنة ١٩٦٥ .

ومن السمات المميزة للمساعدات الأمريكية أنها استخدمت بصورة أساسية لدعم القدرات الانتاجية لتايوان سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (من خلال تطوير البنية الأساسية) . فقد استخدم ٣٠٪ من المساعدات لتطوير قطاع الكهرباء ، و٢٦٪ منها لتطوير قطاع الصناعة والتعدين ، و١٥٪ لتحسين شبكة النقل والاتصالات ، و١٠٪ منها لبرامج تطوير القطاع الزراعي . ويبين جدول (٨) المساهمة النسبية للمساعدات الموجهة الي كل قطاع من القطاعات الرئيسية في اجمالي الاستثمارات الثابتة في القطاع خلال الفترة ٥١ ـ ١٩٦٥ والفترات الجزئية لها . ويظهر من هذا التوزيع ان المساعدات قد أسهمت بما يزيد قليلا عن نصف الاستثمارات الثابتة الاجمالية لقطاعات الصناعة والتعدين والكهرباء والنقل معا في النصف الأول للخمسينات ، وبنحو ٤٣٪ في النصف الثاني من الخمسينات . كما أسهمت المساعدات بنحو ١٣٪ في استثمارات قطاع الزراعة في النصف الأول من الخمسينات . وعموما فقد أسهمت المساعدات في المتوسط بحوالي ٥٪ من استثمارات قطاع الزراعة ، و١٠٪ من استثمارات قطاع الصناعة والتعدين ، و١٧٪ من استثمارات قطاع الكهرباء والنقل خلال الفترة ٥١ ـ ١٩٦٥ .

ومن المؤكد في ضوء ماتقدم أن المساعدات الأمريكية لتايوان كان لها دور حاسم ولاغني عنه في تحقيق النمو الاقتصادي والمساعدة علي اقترانه بدرجة معتدلة ومتناقصة من التفاوت في توزيع الدخل · ومن الصحيح كما يؤكد كثير من الكتاب التايوانيين أن هذه المساعدات ماكانت لتسهم مساهمة فعالة في تحقيق ماتحقق من انجازات اقتصادية واجتماعية لولا توافر عوامل أخري مثل ميل التايوانيين الي الادخار والتفاني في العمل والاستقرار السياسي والسياسات الملائمة من جانب الحكومة · ولكن من الصحيح أيضا أن هذه العوامل وحدها ماكانت تستطيع تحقيق القفزة الاقتصادية الضخمة لتايوان في غياب هذا الدعم الاقتصادي (والعسكري الذي لم نتحدث عنه لغياب المعلومات بشأنه) الذي جاء في التوقيت المناسب وتميز بدرجة من السخاء قل أن نجد لها نظيرا (وربما تكون اسرائيل من النظائر النادرة لتايوان في هذا الشأن) ·

وتجدر الاشارة في ختام هذا الحديث عن المساعدات الأمريكية لتايوان الي أن هذه المساعدات لم تكن غائبة تماما قبل سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي عادة مايذكر بشأنه بداية برنامج المساعدات الأمريكية · فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات متنوعة لتايوان بعد الحرب ، منها المساعدات التي حصلت عليها كجزء من برنامج المساعدات الأمريكية للصين الأم في ١٩٤٨ ، والذي كان يتولي ادارته مجلس المعونة الأمريكية الذي أنشئ بمقتضي مشروع مارشال برئاسة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ، كهيئة مقابلة لبعثة هيئة المعونة الأمريكية الي الصين · ومنها ـ ولعلها أهمها ـ الجزء من المساعدات المخصص لتنمية الزراعة واعادة بناء الريف ، والذي كانت تتولي ادارته لجنة مشتركة من الصينيين والأمريكيين انشئت في ١٩٤٨ · وكانت هذه اللجنة أقرب ماتكون الي وزارة للزراعة في تايوان ، وكانت خاضعة للتوجيهات والرقابة المالية للجانب الأمريكي في اللجنة (عضوان يقوم بتعيينهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية)· وقد استمرت هذه اللجنة فى عملها (برغم توقف المساعدات الأمريكية في ١٩٦٥) حتي ١٩٧٩ عندما سحبت أمريكا اعترافها بحكومة الصين الوطنية في تايوان ·

وأخيراً ، تنبغي الاشارة الي بعض الظروف الدولية الأخري التي ساعدت على إحراز تايوان لهذا النجاح الكبير في مجال الإنماء الاقتصادي · فقد حدث التصنيع السريع لتايوان في وقت كانت التجارة الدولية فيه في حالة نمو وانتعاش ، وكانت تتحرك في اتجاه التخفف من الحواجز والقيود مما ساعد علي تسهيل دخول الصادرات التايوانية الي الأسواق الخارجية · كذلك تحقق هذا التصنيع في وقت كانت فيه أسعار الطاقة والمواد الأولية منخفضة (حتي ١٩٧٣) ، مما ساعد علي خفض تكاليف الانتاج وتظافر مع انخفاض تكلفة العمالة في تايوان لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات تايوان (٢٧) .

وبالاضافة الي ماتقدم ، فقد استفادت تايوان من اعادة تقسيم العمل علي الصعيد الدولي ، وخاصة الاتجاه الي نقل بعض الصناعات الي الدول النامية ذات العمالة الرخيصة أو التي لاتعني كثيراً بقضايا التلوث في البيئة · كما استفادت من الاتجاهات العالمية للتطور التكنولوجي والتطور في الادارة العلمية وفي نظم الاتصال والمواصلات فيما يتعلق بتبسيط العمليات الانتاجية المعقدة وتقسيمها الي عدة عمليات يمكن أداؤها بنفس مستويات الانتاجية والجودة المتحققة في الدول المتقدمة ولكن بتكلفة أقل · وقد أدت تلك التطورات الي نمو مذهل في العمليات الصناعية التي تنجزها دول صغيرة من الباطن لحساب الشركات الكبري متعدية الجنسيات (٢٨) · وبالطبع فلم تكن هذه الاستفادة بلا تكلفة مقابلة كما سنري فيما بعد عندما نتعرض للسلبيات التي ارتبطت بخبرة تايوان التنموية ·

وللانصاف ينبغي التنويه الي أن ماأشرنا اليه في الفقرتين السابقتين من ظروف دولية احاطت بالتنمية في تايوان كانت ظروفا عامة متاحة للجميع ومن حق كل الدول النامية (وغير النامية) الاستفادة منها· والمهم في الأمر هو أن تايوان قد نجحت في الاستفادة من هذه الظروف المواتية بفضل ماتوافر لها من ظروف وامكانات أخري ، وبفضل ماتميزت به صناعة قراراتها الاقتصادية من مرونة وقدرة علي التكيف والتواؤم مع الظروف المتغيرة·

٣ - ٤- السياسات الانمائية

نناقش في هذا القسم عددا من السياسات التي أسهمت في تشكيل المسار التنموي لتايوان خلال العقود الأربعة الماضية · فنتناول أولا الاصلاح الزراعي باعتباره يمثل أحد التغيرات الهيكلية التي هيأت ظروفا أفضل لنمو الزراعة وتمويل التصنيع وتخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل · ثم نناقش سياسات التصنيع والمراحل التي مرت بها وعلاقتها بسياسات سوق العمل واختيار التكنولوجيا · وبعد ذلك نتعرض لبعض جوانب السياسات الادخارية والاستثمارية التي اتبعتها تايوان ، ونوضح عددا من الملامح الهامة لسياسات التعليم والبحث والتطوير · وأخيرا ، نختتم هذا الفصل بلمحة عن السياسات التي أثرت في اتجاه درجة اللامساواة في توزيع الدخل نحو الانخفاض في الوقت الذي احتفظت فيه تايوان بمعدلات عالية للنمو الاقتصادي ·

٣ -٤-١ الاصلاح الزراعي وتحويل الفائض الزراعي

بعودة تايوان الي الصين في ١٩٤٥ بدأت عملية تدهور سريعة · فالي جانب ماسببته الحرب من خسائر ودمار ، كان توقف الاستثمارات اليابانية في تايوان، وفقدان تايوان لأكبر سوق لمنتجاتها الزراعية وهو سوق اليابان ، ونزوح القيادات اليابانية الفنية والمهنية من أسباب اختلال البنيان الاقتصادي وتراجع معدلات النمو · لقد نقص الانتاج

الزراعي بمعدل ٣ر١٢٪ سنويا خلال سنوات الحرب (٣٩ - ١٩٤٥) ، مما أدي الي تراجع مستوي الانتاج في ١٩٤٥ الي ماكان عليه قبل ٣٥ سنه أي في سنة ١٩١٠ ، وتحول الفائض الغذائي الي عجز . وبعد الاضطرابات التي صاحبت سيطرة جماعة شيانج كاي شيك علي الجزيرة ، اتضح أن استعادة النمو في الزراعة يتطلب تغيير نظام ملكية الأراضي السائد. فقد كانت ٣٩٪ من المزارع العائلية علي أرض مؤجرة من كبار الملاك علي أساس سنوي، بينما كانت ٢٥٪ من المزارع مملوكة جزئيا أو كليا للمزارعين الذين يشغلونها . وكان الايجار يستوعب نصف الانتاج السنوي للمزارع ، ووصل في بعض الحالات الي ٧٠٪ .وفضلا عن ذلك كان يتعين علي المستأجرين دفع اتاوة ليسمح لهم بتجديد عقود الايجار كل سنة، وإلا أصبحوا معرضين للطرد من الأرض . وقد أدت هذه الممارسات إلي جعل كثير من المستأجرين يعيشون عند حد الكفاف ، فضلا عن اثارة كثير من القلاقل والاضطرابات في الريف . وقد كانت هذه الاعتبارات دافعا للقيام بالاصلاح الزراعي ، بالاضافة الي اعتبارات أخري لاتقل أهمية . فقد كان من الواضح أن سقوط الحكومة الوطنية في الصين الأم راجعا - ضمن أسباب أخري - الي عدم قيامها باصلاح زراعي هناك . كما كان من المؤكد أن قيام الشيوعيين بتنفيذ الاصلاح الزراعي في الصين الأم قد أكسبهم شعبية عظيمة في الريف . وهكذا ظهر أن الاصلاح الزراعي قد بات ضرورة سياسية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي في ريف تايوان ، ومن أجل وضع أساس متين لشرعية الحكومة الوطنية التي هربت من الصين الأم واستولت علي الحكومة رغم أنف قطاع غير صغير من أهل تايوان ، فضلا عن كونه أمرا ضروريا لدعم الاقتصاد التايواني ومن ثم مساندة المجهود الحربي للحكومة الجديدة (٢٩) .

وقد تم الاصلاح الزراعي قي رأي جرابوفسكي من خلال مايشبه مرحلة استعمارية ثانية لتايوان (علي يد حكومة الحزب الوطني الهاربة من الصين والمستنده الي الدعم الأمريكي) ، تم خلالها استبعاد الصفوة التايوانية من مواقع النفوذ ، وباتباع اجراءات صاحبها كثير من العنف والقهر والقسر علي عكس مايشاع من أنها عملية تمت بلا ألم . وقد ساعد علي نجاح الاصلاح الزراعي ثلاثة عوامل رئيسية ، وهي: كون الحكومة جديدة وقادمة من خارج تايوان ومن ثم لم تكن قد تشكلت لها مصالح خاصة من الطبقات المالكة للأرض ، وأيلولة عدد كبير من الحيازات الزراعية التي كان يسيطر عليها اليابانيون الي الحكومة (ومن ثم أصبحت متاحة للتوزيع)، وكذلك أيلولة معظم المنشآت الصناعية التي كان يملكها اليابانيون الي الحكومة (مما أتاح الامكانات المالية لتنفيذ برامج الاصلاح الزراعي).

وقد تم الاصلاح الزراعي علي مراحل ثلاث وهي :

(أ) مرحلة تخفيض الايجارات في ١٩٤٩ ، وما صاحبها من تحسين في نظم الايجار بمد فترة الايجار لست سنوات والغاء الاتاوة التي كان يحصل عليها المالك نظير تجديد العقد ، وتقييد حق المالك في استرداد أرضه أو بيعها .

(ب) مرحلة بيع الأراضي المملوكة للحكومة الي المستأجرين في ١٩٥٢ ، والتي كانت تشكل مايقرب من ٢٠٪ من الأراضي الزراعية ، وهي الأراضي التي كان يملكها اليابانيون في السابق .

(ج) مرحلة تطبيق برنامج الأرض لمن يزرعها في ١٩٥٣ ، حيث تم شراء الدولة اجباريا للمساحات التي تزيد عن الحد الأقصي للحيازة وهو ٣ هكتارات (تساوي ٥ر٧ فدان) من الأرض التي تزرع أرزا ، و٦ هكتارات (١٥ فدانا) من الأراضي الجافة، وأعادت الدولة بيع المساحات الزائدة عن الحد الأقصي للملكية الي المزارعين . وبمقتضي هذا البرنامج قامت الحكومة بشراء حوالي ٦٠٪ من الأراضي المستأجرة ، وقامت ببيعها لنحو مائتي ألف أسرة ريفية .

وقد تحققت منافع عديدة من خلال الاصلاح الزراعي . منها ، اعطاء حوافز أكبر للزراع لتحسين انتاجيتهم حيث أنهم اصبحوا يحتفظون بجانب أكبر من عائد الزراعة . ومنها زيادة دخول المزارعين ومن ثم توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية ، فضلا عن تحقيق فوائض قابلة للاستثمار في الزراعة وفي الصناعة . ومنها توفير الاستقرار الاجتماعي في الريف بعدما قضي علي طبقة كبار الملاك ، وبعدما ضاقت الفجوة كثيرا بين الأغنياء والفقراء . ولذلك يعتبر الاصلاح الزراعي من العوامل التي مكنت تايوان من تحقيق درجة منخفضة من التفاوت في توزيع الدخل في الوقت الذي جري فيه النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة . فهو قد ساعد علي ذلك من خلال عملية إعادة توزيع الأصول الريفية (أساسا الأرض) وبذلك وضع الأساس أو الشرط المسبق لاحتواء التفاوتات في توزيع الدخل .

ولكن دور الاصلاح الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل التصنيع في تايوان لم يكن بأقل أهمية من دوره في تضييق الفوارق الداخلية بين أهل الريف . فمن خلال الاصلاح الزراعي جرت - علي حد قول جرابوفسكي - المرحلة الثانية للتراكم الأولي لرأس المال من خلال السيطرة علي الفائض الزراعي وتحويل جزء كبير منه لتمويل التصنيع ، باعتبار أن المرحلة الأولي للتراكم الأولي قد تمت في ظل الاحتلال الياباني علي ماسبق بيانه في (٣ -٢)• فقد مكن الاصلاح الزراعي الدولة من شراء الأراضي الزائدة عن الحد الأقصي للملكية الزراعية بأسعار أقل كثيرا من قيمتها السوقية . وقد اشترت الحكومة هذه المساحات بسعر يساوي ٥ر٢ ضعف قيمة المحصول السنوي للهكتار من أرض الأرز ، بينما كان هذا الثمن يقرب من أربعة أضعاف قيمة المحصول السنوي قبل تطبيق المرحلة الأولي للاصلاح الزراعي وهي مرحلة تخفيض الايجارات . كما أن الحكومة دفعت ثمن المساحات الزائدة عن الحد الأقصي بنسبة ٧٠٪ في صورة سندات وبنسبة ٣٠٪ في صورة أسهم في رأسمال أربع شركات حكومية كانت مملوكة أصلا لليابانيين وقامت الحكومة بمصادرتها . وكان سعر الفائدة علي السندات ٤٪ في الوقت الذي بلغ فيه سعر الفائدة في البنوك ١٦٪

سنويا · وقد مثل هذا السعر المنخفض للفائدة نوعا من الادخار الاجباري المقنع من جانب الملاك السابقين للأرض · وفيما يتعلق بالنسبة من الثمن التي دفعت في صورة أسهم في الشركات الحكومية الأربع ، فان القيمة السوقية لأسهم ثلاث من هذه الشركات كانت هبطت كثيرا دون قيمتها الاسمية ، ولم تدفع هذه الشركات أي عائد للأسهم طوال الفترة من ١٩٥٧ الي ١٩٦٢ ·

وهكذا استخدم الاصلاح الزراعي في تايوان كأداة للادخار الاجباري من الزراعة وتحويل الفائض الزراعي لتمويل عملية التصنيع · ومن جهة أخري ، فقد أدي الاصلاح الزراعي الي إنهاء سلطة طبقة كبار ملاك الأراضي في الريف وسيطرتهم علي الفائض الزراعي وطرق استخدامه · وقد حلت الدولة في الواقع محل طبقة ملاك الأراضي في الحصول علي نصيب ضخم من انتاج الأرز (حوالي ٣٠٪)· وثمة تقدير بأن متوسط استهلاك الفرد في الريف قد بقي في الخمسينات عند نفس مستواه في الثلاثينات ، وبأن الأجور الحقيقية في الزراعة قد هبطت في تلك الفترة · وهكذا استطاعت الحكومة عن طريق الاصلاح الزراعي والسياسات الأخري لانتزاع الفائض الزراعي ونقله لتمويل الصناعة أن تضغط علي مستويات الاستهلاك في الريف · ومن هنا يري البعض أن التصنيع قد تم في الواقع علي حساب رفاهة سكان الريف ، حيث أن التدفق الصافي لرأس المال من الزراعة الي بقية الاقتصاد التايواني قد أسهم في تمويل الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة ٣٤٪ خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ (٣٠) .

ومن المفيد إمعان النظر في الوسائل التي اتبعتها تايوان في انتزاع الفائض الزراعي وتحويله لتمويل التصنيع · فبينما لجأ اليابانيون الي وسائل ظاهرة لنزح الفائض الزراعي مثل ضريبة الأرض والرسوم الانتاجية وما الي ذلك ، فإن حكومة تايوان لم تكتف بالوسائل الظاهرة واستخدمت بالاضافة اليها عددا من الوسائل غير الظاهرة التي تنطوي علي تحويل معدلات التبادل بين الزراعة وبقية الاقتصاد لغير صالح الزراعة · ومن أهم الوسائل الظاهرة التي لجأت اليها تايوان في انتزاع الفائض الزراعي : الضريبة العينية علي الأراضي (وقد أسهمت بنسبة تتراوح بين ١٢٪ و١٦٪ من حصيلة الحكومة من الأرز خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠) ، والتوريد الاجباري للمحاصيل (أسهم بنسبة ١٢٪ في تزويد الحكومة بالأرز ، وكانت الحكومة تحصل عليه بسعر يقل قليلا عن نصف سعر الجملة في السوق في الخمسينات)، وتحصيل ايجار الأراضي المملوكة للدولة في شكل عيني ، واقتضاء ثمن الأراضي الموزعة بمقتضي قوانين الاصلاح الزراعي في شكل عيني· أما الوسائل غير الظاهرة لانتزاع الفائض الزراعي فقد تمثلت أساسا في نظام مقايضة الأسمدة بالأرز الذي أسهم بنحو ٦٠٪ من جملة كمية الأرز التي حصلت عليها الحكومة بمختلف الطرق خلال الخمسينات · فقد كانت الحكومة محتكرة لانتاج واستيراد وتوزيع الأسمدة الكيماوية ،

كما كانت الدولة تحتكر تصدير الأرز · وكانت الحكومة تلزم الزراع بدفع ثمن الأسمدة التي توردها لهم في صورة عينية (أرز أو حبوب أخري)· وكان هذا النظام يتميز بالتبادل غير المتكافئ بين الأرز والأسمدة ، لصالح الأسمدة أي لصالح الحكومة وعلي حساب الزراع · فقد كان سعر التوريد الاجباري للأرز لايزيد عن نصف سعر السوق ، بينما كان السعر الذي يدفعه المزارع للسماد يتراوح بين ٧ر١ و٩ر٢ ضعف سعر استيراده · وقد حققت الحكومة أرباحا ضخمة من تشغيل نظام مقايضة الأسمدة بالأرز ·

ان ماتقدم يقودنا الي عدد من النتائج الهامة :

(أ) أن الوسائل التي اتبعتها تايوان في انتزاع الفائض الزراعي قد انطوت علي إجحاف شديد بالمزارعين وضغط كبير علي مستويات استهلاك أهل الريف ·

(ب) أن هذه الوسائل لم تختلف من حيث الطبيعة عن الوسائل التي لجأت اليها دول أخري بما في ذلك الدول الاشتراكية لانتزاع الفائض الزراعي · فبالمقارنة بالصين الأم ، ثمة أوجه شبه كثيره في الأساليب التي اتبعت · وتنحصر الفوارق في أن الصين لجأت الي التجميع الزراعي عن طريق انشاء الكوميونات ، بينما لم تلجأ تايوان لهذا الأسلوب ودعمت الملكية الفردية والمزارع الصغيرة ، وفي أن الصين قد أعطت وزنا نسبيا أكبر للوسائل الظاهرة أو المباشرة لانتزاع الفائض ، بينما مالت تايوان للاعتماد بدرجة أكبر علي الوسائل غير الظاهرة · فقد أسهم التسليم الاجباري للمحاصيل بنسبة ٨٠٪ من المنتجات الزراعية التي حصلتها الحكومة في الصين خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ ، بينما لم يسهم بأكثر من ١٢٪ في تايوان خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ · وفي المقابل أسهم نظام مقايضة الأسمدة بالأرز في تايوان في إمداد الحكومة بنحو ٦٠٪ من كمية الأرز التي حصلت عليها خلال الخمسينات ·

(ج) أن إحدي السياسات الرئيسية في تمويل التصنيع عن طريق الفائض الزراعي قد انطوت علي تشويه متعمد لأسعار عناصر الانتاج (الأسمدة) والمنتجات (الأرز) من أجل تيسير عملية السيطرة علي الفائض ونقله من الزراعة · بعبارة أخري لم تبد حكومة تايوان في هذه المرحلة الحرجة للتنمية احتراما يذكر للأسعار الحقيقية أو الصحيحة ، أي أسعار السوق كما يقال · ولم تتورع عن تعديل هذه الأسعار وتقييد أو كبح جماح الأنشطة السوقية ومنع المنافسة (من خلال احتكار الدولة لاستيراد الأسمدة وتوزيعها واحتكارها تصدير الأرز) طالما أن ذلك يضمن لها السيطرة علي الفائض وتحقيق التراكم اللازم للتصنيع ·

ولكن يبقي تساؤل هام : لماذا نجحت تايوان في تنمية الزراعة برغم استعمالها لهذه الوسائل المتعددة لانتزاع الفائض الزراعي ، بينما أخفقت دول نامية كثيرة استعملت وسائل مشابهة في الحفاظ علي معدل نمو معقول للانتاج الزراعي ؟

والواقع أن سياسات انتزاع الفائض وضخه خارج الزراعة لم تستمر طويلا في تايوان ، مثلما استمرت في دول أخري . فالفترة الحديثة التي طبقت فيها هذه السياسة لم تتجاوز عقدا أو عقدين من الزمان (الخمسينات والستينات [٣١]). وقد ساعد علي ذلك توافر مصادر أخري لتمويل التنمية ، وخاصة المساعدات الأمريكية . ومن جهة أخري، ربما لم تنتزع تايوان نفس النسبة من الانتاج الزراعي ، مثلما حدث في دول أخري تمادت في حرمان المزارعين من ثمرة عملهم . لكن حتي اذا افترضنا تساوي النسبة المقتطعة من الانتاج الزراعي ، فان وطأة هذه العملية علي الزراع ربما كانت أخف في حالة تايوان لثلاثة أسباب . أولهما ذكرناه في بداية هذه الفقرة ، وهو قصر المدة التي جري خلالها هذا الاستقطاع . وثانيهما هو أن عملية انتزاع الفائض الزراعي لم يصحبها حرمان كامل للزراعة من الاستثمارات ومن الاهتمام بزيادة الانتاجية.فالتعامل مع الزراعة لم يكن كله بقصد جباية الأموال وتحويل الفائض . بل إنه أخذ أيضا أشكالا ايجابية ، بالاضافة الي الاستثمار والبحوث ، مثل ضمان الحكومة لأسعار عالية للمنتجات عالية القيمة لتشجيع التحول من الأرز اليها ، ومثل تقديم الحكومة القروض الميسرة للزراع . ولاشك أن المساعدات الأمريكية المالية والفنية للزراعة في تايوان قد عوضت جانبا من أثر انتزاع الفائض . وثالثهما هو أن الزراعة في تايوان كانت عند مستوي مرتفع نسبيا من التقدم وأعلي من حيث الانتاجية ومن حيث متوسط دخل الفرد الريفي في أوائل الخمسينات بالمقارنة بوضع الزراعة في كثير من الدول النامية في الخمسينات والستينات ، وربما بعد ذلك أيضا . ويرجع جانب كبير من الفضل في هذا المستوي المتقدم للزراعة في تايوان في منتصف القرن العشرين الي الاستثمارات والتحسينات التي تمت في هذا القطاع خلال النصف الأول من هذا القرن في ظل الاحتلال الياباني للجزيرة .

ويؤكد جرابوڤسكي أنه اذا لم يكن اليابانيون قد خصصوا الموارد الكافية لزيادة الانتاجية الزراعية في تايوان خلال سيطرتهم عليها ، ما كان من الممكن لعملية تحويل الموارد من الزراعة لتمويل الصناعة أن تتم . أو بالأحري ماكان لهذه العملية أن تتم دون أن تترك آثاراً سلبية كبيرة علي النمو الزراعي مثلما حدث في دول أخري . وهذا وضع مختلف عما وجد في الزراعة في دول نامية متعددة في أعقاب تخلصها من الاستعمار أو السيطرة الأجنبية . فقد ورثت معظم هذه الدول قطاعات زراعية متدهورة ذات انتاجية متدنية (باستثناء الجيوب المتمثلة في المزارع الضخمة للسلع الأولية) . ومن ثم فلم يكن هناك فائض زراعي يذكر قابل للنقل الي الصناعة دون تحقيق خفض ضخم في مستوي معيشة العاملين في الزراعة . وفي كثير من الحالات كان الأمر يستلزم تدفق الموارد

الي القطاع الزراعي لرفع انتاجيته ، كشرط مسبق لأن تصبح الزراعة مصدرا للفائض فيما بعد . ولذا فإن تطبيق سياسات انتزاع الفائض التي طبقتها تايوان في مثل هذه الظروف كثيرًا ما أدي الي الإضرار بالنمو الزراعي أو بمستوي معيشة أهل الريف أو الأمرين معا ، وذلك لعدم توافر العوامل والخلفية التاريخية المواتية .

٣ ـ ٤ ـ ٢ـ سياسات التصنيع واختيار التكنولوجيا والعمالة

يقترن اسم تايوان في فولكلور التنمية بسياسة محددة للتصنيع وهي سياسة الانتاج للتصدير أو التنمية بقيادة الصادرات . وشأن كل فولكلور ثمة شئ من المبالغة وتجاوز الحقائق التاريخية والمعاصرة في هذا الاقتران . فمن الثابت تاريخيا أن تايوان لم تبدأ مسيرتها التنموية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التنمية أو التصنيع بقيادة الصادرات . وانما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول التي سبقت علي طريق التصنيع وهي سياسة انتاج بدائل الواردات (والمشهورة في الكتابات التنموية بسياسة احلال الواردات ، وهو اصطلاح غير دقيق يعطي انطباعا بعكس المقصود منه وهو احلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة) . وقد استمرت تايوان في تطبيق هذه السياسة طوال الخمسينات وفي أوائل الستينات حتي استنفدت أغراضها ولم تعد هناك جدوي من استمرارها كمركز الثقل في عملية التنمية نتيجة لضيق حجم السوق المحلي في تايوان . فقد كان عدد سكان تايوان ثمانية ملايين نسمة في ١٩٥٢ ، وارتفع الي ١٠ر٨ مليون في ١٩٦٠ ، وبحلول عام ١٩٦٥ كان عدد السكان ١٢ر٦ مليون (٣٢) . وهنا انتقل مركز ثقل عملية التنمية الي الانتاج للتصدير . وسواء في المرحلة الأولي أو المرحلة الثانية للتصنيع ، كانت تايوان تجمع بين سياستي انتاج بدائل الواردات والانتاج للتصدير ، مما حدا ببعض الباحثين الي أن يطلق عليها السياسة المختلطة أو النموذج الثنائي للتصنيع (٣٣) . ولذا ، فمع الاعتراف بأنه من العوامل الهامة في نجاح تايوان الاقتصادي إعادة توجيه التنمية في الوقت المناسب (استجابة للظروف التي سبق التعرض لها في ٣ـ١) نحو الخارج بالتوسع في الانتاج للتصدير ، إلا أنه ليس من الصواب القول بأن تايوان كانت دائما ذات توجه خارجي بهذا المعني ، حيث أن سياسة انتاج بدائل الواردات التي استهلت بها مسيرة التصنيع لم تتوقف أبدا في أي وقت وحتي الآن . والأصح أن نقول أن تايوان قد أخذت بتوجه مختلط (للداخل وللخارج معا) ، وإن كان الوزن النسبي للتوجه للخارج هو الأكبر منذ منتصف الستينات .

إذن بدأت تايوان عملية التصنيع اعتمادا علي انتزاع الفائض الزراعي كما سبق بيانه في (٣ـ٤ـ١) والمدخرات المحلية والتحويلات الخارجية (بوجه خاص المساعدات الأمريكية). وقد اتبعت في هذا الصدد الأساليب الحمائية المرتبطة بسياسة انتاج بدائل

الواردات . فطبقت نظاما صارما للرقابة علي النقد الأجنبي منذ ١٩٤٩ يستلزم قيام كل حاصل علي نقد أجنبي بتسليمه للسلطات النقدية مقابل الحصول علي قيمته بالنقد المحلي . وقد ظل هذا الاسلوب ساريا حتي بعد تطبيق سياسة الانتاج للتصدير ولم يسمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبي أو اخراج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الا في عام ١٩٨٧، بينما ظلت بعض عمليات النقد الأجنبي تتطلب موافقة مسبقة من البنك المركزي [٣٤]. واحتفظت السلطات النقدية للدولار التايواني الجديد بقيمة خارجية أعلي من قيمته الحقيقية . كما أخذت بنظام أسعار الصرف المتعددة حتي عام ١٩٥٨ . ومن جهة أخري ، أقيمت الحواجز التعريفية وغير التعريفية (أي الكمية) في وجه الواردات المنافسة للانتاج المحلي والواردات غير الضرورية . وعمل بنظام الحصص الاستيرادية . وقد ساعدت هذه العوامل علي توفير الحماية اللازمة لقيام الصناعات الجديدة والسماح بارتفاع معدل الربح فيها . وطبقا لبعض الدراسات استمرت درجة الحماية للصناعات المحلية عند مستوي مرتفع ولم تبدأ في الانخفاض إلا في أوائل السبعينات (أي بعد حوالي عشر سنوات من التركيز علي الانتاج للتصدير ، عندما بدأت تايوان تحقق فائضا معقولا في ميزانها التجاري (بعد ١٩٧١) . وبرغم اتجاه درجة الحماية للانخفاض منذ ذلك الوقت ، إلا أن هناك من يعتقد أنها لازالت مرتفعة حتي الآن [٣٥] . وهذا في حد ذاته دليل علي أن تايوان لم تكف عن تطبيق سياسة انتاج بدائل الواردات حتي الآن متي وجدت لذلك ضرورة .

وقد أخذت السوق المحلية في التشبع بمنتجات الصناعات المحمية في أواخر الخمسينات ، بعد أن تضاعف انتاج الصناعات التحويلية (بين ١٩٥٢ و١٩٥٨) . وكان من دلائل هذا التشبع أن معدلات استغلال الطاقة الانتاجية بلغت مستويات شديدة الانخفاض في كثير من الصناعات في ١٩٥٩ : ٦٤٪ - ٦٧٪ في صناعة غزل الصوف وصناعة آلات الحياكة وصناعة القطبان والشرائط الحديدية وصناعة الورق ، ٤٠٪ - ٥٠٪ في صناعة الأسلاك الكهربائية ، والابلاكاش والألياف الصناعية ، ٣٨٪ - ٣٩٪ في صناعة الصابون وصناعة المراوح الكهربائية ، و٢٣٪ في صناعة الأحذية المطاطية [٣٦] . ومن هنا بدأت القوي الدافعة الي فتح أسواق جديدة أمام المنتجات التايوانية في التزايد ، وأخذت بعض السياسات في التغير منذ ١٩٥٨ مثلا بالغاء التعدد في أسعار الصرف ومنح حوافز للمصدرين . والحقيقة أن بعض سياسات تشجيع الصادرات كانت قد بدأت في منتصف الخمسينات ، مثل سياسة استرداد الضرائب والرسوم الجمركية علي الواردات من المواد الخام عندما تستخدم في انتاج سلع للتصدير ، ومثل حق المصدرين في استخدام جانب من حصيلة النقد الأجنبي الذي يجلبونه ، ومثل تقديم قروض بسعر فائدة منخفض للمصدرين .

وهكذا فان تبادل مركز الثقل بين صناعات انتاج بدائل الواردات والصناعات التصديرية لم يكن نتيجة اكتشاف خطأ السياسة الأولي وتصحيح ذلك بالتحول الي السياسة الثانية . وانما كان تحولا أملته ظروف تايوان بسوقها الداخلية المحدودة ، وفقرها في الموارد الطبيعية واعتمادها علي استيرادها ، واحتياجها المستمر والمتزايد الي النقد الأجنبي اللازم للحصول علي الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والطاقة . ومن جهة أخري ، فان ظروف الرواج في التجارة الدولية في الستينات كان عاملا مشجعا لهذا التحول . وكما سبق ذكره فان هذا التحول لم يعن التوقف عن انتاج بدائل الواردات. كل ماهنالك أنه بعدما كان التركيز في الخمسينات علي انتاج بدائل الواردات من منتجات الصناعات الخفيفة ، تحول التركيز في أوائل السبعينات الي انتاج بدائل الواردات من المنتجات الوسيطة والرأسمالية ، وخاصة منتجات الصناعات الثقيلة والكيماويات . فقد نفذت الحكومة في ١٩٧٣ برنامجها المعروف باسم المشروعات العشر الرئيسية التي تضمنت تحديث خدمات النقل واقامة محطات جديدة للطاقة الكهربائية وتحسين خدمات بناء السفن ، وتطوير قطاع الصناعات البتروكيماوية وتحديث صناعة الصلب (٣٧) .

وفيما يتعلق باختيار التكنولوجيا ، فقد ركزت تايوان لفترة طويلة من نموها الاقتصادي الحديث علي اقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية . وهي في ذلك كانت تستجيب للوفرة النسبية لعناصر الانتاج بها وتستغل الميزة النسبية التي تملكها وهي ميزة العمالة الوفيرة والمتعلمة ، والرخيصة أيضا . وقد ركزت في البداية علي الصناعات التي تتصف بانخفاض معامل رأس المال الي العمل مثل صناعة المنسوجات والأحذية والمنتجات الخشبية والصناعات الغذائية والمنتجات المعدنية والآلات الكهربائية والالكترونيات . وقد أدت وفرة العمالة ، ومن ثم رخصها ، الي أن معظم الصناعات التي أقيمت في المناطق الحرة (مناطق تجهيز الصادرات) التي أنشأتها تايوان منذ عام ١٩٦٦ قد تميزت بدرجة كثافة عمالية عالية - أعلي في الواقع من المتوسط في قطاع الصناعة التحويلية ككل، كما كان متوسط الأجر في هذه المناطق أقل من متوسط الأجر في قطاع الصناعة التحويلية(٣٨). ولكن مع نضوب فائض العمالة واتجاه مستويات الأجور للارتفاع من أوائل أو منتصف السبعينات ، فضلا عن ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة للصدمة البترولية الأولي في ١٩٧٢ ، تقلصت ميزة الأجور المنخفضة للعمالة في تايوان وأخذت الميزة النسبية لصادراتها في التناقص في بعض الأسواق . ولذا بدأ التوجه للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلي وكذلك - مؤخرا - الصناعات الكثيفة للتكنولوجيا والمهارة . وقد دفع في هذا الاتجاه أيضا أثر الصدمة البترولية الثانية في ١٩٧٩ والنمو البطئ للطلب من جانب الدول الصناعية المتقدمة علي صادرات تايوان ، وتناقص القدرة التنافسية لصادرات تايوان ليس فقط نتيجة لتزايد تكلفة الأجور ، وانما لظهور منافسين جدد أخذوا يزاحمون تايوان في

أسواق تصدير المنتجات ذات المحتوي العالي من العمالة، وكذلك بدأت تايوان تعاني من الاجراءات الحمائية والحواجز التجارية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

ومثلما لايجوز الفصل التام بين سياسات التصنيع (انتاج بدائل الواردات والانتاج للتصدير)، فانه من غير الجائز تصور مراحل متميزة من الزاوية التكنولوجية (صناعات كثيفة للعمالة ثم صناعات كثيفة لرأس المال) . فالواقع كما تشير بعض الدراسات هو أن النمو ، خاصة بعد فترة الستينات ، قد تميز بالثنائية التكنولوجية ، بمعني انه كان هناك قطبان للنمو الصناعي السريع الذي حققته تايوان : قطب الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة ، وقطب الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة (في مجال المنتجات الوسيطة وبدرجة أقل في مجال المنتجات الرأسمالية)[٣٩] . وبطبيعة الحال فأن الثنائية التكنولوجية لاتعني المساواة بين البدائل التكنولوجية . وانما هي تعني الانتقائية في اختيار الصناعات والأسلوب الانتاجي الملائم لها ليس فقط وفقا للوفرة النسبية لعناصر الانتاج وظروف المنافسة في الأسواق الدولية ، ولكن أيضا تبعا لمتطلبات الهيكل الصناعي المستهدف اقامته علي المدي الأطول . كما أن الثنائية التكنولوجية لاتتناقض مع جعل مركز الثقل في مرحلة ما من نصيب توجه تكنولوجي معين ، وتغيير مركز الثقل الي توجه تكنولوجي بديل في المرحلة التالية .

وقد كانت الاختيارات التكنولوجية لتايوان مرتبطة ارتباطا وثيقا بخصائص سوق العمل فيها ، كما أن هذه الاختيارات قد أدت الي نتائج ملموسة من زاوية استيعاب العمالة . فقد تركت سوق العمل تعمل كسوق تنافسية حرة ، وهو ماكان يعني مستوي بالغ التدني للأجور في ظل وفرة العمالة ، وفي ظل تقييد حرية الحركة النقابية في التأثير في سوق العمل وحظر الاضراب عن العمل ، وفي ظل ابتعاد الحكومة عن فرض حد أدني واقعي للأجور ، وتجاهلها للخرق الصريح لقانون العمل من جانب كثير من المنشآت بشأن الحد الأقصي لساعات العمل الأسبوعية والأجر عن ساعات العمل الاضافية والأجازات واشتراطات الأمن الصناعي وما الي ذلك . ولذلك كانت ميزة الأجر المنخفض هي نقطة الارتكاز في تكوين الميزة النسبية لصادرات تايوان ، كما أنها شكلت قوة جذب رئيسية للاستثمارات الأجنبية . وبرغم أن هذه السياسة قد ساعدت - بالاضافة الي السياسات والعوامل الأخري - علي استيعاب فائض العمالة وتحقيق مايقرب من التوظف الكامل في فترة وجيزة نسبيا، إلا أنها قد انطوت في نظر البعض علي درجة عالية من استغلال للقوة العاملة،علي ما سيأتي بيانه في القسم الرابع من هذا الفصل .

وفيما يتعلق باستيعاب العمالة في تايوان ، عادة مايثور التساؤل حول المساهمة النسبية للتوجه للتصدير في تحقيق الاستيعاب الكامل للعمالة . ويمكن الاجابة عن هذا التساؤل بطريقتين . أولهما النظر في العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الانتاج ، باعتبار أن نمو الانتاج هو المحدد للنمو في الطلب علي العمل . وفي هذا الشأن تشير الدراسات المتاحة الي أن أثر الصادرات علي نمو الانتاج قد اختلف اختلافا كبيراً من فترة لأخري عبر الزمن - الأمر الذي يتعذر معه اصدار تعميم مفيد . ولكن هناك من يذهب الي أن المساهمة المباشرة للتصدير في نمو العرض الكلي للصناعة التحويلية ربما لم تكن كبيرة وأن جانبا هاما من النمو في الانتاج قد أتي من زيادة الطلب علي المنتجات الوسيطة التي تنتجها صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية نسبيا في العادة كالبتروكيماويات والحديد والصلب والصناعات المعدنية وغير المعدنية ، مما شجع علي قيام هذه الصناعات محليا لتغذية الصناعات التي تنتج للسوق المحلي وللتصدير علي السواء[٤٠] .

وتتمثل الطريقة الثانية في الاجابة عن التساؤل حول مساهمة الصادرات في نمو العمالة في البحث في هذه العلاقة بشكل مباشر . وتفيد أحدي الدراسات التي ناقشت المسألة علي هذا النحو بالنسبة للفترة من ١٩٥٢ حتي ١٩٨٦ الي أنه يمكن ترتيب العوامل التي أسهمت في نمو العمالة في تايوان تنازليا علي النحو التالي ؛ نمو الطلب المحلي (الانتاج للسوق الداخلية) ، ثم نمو الصادرات (الانتاج للتصدير) ، ثم التطور التكنولوجي (زيادة الكثافة الرأسمالية لأساليب الانتاج أو التعميق الرأسمالي). وهذه النتيجة مخالفة للرأي الشائع بأن التوسع في التصدير كان له الأثر الأكبر في زيادة التوظف واستيعاب العمالة في تايوان . وقد استنتج صاحب هذه الدراسة من ذلك أنه من المنظور طويل المدي لنمو فرص العمل ، يعتبر نمو طلب السوق المحلية أكثر أهمية من نمو الصادرات ، حتي في اقتصاد يعتمد نموه علي الصادرات مثل الاقتصاد التايواني[٤١] .وهي نتيجة جديرة بالتأمل بالنظر الي تزايد الاجراءات الحمائية في وجه صادرات تايوان وغيرها من الدول النامية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

ومن المهم في ختام هذا التناول لسياسات التصنيع في تايوان الاشادة بعدد من الجوانب التي تميزت بها وكان لها أثر هام علي تحقيق النمو دون التضحية بعدالة التوزيع. أولها ماسبقت الاشارة اليه من تركيز علي اقامة الصناعات واختيار أساليب الانتاج ذات الكثافة العمالية المرتفعة . وثانيها مساهمة منشآت ذات أحجام متباينة في تحقيق النمو الصناعي . وهذا أمر مرتبط بالاختيارات التكنولوجية التي ركزت في الستينات علي استيعاب العمالة وتقليل المتطلبات الرأسمالية . فقد فتح ذلك بابا واسعا أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في عملية التصنيع . وهناك من الدلائل مايشير الي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تكن أقل كفاءة من المنشآت الكبيرة في معظم الصناعات

التي شهدت نموا سريعا في تايوان ، بل وكانت كفاءتها أعلي في صناعات مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والمصنوعات الخشبية وغيرها [٤٢] . وثالث العوامل التي ساعدت علي تخفيض درجة اللامساواة بينما كان النمو الاقتصادي يجري بمعدلات مرتفعة هو سياسة الانتشار الجغرافي للصناعات . فقد عمدت تايوان الي توطين معظم المشروعات الصناعية الجديدة في المدن الصغيرة وفي الريف . وقد كانت تلك السياسة موفقة بين عدة نواح : (أ) نشر ثمار التنمية علي أوسع نطاق وإفادة سكان الريف بوجه خاص من التنمية الصناعية ، (ب) تخفيض تكلفة الانتاج بالنظر الي انخفاض أسعار الأراضي ورخص الأيدي العاملة في المدن الصغيرة والأرياف عنها في العاصمة والمدن أو الموانئ الرئيسية ، (ج) ضبط الهجرة من الريف الي الحضر ومنع تكدس المدن [٤٣] .

٣ ـ٤ـ٣ـ السياسات الادخارية والاستثمارية

تميزت خبرة تايوان التنموية بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار . ويوضح جدول (٩) عددا من المتغيرات ذات الصلة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٨ . لقد بدأت تايوان بعد الحرب العالمية الثانية بمعدلات ادخار منخفضة ، ولكنها استطاعت أن تحافظ علي معدلات استثمار مرتفعة بفضل المساعدات الأمريكية والاقتراض الخارجي علي نطاق محدود في أول الأمر . وقد أسهمت التدفقات الخارجية في الحفاظ علي معدل استثمار اجمالي في حدود ١٥٪ خلال الخمسينات ، وأكثر من ٢٠٪ خلال النصف الأول من الستينات . وقد بلغ نصيب هذه التدفقات الخارجية في تمويل الاستثمار نحو ٤٠٪ خلال الخمسينات ، ولكن مع تزايد الدخل وارتفاع القدرة الادخارية المحلية هبطت نسبة تمويل الاستثمارات من التدفقات الخارجية الي ١١٪ في الستينات ، ثم انقلب الوضع بعد ذلك وأخذت تايوان في تصدير فائض مدخراتها الي الخارج . وحسب بيانات جدول(٩) ، فقد كان معدل الادخار المحلي أعلي من معدل الاستثمار المحلي منذ منتصف الثمانينات ، حيث اتجهت معدلات الاستثمار للتناقص في الوقت الذي استمرت فيه معدلات الادخار في الارتفاع .

وقد أسهمت المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام في المدخرات بنسبة كبيرة. وكما سبقت الاشارة في (٣ـ٣) كانت الميزانية العامة للدولة في حالة عجز طوال الفترة من ١٩٥١ حتي ١٩٦٣ ، ولم يتحول هذا العجز الي فائض الا بفضل المساعدات الأمريكية السخية . ولكن ابتداء من ١٩٦٤ كانت الميزانية العامة تحقق فائضا انعكس في ارتفاع نسبة مساهمة المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام في تمويل الاستثمار من ١٣٪ في الفترة ١٩٥٢ ـ١٩٦٠ الي ٢٥٪ في الفترة ٦١ ـ١٩٧٠ ، ثم الي ٣٨٪ في الفترة ٧١ ـ ١٩٨٠. أما في الثمانينات ، فقد اسهمت مدخرات الحكومة والقطاع العام بنسبة ٥٣٪ في الاستثمارات . وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الثابتة الاجمالية فقد تبين أن نصيب الحكومة والقطاع العام فيها كان يقرب من النصف في الخمسينات (حيث كانا يستحوذان علي النسبة الكبري من المساعدات الامريكية). ولكنه هبط الي ٣٨٪ في الستينات ، ثم ارتفع في

جدول (٩) : الادخار والاستثمار

السنوات	معدل الادخار المحلي الاجمالي	معدل الاستثمار الاجمالي	الفترات أو السنوات	تمويل الاستثمارات: ادخار محلي اجمالي - حكومة وق٠ع	ادخار محلي اجمالي - عائلي وخاص	تدفقات خارجية*	توزيع الاستثمارات الثابتة الاجمالية: حكومة وق٠ع	ق٠خ
١٩٥٢	١٠ر٠٪	١٥ر٣٪	٥٢ - ١٩٦٠	١٢ر٧٪	٤٧ر٢٪	٤٠ر١٪	٤٩ر٦٪	٥٠ر٤٪
١٩٥٥	٩ر١٪	١٣ر٣٪	٦١ - ١٩٧٠	٢٥ر١٪	٦٤ر٠٪	١٠ر٩٪	٣٨ر١٪	٦١ر٩٪
١٩٦٠	١٠ر٨٪	٢٠ر٢٪	٧١ - ١٩٨٠	٣٧ر٨٪	٦٨ر٣٪	- ٦ر١٪	٤٤ر٧٪	٥٥ر٣٪
١٩٦٥	١٤ر٠٪	٢٢ر٧٪	٨١ - ١٩٨٨	٥٢ر٧٪	١٠٤ر٥٪	- ٥٧ر٢٪	٤١ر٠٪	٥٩ر٠٪
١٩٧٠	١٨ر٣٪	٢٥ر٦٪						
١٩٧٥	١٩ر٠٪	٣٠ر٥٪						
١٩٨٠	٢٤ر٢٪	٣٣ر٨٪						
١٩٨٥	٢٤ر٣٪	١٨ر٧٪						
١٩٨٦	٢٩ر٨٪	١٧ر١٪						
١٩٨٧	٢٩ر٩٪	٢٠ر١٪						
١٩٨٨	٢٦ر٠٪	٢٢ر٨٪						

الفترات / السنوات	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية: زراعة وصيد	منتجات معدنية وغير معدنية	أجهزة كهربائية والكترونية	كيماويات	خدمات	آلات ومعدات وأجهزة	أخري
٥٢ - ١٩٨٦	٥ر٠٪	١٣ر٠٪	٢٩ر٥٪	١٥ر٤٪	١٦ر١٪	١٠ر٤٪	١٥ر١٪
١٩٨٧	٠ر٠٣٪	١١ر٩٪	٢٦ر٦٪	١٢ر١٪	٢٣ر٠٪	٥ر٣٪	٢١ر١٪

المصادر والملاحظات :

CETRA, op. cit; Yu, op.cit; Liang and Liang, op.cit.

* تشمل المساعدات الأمريكية .

السبعينات الي ٤٥٪ ، وعاد الي الانخفاض بعد ذلك الي ٤٤٪ ، وهي نسبة ليست بالصغيرة علي كل حال ٠

وفيما يتعلق بالقطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص ، فان نسبة مساهمة مدخراتهما في تمويل الاستثمارات قد تزايدت بانتظام من ٤٧٪ في الخمسينات الي ٦٨٪ في السبعينات ، وتجاوزت ١٠٠٪ في الثمانينات ٠ وقد انعكست هذه الزيادة في ارتفاع النصيب النسبي للقطاع الخاص في الاستثمارات من ٥٠٪ في الخمسينات الي ٦٢٪ في الستينات ، ولكن هذا النصيب تراجع قليلا في السبعينات الي ٥٥٪ ، ثم عاد الي التزايد حتي بلغ ٥٩٪ في الثمانينات ٠ وهذا يعني أن نسبة كبيرة من فوائض القطاع الخاص والعائلي يتم تصديرها واستثمارها في الخارج ٠ ومن الجدير بالذكر أن مدخرات القطاع العائلي وحده قد اسهمت بنحو ٦٠٪ من المدخرات منذ عام ١٩٦٠ ، بينما تراوحت نسبة مساهمة الحكومة والقطاع العام بين ٣٠٪ و٤٠٪ ، وتذبذبت مساهمة قطاع الأعمال الخاص حول ١٠٪ (٤٤) .

وعلي عكس ماقد يُتصور ، كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار المحلي الاجمالي بتايوان متواضعة للغاية ٠ فهي لم تزد عن ٢٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٢ حتي ١٩٨٧ ٠ وقد بلغت جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة ٧ر٣ مليار د٠أ٠ وقد أسهم الصينيون المقيمون بالخارج بنسبة ٢٠٪ في هذه الاستثمارات ، بينما أسهم الأجانب بنسبة ٨٠٪ ٠ وقد شكلت الاستثمارات الأمريكية واليابانية معا ٥ر٦٨٪ من الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة (٤ر٣٨٪ للأمريكيين وار٣٠٪ لليابانيين)٠ أما الاستثمارات الأوربية في تايوان فلم تزد نسبة مساهمتها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تايوان عن ١٦٪ في تلك الفترة ٠ لاحظ أن نسبة مساهمة الأمريكيين كانت آخذة في التناقص (من ٥٨٪ في ١٩٧٥ الي ٣٤٪ في ١٩٨٧) ، في حين أن نسبة مساهمة اليابانيين لم يطرأ عليها تغيير يذكر من ١٩٧٥ الي ١٩٨٧ (٣٣٪) ، وفي نفس الوقت اتجهت نسبة مساهمة الاستثمارات الأوربية الي التزايد (من ٦٪ في ١٩٧٥ الي ١٨٪ في ١٩٨٧) ٠ وفيما يتعلق بمساهمة المستثمرين من أصل صيني في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تايوان ، فقد أتي ٣١٪ منها من هونج كونج و٦٪ من اليابان خلال فترة الستة والثلاثين عاما من ١٩٥٢ الي ١٩٨٧ ٠ ومن الملاحظ أن نسبة المساهمات للمستثمرين من أصل صيني القادمة من هونج كونج كانت تتجه الي التناقص (من ٦٢٪ في ١٩٧٥ الي ٥١٪ في ١٩٨٧) ، بينما مالت المساهمة القادمة من اليابان الي التزايد (من ٦٪ في ١٩٧٥ الي ١٧٪ في ١٩٨٧) ٠ وفي نفس الفترة لم يطرأ تغيير يذكر علي نسبة مساهمة المستثمرين من أصل صيني المقيمين في الدول الأخري غير هونج كونج واليابان (٣١٪)(٤٥).

وكما يتضح من جدول (٩) تركز نحو ٣٠٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٦ ، بينما لم يزد نصيب كل من قطاع الصناعات المعدنية وغير المعدنية وقطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الخدمات المالية وغير المالية عن ١٣٪ - ١٦٪ . وعموما ، فقد حظيت هذه القطاعات الأربعة علي مايزيد قليلا علي ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة . ومن اللافت للنظر أن قطاع الزراعة لم يشكل نقطة جذب للمستثمرين الأجانب في تايوان ، حيث أنه لم يظفر سوي بأقل من ٥ر٠٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الفترة . وتشير التطورات الحديثة الي تزايد اقبال المستثمرين الأجانب علي الاستثمار في قطاع الخدمات غير المالية في تايوان (حيث كان نصيبها في ١٩٨٧ ٢٢٪ ، مقابل ١١٪ خلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٦) ، وتناقص اقبالهم علي الصناعات الكهربائية والالكترونية والكيماوية وصناعة الآلات والمعدات . ومع ذلك تبقي نقطة الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي في تايوان هي صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونية (٢٦ر٦٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية في ١٩٨٧) .

وفي ضوء هذه المعلومات يمكن إبداء عدد من الملاحظات علي معدلات وأنماط الادخار والاستثمار في تايوان :

(١) يعتبر ارتفاع معدلات الادخار ، وخصوصا بعد منتصف الستينات من العلامات المميزة للنمو في تايوان . وقد سبق أن تعرضنا لبعض العوامل المسئولة عن ارتفاع معدلات الادخار عند مناقشة خصائص الشعب الصيني في تايوان في القسم (٣-١) ، وعند مناقشة المساعدات الخارجية في القسم (٣-٢) . وتتضمن هذه العوامل بعض الموروثات الثقافية والظروف التاريخية للبشر في تلك الجزيرة الصغيرة وقلة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين (بما في ذلك خدمات الضمان الاجتماعي والتأمينات والمعاشات) ، ومحدودية فرص الشراء بالائتمان مما يقلل من الميل للاستهلاك ، وانتشار أسلوب تنمية الانتاجية بالحوافز (وهو مايعتبر هناك دخلا انتقاليا يميل المستهلك الي ادخاره أكثر مما يميل الي انفاقه ، وفقا لفرضية ملتون فريدمان بشأن الدخل المستديم)، وبرامج الاصلاح الزراعي وما أتاحته للحكومة من امكانات لانتزاع الفائض الزراعي علي ماسبق بيانه في (٣-٤-١) .

ومن العوامل الأخري التي يؤكد الاقتصاديون عليها في هذا الشأن : السياسات المالية للحكومة والسياسات النقدية والنمو السريع في الدخل . فقد مالت السياسة المالية الي المحافظة والاقتصاد في النفقات والسعي لتحقيق فائض في الميزانية . ومن جهة أخري عمدت الحكومة في فترة مبكرة من التطور الحديث لتايوان الي اتباع سياسة

أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة بقصد حفز الادخار . فقد كان سعر الفائدة الإسمي أعلي من معدل التضخم ، مما جعل سعر الفائدة الحقيقي يتراوح بين ٧٪ و١٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٨٦ . ويقال أن رد الفعل من جانب الجمهور لهذه السياسة كان مدهشا ، كما كان لهذه السياسة فضل كبير في احتواء التضخم في أوائل الخمسينات . وبالاضافة الي الاحتفاظ بسعر فائدة حقيقي موجب ، فقد قدمت الحكومة العديد من الحوافز لتشجيع الادخار . ومن أهم هذه الحوافز الاعفاءات الضريبية علي الفوائد علي الودائع الادخارية (٤٦) . وأخيراً ، فقد كان لمعدلات النمو السريعة في الدخل فضل كبير في زيادة المدخرات ورفع معدلاتها الي مستويات فاقت معدلات الاستثمار في السنوات الأخيرة .

(٢) لم تحافظ تايوان علي معدلات عالية للاستثمار فحسب ، وانما أضافت الي ذلك ميزة التحيز للانتاج في تخصيص الاستثمارات . فقد أعطت تايوان اهتماما كبيرا لرأس المال الذي ساهم أكثر من غيره في تنمية الانتاج ، سواء بالاستثمار في القطاع العام الانتاجي أو في البنية الأساسية ذات الصلة الأكبر بالانتاج (٤٧) . وبطبيعة الحال فقد كانت لهذه السياسة آثار غير مواتية علي الاستثمارات في الاسكان والخدمات الاجتماعية . ومن جهة أخري ، تميز نمط تخصيص الاستثمار بتخصيص نسبة عالية للاهلاك بقصد تجديد رأس المال ومسايرة التطورات التكنولوجية . وقد قدرت هذه النسبة بحوالي ٢٥٪ من الادخار الاجمالي خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٣ ، مقابل ٣٣٪ في كوريا خلال نفس الفترة و٤٠٪ في اليابان خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٤ (٤٨) . وأخيراً ، فقد استخدمت الاستثمارات وتم الانتاج بمستويات عالية من الكفاءة ، بفضل ارتفاع المستوي التعليمي للقوة العاملة والاهتمام بالبحوث والتطوير علي ماسيأتي بيانه في (٣-٤-٤) .

(٣) من الملاحظ أن نصيب الدولة في الاستثمارات والانتاج لم يكن متغيرا ، خاصة في المراحل الأولي للتنمية الحديثة في تايوان . فكما سبق ذكره طبقا لبيانات جدول (٩) ، أسهمت الحكومة والقطاع العام بنسبة تصل الي ٥٠٪ من الاستثمارات الثابتة في الخمسينات ، و٣٨٪ في الستينات و٤٥٪ في السبعينات و٤١٪ في الثمانينات .وبطبيعة الحال فقد كان جانبا من هذه الاستثمارات يتم في مجال البنية الأساسية . ولكن الجانب الذي يذهب الي مشروعات القطاع العام والاستثمارات الصناعية لم يكن قليلا . ويتضح ذلك من أنه في سنة ١٩٥٢ ، كان ٥٧٪ من الانتاج الصناعي يتم في منشآت تملكها أو تسيطر عليها الحكومة . وقد ظلت هذه النسبة في حدود ٥٠٪ في الخمسينات . ولكن هذه النسبة اتجهت الي الانخفاض حتي وصلت الي ١٩٪ في ١٩٨٣ ، ويرجع ذلك

الي اتجاه الاستثمارات الانتاجية العامة للانخفاض من جهة أولي ، والي بيع عـــدد من شركات القطاع العام من جهة ثانية ، والي أن الصناعات ذات النمو السريـــع كانت بيد القطاع الخاص من البداية من جهة ثالثة (٤٩) .

(٤) عملت الحكومة علي تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي تايـــوان ، وازدادت جهودها في هذا الصدد منذ توقف المعونة الأمريكية في منتصف الخمسينـات. ومن أهم الخطوات في هذا المسعي هي صدور برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي المكـون من ١٩ نقطة في ١٩٥٩ ، وصدور قانون تشجيع الاستثمار في ١٩٦٠ الذي تمت مراجعته ١٥ مرة منذ صدوره حتي يتواكب مع التغيرات المتلاحقة في البيئة العالمية والمحلية للاستثمار . وقد أعطي هذا القانون مزايا عديدة للمستثمرين مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية ، والقروض الميسرة ، وتسهيل الحصول علي الأرض لاقامة المنشآت الصناعية، والسماح بمعدلات إهلاك عالية لرأس المال ، فضلا عن الإعفاءات المقررة في حالـــة التصدير . ومع ذلك ، فهناك من يري أنه برغم تعرض قانون الاستثمار للمراجعـة ١٥ مرة منذ صدوره ، فانه لم يعد مُرضياً ، خاصة بالنظر الي التعقيدات التي يتضمنهـا بخصوص منح الاعفاءات الضريبية ، والي البيئة الدولية الجديدة التي أصبحت تتسـم بدرجة عالية من الحمائية في وجه صادرات تايوان . كذلك ثمة من يذهب الي أنـــه يجب عدم المبالغة في منح الاعفاءات الضريبية للمستثمرين ، حيث أنها قد لاتكـون العامل الرئيسي في اجتذابهم الي تايوان خاصة في فترات الركود في التجارة الدولية . وربما كانت ميزة رخص العمالة في تايوان هي أكثر العوامل اجتذابا لرأس المـال الأجنبي (٥٠) .

ومن الخطوات الأخري الهامة التي ساعدت علي اجتذاب الاستثمارات الأجنبيـة المباشرة الي تايوان قيامها بانشاء مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الصناعيـة الحرة) منذ عام ١٩٦٥ . وبالاضافة الي المزايا التي تقدم للمستثمرين في هـــذه المناطق (الاعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والمعاملة التفضيلية في التمويـل وتقديم خدمات التخزين والنقل ، وتسهيل الحصول علي المواقع الصناعية وتوفيـــر الضرورية للنشاط الصناعي بها ، وتبسيط الاجراءات)، فقد تمثلت قوة الجـــذب الرئيسية في انخفاض الأجور في هذه المناطق حتي بالمقارنة مع مستويات الأجـــور السائدة في الصناعة التحويلية داخل تايوان نفسها ، علي ماسبق ذكره في (٣-٤-٢) (٥١)

وأخيرا يبدو لنا أن ضآلة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اجمالي الاستثمار المحلي في تايوان لاتكشف عن حقيقة دور الشركات الأجنبية في التنمية هناك . وبطبيعة الحال فأن هذا الدور لايقتصر علي الاستثمار المباشر ، وانما يمتد الي مجالات أخري عديدة مثل استيراد التكنولوجيا والمساعدة في عمليات التصميم وتحديث الموديلات ، والتصنيع بعقود مقاولات لصالح الشركات الأجنبية ، ومساهمتها في مجال التسويق والتصدير للأسواق الخارجية . وللأسف فانه لم تتوفر لهذه الدراسة معلومات كافية عن مساهمة الشركات الدولية في هذه المجالات ، ولا عن طبيعة تعاملاتها في تايوان .

٢-٤-٤- سياسات التعليم والتدريب والبحث والتطوير

حظي التعليم والتدريب بعناية فائقة من الحكومة في تايوان ، واتجهت الي الاستثمار فيهما بكثافة ملحوظة (٥٢). فقد ارتفعت نسبة الانفاق علي التعليم من ٧ر١٪ من الناتج القومي الاجمالي في ٥١ - ١٩٥٣ الي ٣ر٤٪ في ٧٧ - ١٩٧٩ ثم الي ١ر٥٪ في ١٩٨٦ . وقد كان التعليم الابتدائي (٦ سنوات) الزاميا ومجانيا منذ ١٩٥٣ ، ثم أضيفت ثلاث سنوات أخري الي التعليم الالزامي / المجاني في ١٩٦٨ . وقد انعكس ذلك في المؤشرات التعليمية التي سبق تناولها في (٢-٤) . كما انعكس في ارتفاع المستوي التعليمي لقوة العمل وارتفاع انتاجيتها . وربما تكون تايوان قد ذهبت الي أبعد مما كان ضروريا في الاستثمار في التعليم ، خاصة التعليم العالي . إذ يري جالينسون مثلا أن ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين تعليما عاليا علي النحو المعتاد في الدول النامية ، وبوجه خاص في آسيا ، قد تؤخذ دليلا علي الافراط في التعليم العالي . كما يشهد علي ذلك ما لاحظه عند زيارة عدد من المصانع في تايوان من الاسراف في استخدام المهندسين والعلميين . ومن الدلائل علي ذلك أيضا ارتفاع معدل هجرة العقول من تايوان ، خاصة من بين من يسافرون للدراسة في الخارج . وعموما لاتتوفر دراسات دقيقة عن مدي الكفاءة في تخصيص الموارد للنظام التعليمي ، ولا عن حجم الخسارة التي ربما تكون قد نتجت عن سياسة الباب المفتوح للهجرة وماصاحبها من تسرب للكفاءات العلمية والفنية الي الخارج . ولكن ليس هناك شك لدي كثير من الباحثين في أن التعليم كان عنصراً هاماً ، وإن لم يكن بالضرورة العنصر الأهم ، من بين العناصر العديدة التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي في تايوان .واهتمت تايوان اهتماما عظيما بالتدريب ، خاصة منذ ١٩٧٢ . ففي تلك السنة فرضت ضريبة بواقع ٥ر١٪ علي الأجور من أجل تكوين صندوق قومي للتدريب المهني . وقد ذهبت نسبة كبيرة من أموال هذا الصندوق الي المشروعات الخاصة لتمويل برامج تدريب موافق عليها، ويتم تنفيذها عادة بالتعاون مع المدارس المهنية . وعموما هناك تنوع كبير في الجهات التي ترعي أو تنفذ برامج التدريب المهني (هيئات حكومية - مشروعات قطاع عام - مشروعات قطاع خاص - جامعات وكليات فنية - مؤسسات خاصة). كما أن هناك اهتماما خاصا بالتدريب في موقع العمل .

وكان للحكومة دور حاسم في دفع عجلة البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي. وكما سبق بيانه في (٢-٤) أنفقت الحكومة بسخاء في هذا المجال ، وتتجه السياسات القائمة الي مضاعفة نسبة الانفاق علي البحث والتطوير الي الناتج القومي الاجمالي من ١٫٠٧٪ في ١٩٨٧ الي ٢٪ في ١٩٩٥ . وترجع أهمية قيام الحكومة بهذا الدور النشط الي أمرين . أولهما الوعي العميق بأهمية البحث والتطوير والتوليد المحلي للتكنولوجيا في ترسيخ دعائم الصناعة وكسب المزايا التنافسية في أسواق التصدير . وثانيهما الصغر النسبي للحجم المتوسط للمنشأة الصناعية في تايوان ، مما يجعل معظم المنشآت غير قادرة علي تحمل نفقات البحث والتطوير وانشاء وحدات خاصة بها لهذا الغرض . وقد كان عقد المؤتمر الأول للتطوير العلمي والتكنولوجي في ١٩٧٨ برعاية مجلس الوزراء من العلامات المهمة علي تاريخ الاهتمام الحكومي بقضية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تايوان . وقد أصدر هذا المؤتمر مجموعة من التوصيات التي شكلت الأساس الذي قام عليه البرنامج الأول للتطوير العلمي والتكنولوجي في ١٩٧٩ . وقد أعتبر هذا البرنامج فيما بعد جزء لايتجزأ من الخطة الرباعية للتنمية الاقتصادية ١٩٨٢ - ١٩٨٥. وقد أصبح انعقاد مؤتمر التطوير العلمي والتكنولوجي كل أربع سنوات لمراجعة وتقييم تنفيذ البرامج الموضوعة سمة واضحة لاستمرارية اهتمام الحكومة بالتطوير العلمي والتكنولوجي . وبالاضافة الي هذا المؤتمر ، هناك مجلس استشاري للعلوم والتكنولوجيا مكون من أعضاء من تايوان ومن الولايات المتحدة الأمريكية يجتمع سنويا مع الخبراء والمسئولين الحكوميين لمناقشة وتقييم الأداء في مجال البحوث والتطوير(٥٣).

وقد شجعت الحكومة المشروعات الخاصة علي الانفاق علي البحث والتطوير وذلك بتقديم الاعانات للهيئات أو المجموعات الصناعية بغرض تأسيس وحدات مشتركة للبحث والتطوير ، وبمنح الاعفاءات الضريبية علي المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير ، وبالسماح باستقطاع نسب مرتفعة للاهلاك الرأسمالي ، واعفاء الواردات من معدات وأجهزة البحوث والتطوير من الضرائب والرسوم الجمركية . والي جانب ذلك ، فقد أسست الحكومة في عام ١٩٨٠ المنطقة الصناعية العلمية (منطقة الصناعات القائمة علي العلم) في هسن شو . وهي أول منطقة من نوعها تقام في آسيا من أجل توطين الصناعات ذات القدرات التكنولوجية العالية. وعموماً فان المشروعات التي يسمح لها بالتوطن في هذه المنطقة يجب أن تتوافر فيها الصفات التالية :

أ - أن يكون لديها القدرة علي تصميم المنتجات ، مع وجود خطة متكاملة لتطوير منتجاتها .

ب - أن تقوم بانتاج منتجات مرت بمراحل بحث وتطوير ، ومازال البحث والتطوير جاريا عليها .

جـ - أن تنتج منتجات يكون المجال المستقبلي للتطوير والابتكار فيها كبيراً .

د - أن يكون لدي المشروع قسم كبير نسبياً للبحوث ويعمل بالفعل في مجال الابتكار والتطوير .

هـ - أن يقوم المشروع بعمليات انتاج تتطلب التدريب علي التكنولوجيا المتقدمة أو تتطلب انفاق مبالغ كبيرة علي البحث والتطوير .

و - أن يساهم المشروع علي نحو فعال في اعادة البناء الاقتصادي والدفاع الوطني .

وقد أقيمت المنطقة الصناعية العلمية في موقع قريب من عدد من مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحث العلمي ومراكز التطوير التكنولوجي ، حتي يتيسر نشوء علاقات تعاون متبادل بين هذه المؤسسات والمشروعات الصناعية المقامة في المنطقة . وتقدم الحكومة للمشروعات التي تتوطن في هذه المنطقة تسهيلات مشابهة لتلك التي تقدم للمشروعات التي تتوطن في المناطق الحرة لتجهيز الصادرات .

وبالاضافة الي ماتقدم ، فقد أنشأت الحكومة منذ ١٩٥٥ مركز الانتاجية الصيني بالاشتراك مع القطاع الصناعي الخاص بهدف تحسين نظم الادارة ، وتقديم المعلومات والخدمات الصناعية ، والتدريب الاداري والتكنولوجي ، ولرفع مستوي الانتاجية بشكل عام. كذلك قامت وزارة الاقتصاد بانشاء معهد بحوث التكنولوجيا الصناعية للعمل في مجال تطوير التكنولوجيات الصناعية المتطورة (بما في ذلك الروبوت) ، ثم القيام ببيعها للشركات المحلية . كما قامت الحكومة في ١٩٧٩ بانشاء معهد صناعة المعلومات .

وكان من نتائج الاهتمام بالبحوث والتطوير أن ارتفعت نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير الي الناتج القومي الاجمالي الي مستويات غير مألوفة في معظم الدول النامية ، وإن بقيت عند مستوي أقل مما هو قائم في الدول الصناعية المتقدمة . وهذا الانفاق لايأتي من الحكومة وحدها ، بل تشترك في تحقيقه الشركات العامة وشركات القطاع الخاص والصناديق الخاصة والمشروعات الأجنبية . وتشير البيانات المتاحة الي أن ٦٨٪ من الانفاق علي البحث والتطوير كان يتم من جانب الحكومة (٤٤٪) والقطاع العام (٢٤٪) في عام١٩٧٨، بينما كان نصيب القطاع الخاص ٢٢٪، ونصيب كل من الصناديق الخاصة والمشروعات الأجنبية ٥٪ . وقد تغير هذا النمط في ١٩٨٦ بحيث انخفض نصيب الحكومة والقطاع العام الي ٦٠٪ (٤٦٪ حكومة و١٤٪ قطاع عام ، وهو أمر مرتبط بالتقلص في حجم القطاع العام في تايوان) ، بينما ارتفع نصيب القطاع الخاص الي ٣٩٪ ، وتقلصت مساهمة الصناديق الخاصة والمشروعات الأجنبية تقلصاً كبيراً (أقل من ١٪ لكل منهما).

وفيما يتعلق بتوزيع الانفاق علي البحث والتطوير حسب المجالات ، فقد ارتفعت نسبة الانفاق علي البحث الأساسي من ٦٪ في ١٩٧٩ الي ١١٪ في ١٩٨٦، بينما انخفضت نسبة الانفاق علي بحوث تطوير المنتجات من ٦٦٪ الي ٥١٪ . وكان ذلك التحول استجابة لسياسة الحكومة التي استهدفت أن تخصص النسبة الكبري من مساهمتها في نفقات البحث والتطوير للبحوث الأساسية ذات المستوي التكنولوجي الراقي ، مع ترك بحوث تطوير المنتجات للقطاع الخاص . وكان للعلوم الهندسية نصيب الأسد في مخصصات البحث والتطوير (٦٥٪ في ١٩٧٩ و٧٠٪ في ٨٤ ـ ١٩٨٧) ، يليها العلوم الزراعية (٢٠٪ في أوائل الثمانينات ، ولكن النسبة تناقصت الي ١٢٪ في السنوات الأخيرة) ، ثم العلوم الطبيعية والطبية (٨٪ حاليا مقابل ٥٪ في أوائل الثمانينات). بعبارة أخري ، فقد كان التركيز علي المجالات المعززة للنمو الصناعي . ومن أهم الأمور التي اعتمد التطور العلمي والتكنولوجي في تايوان الإصرار علي رفع مستوي التعليم العالي خاصة في المجالات الهندسية ، والسعي لاجتذاب العلماء والمهندسين الصينيين من الخارج . ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ثلث القوة العاملة في البحوث والتطوير قد خصصت في السنوات الأخيرة للبحث في مجال المعلومات (مع تركيز خاص علي تطوير الحاسبات الشخصية والحاسبات الصغيرة) ، وحوالي خمسها لبحوث الأتمتة وتطوير المواد الجديدة والحفاظ علي الموارد . بعبارة أخري فأن أكثر من نصف القوة العاملة في مجال البحوث والتطوير تعمل في هذه المجالات الثلاثة وحدها . وهو مايدل علي بعد نظر وتخطيط دقيق في ضوء اتجاهات التطور المستقبلي للصناعات والموارد والعلوم .

والحق أن بعد النظر كان من السمات المميزة للنهضة الصناعية والتكنولوجية في تايوان . فقد بدأت هذه الجزيرة الصغيرة مبكراً في مجالات لم يدر بخلد معظم الدول النامية الاقتراب منها ، وفي مقدمتها الصناعات الالكترونية . فقد كانت لدي تايوان شركة تقوم بتجميع الراديوهات الالكترونية في ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٤ تأسست شركة تايوان للتليفزيون . وفي عام ١٩٦٩ كان هناك حوالي ١٦٠ مشروعا تشتغل في مجال الالكترونيات . ويرجع جانب من الفضل في ذلك الي الشركات الدولية التي قدمت أكثر من ٧٠٪ من الاستثمار الكلي في هذه الصناعات في ذلك الوقت ، خاصة الشركات الأمريكية واليابانية . وقد استمرت هذه الصناعة في التطور والنمو ، بحيث أنها أسهمت بنحو ثلثي الزيادة في فرص العمل التي تولدت في قطاع الصناعة التحويلية كله .

ومن الأمور الجديرة بالتأمل في المجال التكنولوجي بتايوان (وغيرها من الدول حديثة التصنيع) أن معظم التكنولوجيات التي تعتبر جديدة بالنسبة الي تايوان ، لم تكن في الواقع أكثر من إضافات ابتكارية مطوّرة من المنتجات ذات التكنولوجيا الراقية الخاصة بالدول الصناعية . كما أن نسبة كبيرة من المنتجات المصنوعة في تايوان للتصدير أو الاستهلاك المحلي تعتمد على استيراد الأجزاء أو المكونات . وقد تميزت تايوان وباقي

النمور الآسيوية بالقدرة الفائقة علي الاستجابة السريعة والمرنة من جانب المنشآت الصناعية للتغيرات في مواصفات المنتجات وتصميماتها ، وكذلك بالقدرة المدهشة علي استنساخ أحدث التصميمات التي تظهر في الدول الصناعية المتقدمة . ومن جهة أخري ، فان هذه الدول قد تميزت أيضا بالاستجابة بسرعة وبمرونة شديدتين لطلبات المشترين (وخصوصا المستوردين) وبالقدرة العالية علي تغيير المواصفات والتصميمات حسب الطلب . ولاشك أن هذه الاستجابة والقدرة علي التغيير كانت مرتبطة بتوافر أساس علمي وبحثي متين لدي المشروعات الصناعية ، كما أنها كانت عاملاً من عوامل النجاح في غزو الأسواق الخارجية، خاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

وعموماً فأن خبرة تايوان تؤكد علي أن المهم ليس هو اختراع منتجات أو عمليات جديدة . وانما المهم هو اكتساب القدرات الضرورية للانتاج والاستثمار بكفاءة ، والقدرة علي المزج السليم بين العناصر التكنولوجية المحلية والأجنبية علي نحو يمكن من التطوير المستمر للقدرات المحلية في المجالات الواعدة . كما أن هذه الخبرة تظهر أن اكتساب القدرة التكنولوجية لايتأتي بالخبرة أو الممارسة وحدها . وانما يأتي بالتخطيط السليم والجهد الهادف الي مراجعة ما تم عمله ، والسعي لعمل أشياء جديدة ، والمتابعة المتواصلة للتطورات العالمية ، ومراكمة المهارات ، وتحسين القدرة علي الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة والفرص الجديدة . وهنا يظهر الدور الحاسم للحكومة في توفير البيئة المناسبة والتسهيلات الضرورية لتشجيع المنشآت الانتاجية والمؤسسات العلمية والتكنولوجية علي الاشتغال بالتطوير التكنولوجي الذي يرفع الانتاجية ويحسن الأداء بوجه عام . كما تظهر الأهمية القصوي لبعد النظر والعناية باستشراف المستقبل والتخطيط طويل المدي علي هذا الأساس .

٣-٤-٥- سياسات توزيع الدخل

لقد تعرضنا في مواضع متعددة فيما سبق للتفاوت في توزيع الدخل ، ونجاح تايوان في المزج بين النمو الاقتصادي السريع ودرجة معقولة من التفاوت في التوزيع . وهذا في حد ذاته يشير الي أن التوزيع الحالي للدخل لم يأت صدفة ، بل كان نتيجة سياسات متعمدة تداخلت مع معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، فضلا عن بعض الاعتبارات السياسية التي جعلت تايوان تنزع نحو تقليل اللامساواة في توزيع الدخل ونشر ثمار التنمية بين الناس .

فمن البداية ، أي منذ انتقال قيادة الحزب الوطني الي تايوان وسيطرتها علي الحكم ، كان هناك تصميم علي الحيلولة دون تركز الموارد في القطاع الخاص . فقد اعتقدت القيادة

السياسية أن هذا التركز للموارد في أيدي عدد قليل من الناس هو سبب سقوطهم في الصين الأم (٥٤) . وقد تجلي هذا التصميم علي منع التركز في الثروة والدخل في عدة أمور من أهمها الاصلاح الزراعي الذي سبق أن تناولناه في (٣-٤-١)، وانتشار المشروعات العامة الذي نوهنا عنه في (٣-٤-٢). كما ساعد علي اتجاه توزيع الدخل للتحسن ماسبق الاشارة اليه في (٣-٤-٢) من تعمد تايوان نشر الصناعات جغرافيا ومنع تركزها في عدد قليل من المدن الكبري، والذهاب في ذلك الي درجة توطين بعض المشروعات الصناعية في المناطق الريفية . كذلك ساعد علي تقوية الاتجاه لانخفاض درجة اللامساواة في التوزيع التركيز علي أساليب الانتاج المستخدمة لعنصر العمل بكثافة ، واختيار الصناعات ذات الطلب العالي علي العمالة ، وانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ومن المرجح أن الاهتمام الفائق بنشر التعليم كانت له آثار هامة - سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة - علي تحسين توزيع الدخل . فالتعليم وسيلة هامة من وسائل الحراك الاجتماعي ، وقد وفر انتشار التعليم بين السكان فرص الحراك الي درجات أعلي من السلم الاجتماعي لشريحة كبيرة الناس . وقد كان ذلك في حد ذاته عاملاً من العوامل التي ساعدت علي تحقيق النمو السريع في تايوان (٥٥) .

ومما يسترعي الانتباه أن السياسة المالية لم يكن لها دور يذكر في اتجاه درجة اللامساواة في توزيع الدخل الي الانخفاض حتي أوائل الثمانينات . ويظهر ذلك في ضآلة الفوارق بين معاملات جيني المحسوبة لتوزيع الدخل قبل دفع الضرائب وتلك المحسوبة بعد دفع الضرائب . كما يستدل علي ذلك أيضا من محدودية الانفاق العام لأغراض الرفاهة الاجتماعية (٥٦) . وهكذا فإن الفضل في تحسن التوزيع كان يرجع في المقام الأول الي سياسات ذات طابع هيكلي ومؤسسي وتكنولوجي كالاصلاح الزراعي والتوزيع الجغرافي للصناعات والاختيارات التكنولوجية والسياسات التعليمية ، فضلا عن بعض الخصائص المؤسسية مثل ارتفاع نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تايوان .

٣-٥ دور الدولة في الاقتصاد التايواني

هل كان للدولة دور في النهوض باقتصاد تايوان وتحسين مستوى معيشة سكانها ؟ وهل كان ذلك الدور ثابتا من مرحلة الى أخرى من مراحل التنمية الحديثة لتايوان أم أنه تغير من مرحلة الى أخرى ؟ وماذا كانت طبيعة ذلك الدور في مراحله المختلفة ؟ ان الفولكلور الخاص بالتنمية في تايوان وفي الدول الآسيوية حديثة التصنيع عموما يميل إلى إبراز دور السوق والمنافسة والتركيز على مساهمة القطاع الخاص وبدرجة أقل الاستثمارات الأجنبية في تفسير ماتحقق في هذه الدول من انجازات اقتصادية . ولكن الدراسة المدققة لخبرة تايوان التنموية . ترسم لنا صورة مغايرة كثيرا لتلك الصورة الفولكورية . وقد حملت الصفحات السابقة من هذا الفصل سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة إشارات الى أدوار هامة قامت بها الدولة في تايوان ، سواء دولة الكومنتانج التي سيطرت على مقاليد الأمور بعد الحرب العالمية الثانية في تايوان، أو دولة الاستعمار الياباني التي كانت لها السيطرة على الأمور لمدة نصف قرن انتهى بانتهاء الحرب العالمية الثانية .

إن أسس التنمية الحديثة لتايوان قد وُضِعَت حقاً قبل نهاية الأربعينات أو بداية الخمسينات ، وبالذات خلال فترة الاستعمار الياباني الذي سبق أن أوضحنا في القسم (٣-٢) أنه كان استعمارا مختلفا الى حد بعيد عن أشكال الاستعمار التي عرفتها دول العالم الثالث ، وإن اشترك معها في بعض النواحي الاستغلالية ونزح جانب من الفائض الاقتصادي لتطوير اقتصاد البلد المستعمر (اليابان). فقد كان للحكومة الاستعمارية خلال فترة سيطرتها على الجزيرة فضل انجاز عملية التراكم البدائي لرأس المال وتحويل جانب هام من الفائض الزراعي لتمويل تطوير القطاعات غير الزراعية ، وذلك دون اهمال تطوير الزراعة ذاتها . وقد شهدت الفترة الاستعمارية تغييرات هامة في هيكل الملكية والحيازات الزراعية وفي انتاجية عناصر الانتاج في الزراعة ، كما شهدت تحسينات هامة في البنية الأساسية وفي رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والبحوث والتطوير الهادف لخدمة الزراعة وجعلها أساسا متينا يقوم عليه التصنيع فيما بعد .

وقد استأنفت الحكومة الوطنية منذ سيطرتها على مقاليد الأمور في الجزيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مهمة التراكم الرأسمالي البدائي وتحويل الفائض الزراعي لتمويل عملية التصنيع الذي توجه بالدرجة الأولى في فترة الخمسينات الى تصنيع بدائل المنتجات المستوردة . وكان الاصلاح الزراعي الذي طبقته الحكومة الوطنية أول خطوة

هامة على هذا الطريق على ماسبق بيانه فى (٣-٤-١) . وكما سبق ذكره ، فان الحكومة الجديدة كانت مصممه على منع تركز الموارد فى أيدى فئة قليلة من القطاع الخاص ، لما وقر من نفسها من أن هزيمتها على أرض الصين الأم إنما كانت ترجع الى سماحها بتركز الموارد تركزا شديدا فى أيدى عدد قليل من الرأسماليين وملاك الأراضى. وقد تجلى هذا التصميم فى عدة أمور . منها المسارعة بتطبيق الاصلاح الزراعى ابتداء من عام ١٩٤٩ . ومنها انتشار المشروعات العامة بفضل وضع شريحة كبيرة من المساعدات الامريكية تحت تصرف الحكومة طوال الخمسينات وحتى أوائل الستينات ، على ماسبق بيانه باستخدام جدول (٨) . وعموما فقد قامت الدولة (الحكومة + القطاع العام) بتنفيذ أكثر من ٤٠٪ من الاستثمارات الكلية كمتوسط سنوى من أوائل الخمسينات حتى أوائل أو منتصف الثمانينات ، ووصلت تلك النسبة فى بعض سنوات الخمسينات الى ٥٠٪ كذلك تجلى الدور النشط للدولة فى اقامة الصناعات فى أن نحو ٥٠٪ من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة قد تولدت فى مشروعات عامة . (راجع القسم الفرعى ٣-٤-٣). ومازالت فى تايوان حتى الآن مشروعات ضخمة تملكها الدولة فى الصناعات البتروكيماوية والتعدينية وصناعة الصلب والألمنيوم وبناء السفن والأسمدة والسكر .

والحقيقة أن تدخل الدولة كان (ولايزال) سمة رئيسية من سمات التنمية التى تمت فى تايوان ، برغم أن الضغوط قد تزايدت منذ منتصف الثمانينات فى اتجاه "تحرير" و"خصخصة" اقتصاد تايوان ، وأن قدرا من التحولات قد تمت استجابة لهذه الضغوط. وهذا التدخل لم ينحصر فى واقع الأمر، وخصوصا فى المراحل الأولى للتنمية فى الخمسينات وجانب من الستينات ، فى رسم السياسات العامة ، والاقتصار على التدخل من خلال آليات السوق دون المساس بهذه الآليات ذاتها . فقد اتبعت أشكال متنوعة من التدخل الحكومى فى الاقتصاد بما فى ذلك التدخل باقامة مشروعات قطاع عام والتدخل فى آليات السوق نفسها وكبح جماح قوى العرض والطلب عندما لاتكون ملائمة لتحقيق التنمية التى تنشدها الدولة . ولم تتردد الحكومة فى أواخر الأربعينات وطوال الجزء الأكبر من الخمسينات من فرض حماية قوية على الاقتصاد التايوانى ليس فقط من خلال التعريفة الجمركية ، بل ومن خلال القيود الكمية ومن خلال نظام صارم للرقابة على النقد الأجنبى وتعدد أسعار الصرف . وكان أحد العوامل الرئيسية فى نزح الفائض الزراعى وتحويله لتمويل التصنيع هو تحكم الدولة فى أسعار الأرز وأسعار الاسمدة . كما تدخلت الدولة بالقروض الميسرة وبتقديم المنح والإعانات للمنتجين والمصدرين ، وأنفقت بسخاء على التعليم والتدريب والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، وأقامت العديد من المؤسسات لدفع التنمية فى المجالات المختلفة ورسم السياسات الموجهة لها فى كل مجال .

وقد أخذت تايوان بالتخطيط منذ عام ١٩٥٢ ، وقامت باعداد خطط رباعية للتنمية منذ ١٩٥٣ ، وواصلت اعداد هذه الخطط حتى عام ١٩٧٦ عندما تحولت الى نظام الخطط السداسية . ولكنها سرعان ماعدلت عن الخطط السداسية ، وعادت إلى إعداد خطط رباعية اعتباراً من ١٩٨٢ . وبرغم أن فترة الخمسينات والستينات كانت هى فترة ازدهار التخطيط فى تايوان ، فان الخطط التى تعدها الدولة قد اعتبرت دائما ذات قوة إرشادية هامة بالنسبة لميزانية الحكومة وللقطاع العام ، وذات تأثير غير مباشر على القطاع الخاص . ومازال يوجد فى تايوان حتى الآن مجلس للتخطيط والتنمية الاقتصادية يتبع مجلس الوزراء مباشرة ، بل انه يشكل فى حد ذاته مجلس وزراء مصغر يعنى وضع خطط التنمية العامة والقطاعية وتخطيط القوى العاملة والاسكان والتنمية الحضرية، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء الاقتصادى فى تايوان ، ويجرى البحوث والدراسات الاقتصادية التى تخدم عملية التخطيط والتنمية . وكان سلف هذا المجلس هو مجلس التعاون الاقتصادى الدولى والتنمية الذى أنشئ فى ١٩٦٣ واستمر فى العمل حتى ١٩٧٣ بمثابة هيئة أركان حرب التنمية فى تايوان ، حيث كان يتولى اعداد خطط التنمية ومراجعة وتنسيق السياسات الاقتصادية العامة وإدارة المساعدات الأجنبية المالية والفنية فى فترة الانطلاق على طريق التصنيع الموجه للتصدير (٥٧) .

وتجدر الاشارة الى أن تدخل الدولة والكثير من المؤسسات التى أقيمت لمباشرة ذلك التدخل من أجل دفع التنمية فى المسارات المطلوبة ، كان ثمرة جهد مشترك بين حكومة تايوان والحكومة الامريكية مع إرشاد وتوجيه قويين من الجانب الأمريكى . وقد عزز فرض هذا التوجيه وذلك الارشاد الامريكى أو قبولهما من جانب حكومة تايوان تلك المساعدات السخية التى قدمتها الولايات المتحدة لتايوان والحماية والرعاية التى بسطتها الحكومة الأمريكية على تلك الجزيرة الصغيرة التى شاءت الأقدار أن تكون من البؤر الساخنة للصراع بين الرأسمالية والاشتراكية . ولم يكن التعاون بين الحكومتين الأمريكية والتايوانية مقصوراً على مرحلة وضع السياسات أو اقامة المؤسسات ، بل انه امتد ليشمل مراحل تنفيذ السياسات وتشغيل المؤسسات والمتابعة والتطوير . وسوف يأتى تفصيل ذلك واستخراج بعض دلالاته فى القسم التالى من هذا الفصل .

وهكذا فقد كان مسار التنمية فى تايوان مساراً مخططاً من البداية ، وتم شق هذا المسار وفق استراتيجية محكمة وسياسات متطورة ، وضعتها الحكومة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأمريكية والخبراء الأمريكيين ، ولم يكن هذا المسار بأية حال نتاج مفعول قوى السوق التلقائية أو المنافسة الحرة أو حرية التجارة . وفى هذا الصدد يؤكد مؤلفو كتاب خبرة تايوان فى التنمية ودلالاتها للدول الاخرى (وهم كتاب أمريكيون أو صينيون من تايوان أو أمريكيون من أصل صينى)، أن حكومة تايوان لم تأخذ اطلاقا بسياسة الحرية

الاقتصادية . بل انها تدخلت على الدوام وبقوة فى المجال الاقتصادى (٥٨) . كذلك يؤكد الكاتبان "كاوسلون" فى مقالهما عن المقارنة بين تايوان والصين من حيث عملية التراكم البدائى لرأس المال والمساواة والتصنيع المتأخر ، أنه برغم التوجه الرأسمالى لتايوان والتوجه الاشتراكى للصين ، فان هناك أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين فى المراحل الأولى للتنمية . ويذكران أن من أهم هذه التشابهات (٥٩) :

أ - البدء بتصفية طبقة ملاك الاراضى وكبار الحائزين وإعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية فى الريف على نحو يساعد بقوة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالى بقيادة الدولة .

ب - وضع أسس التصنيع بتوجيه الدول وقيادتها .

ج - كبح جماح الأنشطة السوقية .

د - ضغط الاستهلاك فى الريف .

ويلخص الكاتبان مدخل كل من تايوان والصين للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية بأنه مدخل "الدولنة"، أى سيطرة الدولة على انتزاع الفائض الزراعى وتحقيق التراكم الرأسمالى اللازم للتصنيع وتقييد السوق ، ووضع الدولة - لا القطاع الخاص الذى يعمل من خلال السوق - لأسس الهيكل الصناعى المستهدف تحقيقه .

وفى مقارنة لدور الدولة فى كل من تايوان وكوريا الجنوبية ، انتهى بارك الى أن الحكومة قد قامت فى هاتين الدولتين بدور نشط فى المجال الاقتصادى ، وأن هذا الدور تجاوز مجرد تدخل الدولة من أجل تصحيح فشل السوق . وهذا لاينفى وجود اختلافات فى طبيعة دور الحكومة فى كوريا وتايوان ، إذ يرى الكاتب أن حكومة تايوان كانت داعمة للقطاع الخاص أكثر من كونها متدخلة فى شئونه ، بينما مالت حكومة كوريا الى أن تتصرف كشريك قوى للقطاع الخاص ، ووصل بها الأمر الى حد فرض بعض السياسات بالقوة على القطاع الخاص . أى أن جرعة التدخل الحكومى المباشر كانت أكبر فى كوريا بالمقارنة بتايوان . وعموما ، يرى بارك أنه من الصعب تصور أن القطاع الخاص وحده كان سيقدر على بدء سياسة التصنيع الموجه للتصدير وغزو الأسواق الخارجية والمحافظة على النجاح فى هذا الصدد فى غياب التدخل الحكومى المباشر فى الستينات (٦٠).

كذلك يؤكد تشن فى معرض نقده لكتاب فيه ورَانِزْ وكيو : "النمو مع الانصاف ؛ حالة تايوان" الصادر فى ١٩٧٩ أنه لايمكن فهم خبرة تايوان التنموية ولا استخراج دلالاتها بالنسبة للدول الأخرى إذا تم تجاهل التصرفات المباشرة بل والمتطرفه من جانب الحكومة كما فعل أصحاب ذلك الكتاب (٦١) . والغريب أن البعض لايزال مصرا على تجاهل الدور

الفعال للدولة وعلى القول بأن تايوان قد أخذت بنظام الاقتصاد الحر (٦٢) ، برغم ما أبرزته الدراسات العديدة التى أشرنا الى بعضها أعلاه من دور حاسم للحكومة فى تشكيل مسار التنمية من خلال التدخلات المباشرة (بالقيود الكمية وانشاء القطاع العام) التى تتجاوز آليات السوق ، بل وتعمدها إعادة تشكيل الأسعار من أجل تيسير شق المسار التنموى المخطط ، فضلا عن وسائل التدخل غير المباشر المعروفة .

وأخيرا ، يذكر أن الدور الذى قامت به الدولة فى النشاط الاقتصادى قد تعرض للتغير عند الانتقال من مرحلة التركيز على تصنيع بدائل الواردات الى مرحلة التركيز على التصنيع للتصدير . حيث انكمشت الأشكال المباشرة للتدخل بعض الشئ (وإن لم تختف كلية) ، وركزت الدولة على وضع السياسات المهيئة لزيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبى ، ودفع عجلة التطور التكنولوجى ، وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين البنية الأساسية . وبرغم هذا التحول ،فان المطالبة بالتخلص من بقايا التدخل المباشر (خاصة القيود المتصلة بحماية الصناعات الوطنية والتخلص من المشروعات العامة) قد تزايدت منذ أواسط الثمانينات . وبدأت الدولة بالفعل فى الاستجابة لدعوات التحرير والخصخصة على ماسيأتى ذكره عند الحديث عن الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد التايوانى فى القسم التالى من هذا الفصل .

٤ - سلبيات الخبرة التنموية لتايوان والاتجاهات المستقبلية للتطور الاقتصادى فيها

والآن بعد أن تعرفنا على أهم ماحققته تايوان من انجازات فى مجال تطوير اقتصادها وغزو أسواق العالم بصادراتها من السلع الصناعية وتحسين مستوى معيشة شعبها، وبعد أن تفهمنا الخصائص المميزة لحالة تايوان والظروف التاريخية والدولية التى تحققت فى إطارها هذه الانجازات ، وبعد أن وقفنا على أهم السياسات التى اتبعتها تايوان وأوصلتها الى ماهى عليه الآن من تقدم اقتصادى واجتماعى ... بعد أن تعرفنا على كل ذلك ، فان الصورة تبقى ناقصة حتى نحصل على اجابة عن السؤالين التاليين ؛ أولا ماذا كانت الجوانب السلبية لخبرة تايوان التنموية ، أى ماهو الوجه الآخر للصورة الزاهية التى عادة مايتم رسمها لتايوان وغيرها من النمور الأربعة الآسيوية ؟ وثانيا ماهى امكانات استمرار النجاح ، أو ماذا يحمله المستقبل لتايوان من تحديات وكيف تستعد لمواجهتها ؟

٤-١ السلبيات

نعرض فيما يلى لأهم السمات السلبية للنمو الاقتصادى ومجمل التطور الذى شهدته تايوان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

٤-١-١ استغلال الطبقة العاملة

ثمة اجماع بين الدارسين لخبرة تايوان التنموية على أن احتفاظها بسوق حرة للعمل فى ظل وفرة العمالة قد ساعد بشكل رئيسى على المحافظة على معدلات الأجور عند مستويات منخفضة ، وأن انخفاض الأجور كان عاملا حاسما فى إكساب الصادرات من السلع الصناعية لتايوان ميزة تنافسية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة بل وفى أسواق بعض دول العالم الثالث . وبينما كانت الحكومة تتدخل بقوة فى أسواق المنتجات وعناصر الانتاج الأخرى والتجارة الخارجية والنقد الأجنبى والائتمان وغير ذلك ، فانها قد امتنعت عن التدخل فى سوق العمل وتركته حرا طليقا . ولم تكتف الحكومة بعدم تدخلها فى سوق العمل ، بل أنها قد منعت الطبقة العاملة من ممارسة أى حق يؤثر على قوى السوق ومستويات الأجور ، وخاصة حق تنظيم النقابات وحق الاضراب والتفاوض الجماعى على الأجور وغير ذلك من الأمور المتعلقة بتحسين ظروف العمل ، بما فى ذلك حماية العامل من أخطار المهنة وتوفير متطلبات الأمن الصناعى .

وقد أدت تلك الأوضاع فى سوق العمل الى نتائج خطيرة . منها أنها قد هوت بمعدلات الأجور الحقيقية الى أسفل سافلين . فقد ظلت معدلات الأجور الحقيقية تنمو بسرعة تقل عن معدلات نمو الانتاجية طوال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٨ ، وكان الفارق فى سرعة نمو الأجور والانتاجية كبيراً جداً فى المراحل الأولى للتنمية ، حيث انخفضت الأجور الحقيقية بمعدل ٩ر٠٪ سنويا فى الوقت الذى كانت انتاجية العمل ترتفع بأكثر من ٦٪ سنويا خلال النصف الثانى من الخمسينات (راجع القسم (٢-٦) من هذا الفصل). وبرغم أن معدلات الاجور أخذت فى الزيادة بمعدلات أفضل منذ أوائل السبعينات ، حتى وصل مستوى أجر العامل فى تايوان الى ستة أو سبعة أمثال نظيره فى الدول الآسيوية المجاورة ، فان مستوى الأجر لايزال يمثل نسبة متواضعة للغاية من مستوى الأجر فى الدول الصناعية المتقدمة (٦٣) .

وكان من نتائج المنافسة الضارية فى سوق العمل ليس فقط انخفاض مستويات الأجور بصفة عامة ، ولكن ميل مستويات أجور الاناث والاطفال الى الانخفاض الشديد لدرجة أن بعض المشروعات الصناعية قد اعتمدت بشكل مكثف على هذا النوع من العمالة . فقد دخلت الاناث مجال العمل فى الصناعات التحويلية والخدمات على نطاق واسع .

وأغلبية هولاء من الاناث صغيرات السن (١٥ - ٢٤ سنة) قليلى المهارة ، وقد أقبلت على استخدامهن الصناعات التى لاتتطلب مهارات خاصة مثل صناعات تعبئة الأغذية والمنسوجات والالكترونيات . وقد وصل عدد الاناث العاملات فى الصناعة التحويلية فى ١٩٧٥ الى ثلاثة أمثال ماكان عليه فى ١٩٦٥ ، كما تضاعف عدد النساء المشتغلات فى قطاع الخدمات فى تلك الفترة التى شهدت انطلاق عملية التصنيع الموجه للتصدير . وبحلول عام ١٩٧٦ كانت نسبة الاناث الى جملة المشتغلين فى تايوان نحو ٣١٪ . وقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها بعد ذلك لتصل الى ٣٨٪ فى عام ١٩٨٧. ومن اللافت للنظر أن معظم العمالة التى استخدمت فى المناطق الحرة لتجهيز الصادرات كانت عمالة نسائية ، وهو مايفسر انخفاض معدلات الأجور فى هذه المناطق عن مستوى الأجر فى تايوان بصفة عامة ، كما سبق ذكره فى (٣-٤-٢). وفى رأى بعض الباحثين أن نمط التصنيع الذى سارت عليه تايوان لم يكن ممكنا دون استخدام قوة العمل النسائية ذات الأجر شديد الانخفاض (٦٤) . وتجدر الاشارة الى أنه من أهم العوامل التى ساعدت على اجتذاب هذه النسبة العالية من العمالة النسائية الى قوة العمل سياسة التوزيع الجغرافى للصناعات فى تايوان التى مالت الى توطين عدد كبير من الصناعات خارج العاصمة فى المدن الصغيرة وفى المناطق الريفية .

ولم يكن استغلال الطبقة العاملة مقصورا على انخفاض الأجر وحرمانها من حقوق التنظيم والاضراب والمساومة الجماعية على الأجور ، مع امتناع الحكومة عن فرض حد أدنى معقول للأجور (فقد كان الحد الأدنى للأجور المطبق منذ ١٩٥٦ منخفضا جدا لدرجة انعدم معها أى تأثير له على معدلات الأجور الفعلية) . بل إن عنصر الاستغلال امتد ليشمل ساعات العمل والأجازات وتشريعات حماية العمال (٦٥) . فبرغم أن قانون العمل ينص على أن الحد الأقصى لساعات العمل هو ٨ ساعات فى اليوم ، مع دفع أجر يعادل مرة وثلث الأجر الأساسى عن أول ساعتين من العمل الاضافى ، ودفع أجر يعادل مرة وثلثى الأجر الأساسى لما يزيد عن ذلك من ساعات العمل الاضافية ، إلا أنه لم يكن من غير المألوف أن يعمل العمال فى المصانع لمدة ٩ ساعات فى اليوم دون الالتزام بمعدل الأجر الاضافى ، وذلك لغياب آلية جادة لتنفيذ هذه المادة من قانون العمل. كذلك ينص قانون العمل على إعطاء العامل أجازة يوم كل سبعة أيام وأجازة ستة أيام سنويا للمناسبات القومية . ومع ذلك فقد لوحظ أن ٣٧٪ من المشروعات التى تمت زيارتها من قبل المفتشين على المصانع كانت تعطى يوماً واحداً أجازة فقط كل ١٤ يوما، وإن كانت كل المصانع تحترم الأجازات القومية . وعموما فان أسبوع العمل فى تايوان كان يزيد فى أواخر السبعينات بنحو ٨ ساعات عمل عن أسبوع العمل فى الولايات

المتحدة وأوربا الغربية ، ويتسع الفارق اذا أخذنا الوقت الاضافى فى الحسبان .وأخيرا، فيما يتعلق بتشريعات حماية العمال ، فقد لوحظ أنه بالرغم من اتجاه معدل اصابات العمال الى الانخفاض فى أواخر السبعينات ، الا ان هذا المعدل مازال مرتفعا . ويرجع ذلك الى أن الالتزام بقواعد الأمن الصناعى والاشتراطات الصحية ضعيف للغاية ، والعقوبة المفروضة فى حالة ثبوت مخالفات متواضعة جدا ولاتشكل قوة ردع كافية فى هذا المجال .

وطبقا لما ذكره كوزنتس أحد المتحمسين للدول الآسيوية حديثة التصنيع ، فان عمال المصانع يعملون فى تايوان ساعات عمل طويلة ، ويعانون من انخفاض الأجور ومن سوء ظروف العمل والتمييز حسب الجنس ، ومن ثم فإنهم يعانون من انخفاض درجة الاشباع فى العمل ومن درجة عالية من الإحباط . والحركة النقابية فى تايوان أضعف من أن تحمى العمال من هذه المساوئ ، باعتبار أنها مقيدة فى كثير من تصرفاتها ، ونظرا لأن القانون يحظر على العمال الاضراب عن العمل . ومن جهة أخرى ، لم تبد الحكومة فى تايوان اهتماما يذكر بحماية العمال من هذه الأضرار ، بل إنها دأبت على إغماض عيونها عن المخالفات التى تقع بشأن القوانين العمالية واجراءات الأمن والصحة فى المصانع (٦٦) .

ومما زاد من وطأة معاناة العمال واستغلالهم غياب نظام للرعاية الاجتماعية وعدم اقبال الدولة على توسيع نطاق الخدمات التعليمية والصحية وانحصار شبكة التأمينات والضمانات الاجتماعية فى أضيق نطاق . فقد دفع ذلك الوضع العمال ـ شأنهم شأن غيرهم من الناس ـ الى السعى لتدبير هذه الحاجات من مواردهم الخاصة ، حتى لو أدى ذلك الى الضغط على مستويات استهلاكهم . ولعل هذا الوضع هو مادعا بعض الباحثين إلى اعتبار أن الاستغلال الفائق للطبقة العاملة كان أحد السمات البارزة للنموذج الذى طورته تايوان وغيرها من الدول الآسيوية حديثة التصنيع (٦٧) .

٤ـ١ـ٢ التبعية والهيمنة الأمريكية

أشرنا فيما سبق (قسم ٣ـ٣) الى أن الولايات المتحدةالأمريكية قد أغدقت على تايوان بالمساعدات المالية والفنية ، الاقتصادية والعسكرية . وأوضحنا الدور الحيوى للمساندة الأمريكية فى تمكين تايوان من تحقيق القفزة الكبرى التى حققتها . ومايطلق عليه عادة مساعدات أمريكية أو مستوى عال من التعاون الوثيق بين حكومة تايوان وحكومة الولايات المتحدة ، يمكن أن يوصف من منظور آخر بأنه علاقة تبعية وهيمنة أجنبية صريحة من جانب الولايات المتحدة على تلك الجزيرة الصغيرة فى غرب المحيط الهادى .

صحيح أن هذه المعونات (أو بالأحرى الشق الاقتصادى غير الفنى منها) قد توقفت بعد ١٥ سنة (فى سنة ١٩٦٥) ، واستطاعت تايوان أن تعتمد بالأساس على جهودها الذاتية فى تطوير اقتصادها ، ووصل بها الأمر الى تحقيق معدلات للادخار المحلى أعلى من معدلات الاستثمار المحلى ، وتحقيق فائض فى ميزانها التجارى ، والدخول فى مرحلة تصدير رأس المال الى الخارج . ولكن هذا لاينفى الأهمية الجوهرية للمساعدات الأمريكية طوال فترة تدفقها ، مما مكن تايوان من الاحتفاظ بمعدلات للاستثمار تفوق قدرتها المحلية ، وأن تتغلب على مشكلات عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة دون أن تقع فى شرك المديونية الخارجية ، وذلك بفضل كون هذه المساعدات منحا خالصة من الولايات المتحدة لتايوان . ومن المشكوك فيه أن تايوان كانت ستصل الى نفس مرحلة التطور الاقتصادى التى بلغتها الآن فيما لو كانت هذه المساعدات الخارجية أقل كثيرا وأكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية .

واذا لم يكن للمساعدات الخارجية التى تلقتها تايوان تكلفة اقتصادية ، فمن غير المتصور انها كانت بلا تكلفة سياسية أيضا . والحقيقة أن ماصادفناه من معلومات حول العلاقات الاقتصادية بين تايوان والولايات المتحدة يحمل بعض الاشارات الى هذه التكلفة السياسية . فطبقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين فى ١٩٤٨ أعطيت الولايات المتحدة حق تقديم المشورة لحكومة تايوان فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، بل إن الشروط العامة للاتفاقية قد خولت الولايات المتحدة حق التدخل بصفة أكثر مباشرة متى رأت أن الأمور لاتسير فى الطريق الصحيح من وجهة نظرها . وعموما ، فان حكومة الولايات المتحدة قد قامت بنفس الدور الذى تقوم به حاليا هيئات مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى دول العالم الثالث المدينة بقصد التأثير فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . وقد سعى برنامج المعونة الأمريكية فى تايوان الى تحقيق أهداف مشابهة لأهداف برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى المشهورة ، مثل تشجيع القطاع الخاص وتخفيف القيود الحكومية ودفع الحكومة للتخلى عن مشروعات القطاع العام وتحرير السياسات الاقتصادية (٦٨) .

وكما سبقت الاشارة فى (٣-٥) كان لممثلى الحكومة الأمريكية والخبراء الأمريكيين حضور قوى وتأثير ملموس فى أهم المؤسسات والمجالس واللجان التى أقيمت لدفع عجلة التنمية فى تايوان . كما أن هذا التأثير لم يكن مقصورا على مرحلة التأسيس أو الاشراف العام ، بل انه امتد ليشمل مراحل تشغيل هذه المؤسسات والمجالس واللجان . ومن أمثلة هذه المؤسسات اللجنة المشتركة لإعادة بناء الريف التى أنشئت فى ١٩٤٨ لإعادة تطوير

الريف ودفع عجلة التنمية الزراعية . لقد كانت هذه المؤسسة تعمل بالاشتراك بين الأمريكيين والصينيين من أهالى تايوان ، وتقوم بالمهام التقليدية لأية وزارة للزراعة ، فضلا عن قيامها بادارة الجزء من المعونات الأمريكية المخصص للزراعة . وقد كانت هذه اللجنة مكونة من خمسة أعضاء اثنان منهم أمريكيين يعينهم رئيس الولايات المتحدة . وكما هو متوقع فى ظروف دولة صغيرة تتلقى معونات كبيرة ، كانت هذه اللجنة خاضعة للتوجيهات والرقابة المالية للجانب الامريكى فيها . وقد استمرت هذه اللجنة فى عملها حتى عام ١٩٧٩ (أى بعد ١٤ عاما من توقف المساعدات الأمريكية) عندما سحبت أمريكا اعترافها بحكومة الصين الوطنية فى تايوان .

وكانت اللجنة المشتركة لاعادة بناء الريف قد أنشئت كمؤسسة شقيقة لمؤسسة أخرى كانت تتولى مسئولية التنمية الصناعية وقضايا الاقتصاد الكلى لتايوان ، وهى مجلس المعونة الأمريكية . وقد أنشئ هذا المجلس أصلا فى ١٩٤٨ بمقتضى مشروع مارشال كهيئة مقابلة لبعثة هيئة المعونة الأمريكية فى الصين الأم . وبعد قيام الكومنتانج بالاستيلاء على الحكم فى تايوان كانت مهمة هذا المجلس هو العمل كحلقة وصل بين حكومة الصين الوطنية وبعثة هيئة المعونة الأمريكية فى تايوان . والى جانب هذا المجلس انشئ فى عام ١٩٥١ مجلس الاستقرار الاقتصادى بقصد مراجعة السياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية الرامية لمواجهة العجز الخارجى والتضخم الداخلى . وبالرغم من أن أعضاء هذا المجلس كانوا جميعا من مواطنى تايوان ، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن ممثلة فى هذا المجلس بشكل رسمى ، الا أن ممثلى البعثة المقيمة لهيئة المعونة الأمريكية فى تايوان كانوا يشاركون بصورة فعالة فى كل أنشطة هذا المجلس ، وكانت بصمتهم واضحة على كل السياسات التى تمت صياغتها حتى عام ١٩٥٨ عندما تم حل هذا المجلس وآلت اختصاصاته لمجلس المعونة الأمريكية الذى تحول بدوره الى مركز للنشاط المكثف الخاص بصنع السياسات الاقتصادية فى تايوان .

واجمالا ، فلم تكن العلاقة بين تايوان والولايات المتحدة علاقة متكافئة بين ندين، وانما كانت علاقة هيمنة صريحة من الجانب الأمريكى على الجانب الصينى فى تايوان. وقد ساعد على سيادة هذه العلاقة الحجم العظيم من المساعدات الأمريكية التى تدفقت على تايوان بلا تكلفة اقتصادية . كما ساعد على ذلك اعتبار تايوان فى حكم المحمية الأمريكية ، أو فى حكم القاعدة العسكرية الأمريكية فى مواجهة الصين الشيوعية . وربما لاينظر أهل تايوان الى علاقتهم بالولايات المتحدة على أنها علاقة تبعية ، باعتبار أنهم اختاروا الانشقاق على الصين الشيوعية وعدم الانضواء تحت لواء الشيوعية . ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن يتحالفوا مع عدو الشيوعية الأول ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ،

اذا أرادوا أن يكونوا بمنأى عن الصين الأم ، وفى أمان من أى محاولة من جانبها لاسترداد تايوان الى السيادة الصينية . وهذا كله صحيح ولكنه لاينفى قيام علاقة موضوعية بين طرفين غير متكافئين وهى مانطلق عليه علاقة التبعية . وكل مافى الأمر هو أن التبعية قد تتم بالاختيار فى بعض الأحوال مثل حالة تايوان ، أو انها قد تتم بالفرض والإجبار من جانب قوة خارجية فى أحوال أخرى . وهكذا فان أسلوب قيام العلاقة الخاصة بين تايوان والولايات المتحدة والملابسات المحيطة بنشأتها لايغيران من طبيعة العلاقة ذاتها، ولايحولانها من علاقة تبعية الى علاقة تعاون على قدم المساواة أو علاقة اعتماد متبادل على أساس التكافؤ .

ولعل هذه العلاقة غير المتكافئة بين البلدين تنعكس فى ارتفاع نسبة الاعتماد على الولايات المتحدة (واليابان) سواء فى مجال الاستثمارات الأجنبية أو الحصول على التكنولوجيا وعقود التصنيع من الباطن على ماسبق بيانه ، أو فى مجال التجارة الخارجية على مايوضحه جدول (١٠) . فتايوان أصبحت تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية فى تصريف مايزيد على ثلث صادراتها من السلع الصناعية ، وفى استيراد مايقرب من ربع احتياجاتها من السلع الوسيطة والرأسمالية . وبرغم أن تايوان كانت تعتمد على اليابان اعتمادا كبيرا فى أوائل الخمسينات ، الا أن درجة اعتمادها عليها فى تصريف صادراتها من السلع المصنعة قد انخفضت الى حوالى الربع (من ٥٣٪ الى ١٤٪ فيما بين ١٩٥٢ و١٩٨٩)، بينما بقيت درجة اعتمادها عليها فى الواردات فى عام ١٩٨٩ عند نفس المستوى السائد فى سنة ١٩٥٢ وهو ٣١٪ . ومن جهة أخرى فمازالت العلاقات التجارية مع أوربا الغربية ضعيفة ، حيث لاتستوعب الأسواق الأوربية اكثر من ١٤٪ من صادرات تايوان (أى نفس النسبة التى تستوعبها اليابان وحدها) فى ١٩٨٩ ، بينما لم تستورد منها تايوان أكثر من ١٢٪ من جملة وارداتها فى نفس السنة . وأخيرا ، فان دول الاوبك مجتمعة لم تستوعب أكثر من ٦٪ من الصادرات التايوانية فى الثمانينات . وبرغم اعتماد تايوان على استيراد الطاقة، فان جملة الواردات من دول الأوبك لم تزد عن ٦٪ فى ١٩٨٩ ، وان كانت قد وصلت الى مستوى شديد الارتفاع فى ١٩٨٠ (٢٤٪). وقصارى القول هو أن الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية لتايوان يتسم بالاعتماد الشديد على الولايات المتحدة ، ثم اليابان بدرجة أقل .

جدول (١٠) النصيب النسبى للولايات المتحدة واليابان والسوق الأوربية المشتركة
ودول الأوبـك فى صادرات وواردات تايـــــــوان

(النسبة الى جملة الصادرات او الواردات الكلية لتايوان)

السنـــــة	الولايات المتحدة		اليابـان		السوق الأوربية		دول الأوبـك	
	الصادرات الى	الواردات من	الصادرات الى	الواردات من	الصادرات الى	الواردات من	الصادرات الى	الواردات من
١٩٥٢	٪٣	٪٤٧	٪٥٣	٪٣١	٪٥	٪٦	٪٢ر٦	٪٠ر٠٣
١٩٧٠	٪٣٨	٪٢٤	٪١٤	٪٤٢	٪١٠	٪٨	٪٤ر٥	٪٤ر٨
١٩٨٩	٪٣٦	٪٢٣	٪١٤	٪٣١	٪١٤	٪١٢	٪٣ر٣	٪٥ر٦

المصدر ؛ نقلا عن ؛

Liang and Liang , op.cit.,p.31

٤-١-٣ غياب الديمقراطية

لسنا فى حاجة الى تكرار ماسبق ذكره عندما تعرضنا لنظام الحكم فى تايوان فى القسم (١-٢) من هذا الفصل . فمن الثابت أن التنمية قد تمت فى تايوان فى ظل حكم غير ديمقراطى وفى ظل هيمنة حزب واحد رئيسى هو حزب الكومنتانج (الحزب الوطنى)، وفى ظل قانون الطوارئ الذى لم يتم الغاؤه الا فى ١٩٨٧ ، وفى ظل تقييد صارم للحركة العمالية وحرمانها من حق الاضراب . وصحيح أن الصورة آخذة فى التغير الآن تحت ضغط المطالبات الشعبية المستمرة بتغيير النظم العتيقة للحكم والانتخابات الى نظم ديمقراطية تتيح المجال للمشاركة الشعبية . ولكن مازال البون شاسعا بين ماهو قائم وبين الصورة المأمولة للديمقراطية فى بلد حقق هذا الارتفاع متوسط دخل الفرد وتحظى نسبة كبيرة من الشعب فيه بمستوى عال من التعليم . ولذا فان القلاقل السياسية قد تزايدت على نحو يهدد بعدم إمكانية استمرار التقدم الاقتصادى ، حيث أخذ المستثمرون يعزفون عن الاستثمار فى تايوان بحجة عدم الاستقرار السياسى ومايتولد عنه من غياب قدر معقول من اليقين اللازم لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

وقد تزايدت قوة المعارضة بعد إلغاء قانون الطوارئ . وتمكنت أحزاب أخرى من القيام الى جانب الحزب الوطنى الحاكم . وتحشد المعارضة بقيادة الحزب الديمقراطى التقدمى كل القوى الممكنة حاليا من أجل تغيير نظام انتخاب رئيس الجمهورية (من نظام الانتخاب غير المباشر عن طريق البرلمان الذى تتكون ثلاثة أرباع عضويته من متقدمين فى السن من الحرس الصينى القديم فى الحزب الوطنى الى نظام الانتخاب المباشر) ، وإلغاء الإدارات السرية المتعددة المسئولة عن الأمن ، ومحاربة الفساد ، فضلا عن تعديل الدستور حتى يتيسر وضع الاصلاحات الديمقراطية المنشودة موضع التنفيذ . وقد أصبح خروج المظاهرات الحاشدة فى شوارع العاصمة تايبيه من الظواهر المتكررة ، ومصدر قلق للحكومة ورجال الأعمال على السواء (٦٩) .

٤-١-٤ جوانب سلبية أخرى

نذكر فيما يلى عددا من السلبيات الأخرى للنمو الاقتصادى السريع فى تايوان :

أ - اهمال البيئة

فى غمار الاندفاع الشديد نحو النمو الاقتصادى خلال العقود الأربعة الماضية ، حدثت أضرار كثيرة بالبيئة وتدهورت نوعيتها ، ولم يعط اهتمام كاف لحماية البيئة ، فتراكمت المشكلات البيئية وصار من المحتم دفع الثمن الآن . فعلى هذه الجزيرة الصغيرة التى لاتزيد مساحتها عن ٣٦ ألف كيلو متر مربع تصل الكثافة السكانية الى ٤٥٦ شخص فى الكيلو متر المربع ، وهناك ١٫٨٥٠ مليون سيارة و٩٫٠ مليون دراجة بخارية و٨ مليون مصنع.

ولذلك ارتفعت مؤشرات التلوث فى الهواء والمياه والتربة الى حدود مقلقة · وقد بدأت الحكومة تدرك أهمية اصلاح ما أفسده النمو الاقتصادى فى مجال البيئة ، وأنشأت فى عام ١٩٨٧ إدارة خاصة بحماية البيئة فى وزارة الصحة (٧٠) .

ب - الاحتياجات الاساسية

أشرنا فى أكثر من موضع الى أن الدولة لم تهتم كثيرا بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، وأن الأفراد كانوا يضطرون الى تدبير هذه الخدمات بأنفسهم من مواردهم الخاصة ، حتى ولو أتى ذلك على حساب مستويات استهلاكهم · ومن جهة أخرى ، فلم تستثمر الحكومة على نحو كاف فى مجال الاسكان · وقد بدأت الحكومة مؤخرا فى الاهتمام بهذه المشكلات المؤجلة · ومع ذلك فان نسبة السكان المستفيدين من نظم التأمين الصحى ونظم التأمينات الاجتماعية فى أواخر الثمانينات لم تزد عن الثلث ·

ج- الفساد والتعذيب

برغم أن أهل تايوان يتسمون تقليديا بأنهم غير ماديين ويقنعون بالقليل ، الا أن النمو الاقتصادى السريع الذى عرفه بلدهم أخذ يغير من هذه السمات · وأصبح الجرى وراء المال من السمات الحديثة أو قل من سمات الأجيال الحديثة التى ولدت فى ظل النجاح الاقتصادى لتايوان · وأصبح التكالب على جمع الثروة حتى ولو من طريق غير سليم ظاهرة تسترعى الانتباه · ومن جهة أخرى صار التشبه بالغرب سمة رئيسية ، كما انتشرت قيم الفردية وطغت على القيم التقليدية الجماعية ولذا انتشر الفساد مؤخراً كما انتشرت جرائم السرقة واختطاف أبناء الأغنياء والاحتفاظ بهم كرهائن لحين الحصول على الفدية · وأصبحت هذه الظواهر الاجتماعية - الى جانب الظواهر السياسية التى سبقت الاشارة إليها - من مصادر القلق للحكومة ورجال الأعمال المحليين والأجانب بشأن إمكانية مواصلة تايوان للتقدم الاقتصادى بنفس الوتائر السابقة ·

٤-٢ المستقبل

٤-٢-١ مشكلات الثمانينات

واجهت تايوان وبقية الدول الآسيوية حديثة التصنيع نكسة فى الثمانينات (على حد تعبير تقرير الصندوق النقد الدولى) ، برغم اختلاف توقيت تلك النكسة وحدتها وأسبابها من دولة الى أخرى· وفى حالة تايوان تحديداً تآزر الكساد العالمى فى أوائل الثمانينات مع القلاقل السياسية والاجتماعية الداخلية ، ليهبط بمعدلات النمو فى الناتج

المحلى الاجمالى الى ٧ر٥٪ فى ١٩٨١ و٣ر٣٪ فى ١٩٨٢ . وهبطت الطاقة المستغلة فى المصانع كما هبطت معدلات الأرباح ، وهو ما أدى بدوره الى اضعاف الحافز على الاستثمار فى النصف الأول من الثمانينات . فهبط معدل الاستثمار من ٣٤٪ فى ١٩٨٠ الى ٢٣٪ فى ١٩٨٣ ثم الى ١٦٪ ، أى مايقرب من نصف مستواه فى عام ١٩٨٠ (٧١) .

ومن جهة أخرى واجهت تايوان فى الثمانينات (ومازالت تواجه) صعوبات متزايدة فى الأسواق الخارجية نتيجة لنمو النزعة الحمائية فى أسواق الدول الصناعية ، خاصة بالنسبة لعدد من المنتجات التى اشتهرت بها تايوان مثل المنسوجات والأحذية والالكترونيات الموجهة للمستهلك . ويضاعف من حدة هذه الصعوبات أن الأساس الذى ارتكزت عليه تايوان فى صنع الميزة النسبية العالية لصادراتها فى الأسواق الخارجية (وخصوصا أسواق الدول الصناعية) وهو رخص العمالة قد أخذ فى التآكل مع نضوب فائض العمالة ومع ميل الأجور للارتفاع . كذلك تتعقد الأمور أكثر بالنسبة لصادرات تايوان إذا ما أضفنا الى ماتقدم ظهور عدد من الدول المنافسة لتايوان وبقية النمور الأربعة ، تملك ميزة رخص الأجور وتسعى لغزو الأسواق الخارجية ، وتصبوا الى أن تكون نمورا آسيوية جديدة مثل ماليزيا واندونسيا وتايلاند والفيلبين . وأخيرا ، فقد ساعد على تقوية النزعة الحمائية ضد صادرات تايوان ما أصبحت تنعم به من فائض تجارى ضخم منذ عام ١٩٧١ ، لم يقابله عجز فى ميزان الخدمات أو حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات ، مما أدى الى تراكم احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبى .

إن نمو الصادرات قد حقق رخاء عظيما لتايوان ، إلا أن تزايد الاعتماد على التجارة الخارجية قد جعل الاقتصاد التايوانى شديد الحساسية للتقلبات فى الأسواق الخارجية . وبرغم انتعاش الصادرات مرة أخرى فى أعقاب خروج الاقتصاد العالمى من حالة الركود فى ١٩٨٣، إلا أن هذا الانتعاش قد أدى الى تحقيق فائض تجارى ضخم وزيادة كبيرة فى الاحتياطيات الخارجية . وقد أدى ذلك بدوره الى زيادة معدلات التوسع النقدى وهدد الاستقرار السعرى . ومن جهة أخرى عملت السيولة الزائدة فى الاقتصاد على تغذية عمليات المضاربة على الأوراق المالية والعقارات ، مما أخل بنمط تخصيص الموارد وعمل على إبطاء النمو الاقتصادى الذى كان من أهم ركائزه فى الماضى الاستقرار النقدى والمالى (٧٢) .

ومما أدى الى استفحال مشكلة الفائض التجارى الضخم لتايوان أن سياسة الانفاق العام قد عجزت عن مسايرة النمو الاقتصادى السريع بعد ١٩٨٣ . وحدث انخفاض فى نصيب الانفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى . وهكذا أصبح الطلب المحلى ضعيفا ، بمعنى أنه غير قادر على امتصاص حجم كبير من الواردات ، حتى يتحقق نوع من التوازن مع النمو السريع فى الصادرات . كما ساعد على استمرار وتزايد الفائض التجارى أن الاهتمام الشديد

بتنمية الصادرات قد استمر (ليس فقط من خلال جهود ترويج الصادرات ولكن أيضا من خلال تقديم القروض الميسرة للمصدرين وحوافز أخرى عديدة) ، وفى نفس الوقت استمرت عدة عوامل مقيدة للواردات ومؤديه الى حماية الاقتصاد المحلى سارية المفعول .

بعبارة أخرى ، يتنامى الادراك بأن سياسة التوجه المكثف للتصدير لايمكن أن تستمر بنجاح الى مالانهاية . وقد وصف أحد الباحثين التايوانيين هذه السياسة بأنها سياسة تجارية(نسبة الى مدرسة التجاريين) ذات تحيز مفرط للتصدير ، ورقابة محكمة على النقد الأجنبى ، وكثافة استيرادية بالغة الانخفاض . والظاهر أن هذه السياسة قد استنفدت أغراضها الآن ، وأصبح لامفر من تغييرها (٧٣) .

وقد تصاعد رد فعل الولايات المتحدة الحمائى إزاء صادرات تايوان وغيرها من الدول الآسيوية حديثة التصنيع فى الثمانينات ، حيث قامت فى ١٩٨٦ بإلغاء المزايا المرتبطة بنظام التفضيلات الجمركية العامة بالنسبة لهذه الدول ، وقيدت استيراد المنسوجات والأحذية والصلب وسلع أخرى عديدة منهم ، ومارست ضغوطا متنوعة لجعل النمور الأربعة تسمح لعملاتها بالارتفاع بالنسبة الى الدولار (لكسر الميزة التنافسية للصادرات ورفع أسعارها بالدولار) . كما قامت الولايات المتحدة بممارسة الضغط على كل من تايوان وكوريا الجنوبية من أجل ازالة الحماية التى لازالت مفروضة على اقتصاديهما، ومن أجل فتح سوقيهما أمام السلع والخدمات الأمريكية بدرجة أكبر (٧٤) .

وقد تزايدت الشكوك التى تساور تايوان بشأن امكانية استمرار ماحققته من نجاح بالنظر الى عدة اعتبارات أخرى بالإضافة الى ماتقدم ذكره . منها جو عدم الاستقرار السياسى المصاحب لتصاعد موجة المعارضة والسماح لأحزاب عديدة بالتكون وكثرة المظاهرات وتزايد ضغوط الطبقة العاملة من أجل نيل حقوقها التى حرمت منها طويلا ، وخاصة حق الاضراب والتنظيم الحر والتفاوض الجماعى على الأجور . ومنها تزايد اعتماد صادرات تايوان على الواردات أو بعبارة اخرى انخفاض المكون المحلى للصادرات . ومنها ضرورة توجيه اهتمام أكبر لرفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة والمحافظة على الطاقة وحماية البيئة وتحسين نظم الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية ، وهو مايمكن أن يأتى على حساب النمو الاقتصادى فى الفترة القادمة . ومنها ارتفاع نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية وضرورة تقليل اعتماد النمو على الأسواق الخارجية وتعويض ذلك - خاصة بعد ارتفاع متوسط دخل الفرد فى تايوان - بتشجيع الطلب المحلى . إن كل هذه الاعتبارات قد أدت الى شعور متزايد لدى شعب تايوان وحكومتها بأن أيام النمو الاقتصادى السريع ربما تكون قد أوشكت على الانقضاء ، وذلك ما لم يحدث تغيير جذرى فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية .

٤-٢-٢ احتمالات مستقبلية

فى ضوء ماتعرض له اقتصاد تايوان من مشكلات فى الثمانينات وأكثرها لايزال قائما فى مطلع التسعينات ، فان احتمالات المستقبل تبقى مفتوحة ، حيث يتوقف الأمر على طبيعة الاستجابة لهذه المشكلات على الصعيدين المحلى والعالمى . ولذا فاننا نوافق على ماذهب اليه بعض الباحثين من أن قصة النجاح التايوانية لم تكتمل بعد ، حيث يتعين على الاقتصاد أن تواجه مجموعة جديدة من التحديات قبل أن تستطيع تايوان أن تدخل فى زمرة الدول الصناعية المتقدمة (٧٥) .

وتدور مقترحات اصلاح النظام الاقتصادى حول الأمور التالية :(٧٦)

(أ) ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على الصادرات والتكنولوجيا ذات الكثافة العمالية العالية الى اقتصاد يعتمد على انتاج وتصدير منتجات الصناعات ذات الكثافة المهارية والتكنولوجية الراقية . وهذا الاتجاه يتضمن أيضا زيادة الاعتماد على قطاع الخدمات وبالأخص فروعه الحديثة - المعلوماتية . ويهدف هذا الاقتراح إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بغرض تفادى موجة الحماية فى الأسواق الخارجية من جهة ، والى التواؤم مع الظروف الجديدة التى أصبح فيها عنصر العمل أكثر ندرة ومن ثم أعلى تكلفة .

(ب) ضرورة التوسع فى الطلب المحلى ، لتخفيف الضغط على أسواق التصدير أو تعويض النقص فى الصادرات من جهة أولى ، ولزيادة قدرة الاقتصاد المحلى على استيعاب حجم أكبر من الواردات ومن ثم إبطاء معدل تراكم الفوائض التجارية والاحتياطيات الخارجية من جهة ثانية ، وللحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادى من جهة ثالثة .

(جـ) ضرورة تعديل السياسات التجارية القائمة عن طريق تحرير الواردات والتخلص من بقايا الاجراءات الحمائية للاقتصاد التايوانى وتخفيف الرقابة على النقد الأجنبى ، وذلك لمواجهة مشكلة الفائض التجارى الكبير . بعبارة أخرى فان المقترح هو افساح مجال أوسع لقوى السوق كى تعمل دون تحيز مسبق لصالح الصادرات أو ضد الواردات .

(د) ضرورة تنويع أسواق التصدير لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكى وذلك بتنمية العلاقات مع الأسواق الآسيوية فى منطقة الباسفيكى من جهة ، وبالبحث عن أسواق جديدة للصادرات من جهة أخرى .

(هـ) تقديم مزيد من الدعم والتشجيع لعمليات التطوير التكنولوجى المحلى من جهة ، ولعمليات نقل التكنولوجيا من جهة أخرى كوسيلة مزدوجة لدعم التحول الى الصناعات والمنتجات ذات الكثافة العالية للتكنولوجيا الراقية ، وكذا لزيادة الوفر فى استخدام الطاقة .

(و) إصلاح المؤسسات النقدية والمالية بهدف زيادة التعامل مع البنوك وبلورة سوق تمويل متطورة تقدر على استيعاب المدخرات الفائضة لدى الناس بكفاءة .

(ز) تحويل المشروعات الصناعية المملوكة للدولة الى القطاع الخاص ، وهى أساسا فى مجال صناعة الصلب والالمنيوم وبناء السفن وتكرير البترول والبتروكيماويات. وكذا تحويل المؤسسات المالية والمصرفية التابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص . أى الإتجاه لخصخصة اقتصاد تايوان . ويرتبط بذلك الاقتراح إتاحة مجال أوسع لقوى السوق فى تحديد الأسعار وتخصيص الموارد . إذ يعتقد البعض أن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وبعض المنتجات أبعد ماتكون عن التحديد بقوى السوق ، وأن هناك مراكز قوى احتكارية وحواجز عديدة أمام الدخول فى صناعات كثيرة مما يعوق المنافسة الحرة .

(حـ) تطوير القطاع الزراعى وتحريره . إذ يعتقد البعض أن الزراعة محمية بأكثر من اللازم فى تايوان (مازال هناك نظام لدعم أسعار الأرز والمحاصيل الهامة الأخرى ، وتقدم الحكومة قروضا بأسعار فائدة مخفضة للزراع لمساعدتهم على ميكنة مزارعهم ومواجهة ندرة العمالة الزراعية) . ومن جهة أخرى. اقترح البعض أن هناك حاجة إلى إصلاح زراعى جديد فى تايوان بعدما تغيرت الأوضاع فى الريف لدرجة أن ٧٠٪ من دخول الأسر الريفية صارت تأتى من أنشطة غير زراعية . هذا فضلا عن أن صغر متوسط حجم المزرعة فى تايوان أصبح عائقا أمام تحقيق مزايا الانتاج على نطاق واسع .

والى جانب هذه المقترحات ذات الطابع الاقتصادى والتى يلخصها الباحثون التايوانيون فى شعار التحرير والتدويل ، هناك مقترحات ذات طابع اجتماعى وسياسى من أهمها ما يلى :

(أ) ضرورة التوجه نحو مقرطة الحياة السياسية . إذ أن تايوان قد بلغت مرحلة من النضج يجب أن تتحمل فيها تكلفة الديمقراطية السياسية والتنظيمات العمالية القوية .

(ب) ضرورة الاسراع فى مواجهة مشكلات البيئة وعدم كفاية الخدمات العامة وخدمات الرفاهة الاجتماعية وحماية المستهلك . إذ أن أى تأجيل إضافى لهذه المواجهة يعنى رفع تكلفة مواجهة هذه المشكلات فى المستقبل ، فضلا عن اثارته للقلاقل الاجتماعية والسياسية .

والظاهر من أحدث الدراسات التى أطلعنا عليها أن الحكومة قد بدأت بالفعل فى تنفيذ العديد من المقترحات السابق ذكرها . فقد تم تعديل نظام الرقابة على النقد الأجنبى فى ١٩٨٧ وأصبح من حق المقيمين لأول مرة منذ ١٩٤٩ الاحتفاظ بالنقد الأجنبى واستخدامه كما يشاؤون ، كما أصبح من المسموح به للأفراد والشركات تحويل مبلغ لايزيد عن خمسة ملايين د.أ. للخارج كل سنة ولأى غرض . كما تم فى نفس السنة تخفيض متوسط التعريفة الجمركية على الواردات على حوالى ٤٠٪ من السلع المدرجة بجدول التعريفة الجمركية الى الحد الذى جعل المعدل الفعلى المرجح للتعريفة فى حدود ٨٪ . وقد تلى ذلك تخفيض آخر للتعريفة فى أوائل ١٩٨٨ بنحو ٥٠٪ على حوالى ٨٠٪ من السلع المدرجة بجدول التعريفة الجمركية . كما تم تخفيف القيود على الواردات غير المرتبطة بالتعريفة الجمركية واتخذت اجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبى تتضمن تخفيف القيود على تحويل الأرباح للخارج وفتح بعض قطاعات الخدمات أمام المنافسة الأجنبية وتحسين قوانين حماية حق الملكية الذهنية (٧٧) .

وقد اتخذت أيضا خطوات أخرى فى مجال تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف (مزيد من تحرير سوق النقد الأجنبى فى ابريل ١٩٨٩) وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال ، وتحرير وتدويل سوق الأوراق المالية فى تايوان عن طريق السماح بزيادة مشاركة الأجانب فيها بصورة تدريجية . وقد سمحت السلطات للشركات الأجنبية العاملة فى مجال الأوراق المالية فى يونيو ١٩٨٩ بانشاء فروع لها فى تايوان حتى تتاح للجمهور قنوات مباشرة للاستثمار فى الأوراق المالية الأجنبية . كما عملت الحكومة على مواجهة مشكلة انخفاض الاستثمار باتباع سياسة نشطة للاستثمارات العامة ، وقد أدى ذلك الى رفع معدل الاستثمار من ١٧٪ فى ١٩٨٦ الى ٢٠٪ فى ١٩٨٧ و٢٢٪ فى ١٩٨٩. كما زادت الحكومة من جهودها فى مجال تحسين البيئة والخدمات العامة والاجتماعية . وكما سبق أن أشرنا فان الحكومة تولى جهودا كبيرة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وتهدف الى احراز نجاحات فى المجالات الجديدة (المعلوماتية ـ الأتمتة ـ الموارد الجديدة) . وأخيرا ، وحتى تكسب ود الدول النامية ، فان تايوان بدأت فى استخدام جانب من احتياطياتها الخارجية الضخمة فى تقديم المساعدات للدول النامية وتنمية التجارة معها . كما أنها أصبحت تستقبل الفنيين من الدول النامية لتدريبهم ، فضلا عن إرسالها الخبراء لدول متعددة فى أفريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا لتقديم المعونة الفنية (٧٨) .

وليس هنـــا مجال تقييم هذه السياسات والتوجهات الجديدة لتايوان . ويكفى فـــى هذا المقام أن نقول أنه لايمكن القطع بأن هذه التحولات سوف تكون كفيلة باستمـــرار معدلات النمو المرتفع للناتج القومى والصادرات فى تايوان . صحيح أن بعض هـــذه الاجراءات قد أدى الى زيادة معدل نمو الواردات وخفض معدل نمو الصادرات فى ١٩٨٧ ، و١٩٨٨ ، مما أدى بدوره الى خفض الفائض التجارى لتايوان من ٥ر١٨ مليار د. أ. فـــى ١٩٨٧ الى ٩ر١٠ مليار د.أ. فى ١٩٨٨ . غير أن نجاح دولة تعتمد على العالم الخارجى الـــى هذا الحد الكبير المشاهد فى حالة تايوان ، لايرتهن بالسياسات التى تتخذها من طـــرف واحد ، وانما يعتمد الى حد كبير على رد فعل العالم الخارجى ذاته . وحتى الآن لايبـــدو أن النزعة الحمائية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة فى انحسار . بل إن العكس هـــو الصحيح وهو الأكثر احتمالا فى المستقبل مع ظهور أوربا الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢، وظهـــور الكتل الجديدة فى أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة ، وفى المحيط الهادى بقيـــادة اليابان . ومن جهة أخرى فانه اذا كانت الحكومة قد تحركت بسرعة فى المجال الاقتصادى فأن حركتها كانت أبطأ ومعدل استجابتها أضعف فى المجال السياسى والاجتماعى . ومـــن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة تصاعدا للصراع حول قضايا الديمقراطية ونزاهة الحكـــم وتطهير المجتمع من الفساد ، وكذلك حول قضايا التنظيمات العمالية وعلاقات العمـــل برأس المال . وهو مايُنذر بحدوث قلاقل واضطرابات قد تؤدى الى عرقلة النشاط الاقتصادى وعدم الاقبال على الاستثمار فى تايوان أو حتى الهروب منها الى مناطق أكثر أمنا واستقرارا. وهكذا فإن الصورة المستقبلية لتايوان هى صورة تحيط بها الغيوم ويلفها قدر غير قليل مـــن اللايقين ، مما يجعل من الصعب التكهن بالمحصلة الصافية للسياسات التى بدأت تايوان فـــى اتباعها وردود الفعل المحتملة من جانب بقية دول العالم ، وخاصة الدول الصناعية المتقدمة .

٥ - مدى قابلية الخبرة التنموية لتايوان للنقل والدروس المستفادة لمصر

٥-١ حول القابلية للنقل والتعميم

ونأتى الآن الى السؤال الذى يدور بأذهان الكثيرين : «ولم لاتفعل الـــدول النامية مثلما فعلت تايوان ؟» . إن هذا السؤال يدور فى حقيقة الأمر حول مدى قابليـــة ماتحقق فى تايوان للنقل الى دول أخرى ؟ فهل هناك إمكانية حقيقية للنقل أو المحاكـــاة ؟ والاجابة البديهية على هذا السؤال هى أيضا الاجابة الواقعية والسليمة وهى : نعم ، النقـــل ممكن بشرط تساوى أو تشابه الخصائص والظروف المحلية والعالمية . ولكن ، فى ضوء مـــا تقدم عرضه فى القسم الأول والقسم الثالث من هذا الفصل ، يصعب القول بأن الخصائص والظروف المحلية والعالمية التى تبلورت فيها خبرة التنمية فى تايوان كانت ظروفا عامة من السهـــل أن نصادفها فى أى دولة أخرى فى العالم الثالث فى الوقت الراهن . وإذا صح ذلك ، يصبـــح من المتعذر تطبيق السياسات التى طبقتها تايوان فى ظروف محلية وعالمية مغايرة . إذ ليس

من المتصور وجود سياسة تنمية تصلح لكل الدول على السواء مهما كان بينها من اختلافات في الخصائص والظروف . ويصبح الدرس العام الواجب استخلاصه من هذه الدراسة هو أن كل دولة لها خصائصها وتحاول التنمية في ظروف محلية واقليمية ودولية قد لاتتكرر. ومن ثم فان على كل دولة أن تبنى على ماعندها من أصول أو موارد ، وأن تستثمر العنصر الوفير لديها وأن تبلور سياسة التصنيع في ضوء امكانات السوق المحلى وفرص التصدير الخارجي ، وأن تشق مسارها التنموى مستفيدة في ذلك من الفرص التي قد تتيحها الأسواق الدولية والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، بقدر من التدخل من جانب الدولة قد يزيد أو يكبر حسب القدرات الفعلية للرأسمالية المحلية ومع درجة التعديل الواجب إحداثها في قوى السوق من أجل تذليل العقبات أمام التنمية .

والحق أن حالة تايوان تعتبر حالة خاصة أو فريدة يندر أن تتكرر بحذافيرها . فهي دولة صغيرة مساحةً وسكاناً ، ولكنها تتمتع ، أو ظلت تتمتع لوقت طويل بموقع استراتيجي مما جعلها محل اهتمام الولايات المتحدة ، وخاصة في ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية التي احتدم فيها الصراع بين الرأسمالية والشيوعية ، سواء بصورة ساخنة أو بصورة باردة . وقد أدى احتضان الولايات المتحدة لها الى تدفق الموارد المالية بغزارة وفي صورة غير مكلفة اقتصادياً (منح لاترد) ، فضلا عن رفع جانب من عبئ الدفاع عن كاهل ميزانيتها (٧٩) . وقد ساعد ذلك تايوان على عبور فجوة الموارد المحلية وفجوة التمويل الخارجي بسهولة ويسر ، دون أن تقع في مشكلة مديونية خارجية مثلما وقعت غالبية دول العالم الثالث . ومن جهة أخرى ، ساعدت العلاقات الدبلوماسية الخاصة مع الولايات المتحدة ، فضلا عن وجود جالية كبيرة من المهاجرين الصينيين على فتح أسواق الولايات المتحدة أمام صادرات تايوان . أضف الى ماتقدم الاختلاف البين في الإرث الاستعماري لتايوان عن نظيره في معظم دول العالم الثالث . فبرغم اشتراك الاستعمار الياباني لتايوان في بعض الصفات مع أنواع الاستعمار التي عرفتها دول العالم الثالث ، الا أنه كان في المحصلة ذا أثر ايجابي كبير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في تايوان . بل إن أسس النهضة الاقتصادية الحديثة تبقى لغزاً غير قابل للحل ، مالم نأخذ في الحسبان الدور الذي قامت به اليابان في إحداث النهضة الزراعية وفي تحسين البنية الأساسية وفي تحويل الفائض الزراعي لتمويل عملية التصنيع وفي بدء الخطوات الأولى على طريق التصنيع ، فضلا عن الاهتمام بالتعليم والبحوث والتطوير . والانجازات التي تحققت في هذا الشأن كانت من الضخامة بحيث أنها وضعت تايوان في أواخر الأربعينات أو أوائل الخمسينات عند مستوى من التطور في رأس المال البشري والمادي أعلى كثيرا من مستوى تطورهما في دول نامية كثيرة الآن ، على ماسبق بيانه في القسم (٢-٥) حول التنمية البشرية ومستوى المعيشة . كذلك كان لنزوح العمالة الماهرة ورجال الأعمال من الصين بعد استيلاء

الشيوعين على الحكم فيها الى تايوان فضل تزويدها بأنواع من المهارات ومقادير من رأس المال ، عوضتها عما فقدته بخروج اليابانيين منها ، وساعدتها على الانطلاق بسرعة كبيرة على طريق النمو الاقتصادى ٠

وقد كان اختيار سياسة التصنيع الموجه للتصدير كمرتكز للتنمية بعدما استنفدت سياسة تصنيع بدائل الواردات أغراضها فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات اختياراً حكيما ٠ ولكنه كان اختياراً للبديل الوحيد الممكن لدولة صغيرة فقيرة فى الموارد الطبيعية وذات سوق داخلية محدودة ، فى وقت شهدت فيه الاقتصاد العالمى حالة من الرواج الاقتصادى والانفتاح (ضعف القيود الحمائية وقلتها) جعلت أسواق الدول الصناعية المتقدمة مستعدة لاستيعاب حجم كبير من المنتجات الواردة من الخارج ٠ فقد نجحت تايوان فى استثمار فرصة الرواج العالمى فى الستينات فى انتاج وتصدير منتجات تمتعت فيها بميزة نسبية عالية بفضل تدنى مستوى الأجور فيها ٠ ومن جهة أخرى وجدت الاستثمارات الأجنبية فى تايوان بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق معدلات عالية للربح بفضل السياسة التى سارت عليها الحكومة هناك فى عدم التدخل فى سوق العمل من جانبها ، وحرمان الطبقة العاملة من تنظيم نفسها أو ممارسة حق الاضراب من أجل رفع مستويات أجورها وتحسين ظروف عملها ٠ هذا بالطبع فضلا عن قوى الجذب الاخرى التى وفرتها حكومة تايوان للاستثمارات الأجنبية عموما ، ولأنشطة التصدير خصوصا ٠

وقد ثار شئ غير قليل من الجدل حول امكانية محاكاة تايوان فى غزو الأسواق الخارجية بالمنتجات الصناعية ٠ (وهذا على الرغم من أن تاريخ التنمية فى تايوان يشير الى أنها لم تتبع فى أى وقت سياسة وحيدة للتصنيع ، بل انها مزجت بنسب مختلفة بين سياسة التصنيع بقيادة الصادرات وسياسة تصنيع بدائل الواردات على ماسبق بيانه فى (٣-٤-٢)) ٠ فالبعض رأى أن إقدام عدد كبير من الدول على اتباع سياسة التصنيع الموجه للتصدير فى الظروف الحالية التى تتسم بدرجة عالية من الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة وغيرها محكوم عليه بالفشل ٠ وأن مانجحت فى تحقيقه دولة واحدة مثل تايوان أو عدد قليل من الدول مثل النمور الآسيوية الأربعة قد لايسهل تحقيقه فيما لو تكرر من جانب عدد كبير نسبيا من دول العالم الثالث ٠ إذ من المتوقع أن يستثير ذلك رد فعل معاكس من جانب الدول الأخرى ، خاصة الدول الصناعية المتقدمة ، ويؤدى الى وضع قيود من الحواجز والقيود امام الصادرات من السلع الصناعية الوافدة من دول العالم الثالث ٠ هذا فضلا عن أن أسواق الدول الصناعية قد لاتتوافر لها الطاقة الاستيعابية الكافية لامتصاص حجم ضخم من هذا النوع من الصادرات ٠ ومن جهة أخرى ، فإن حججاً مضادة قد قدمت لدحض هذا الرأى ٠ منها أنه حتى لو أقدمت كل دول العالم الثالث على اتباع نموذج النمور الآسيوية الأربعة فان الأثر على أسواق التصدير سيتوزع على مدى زمنى طويل ، ولن يأخذ

شكل طفرة . إذ ليس من المتصور أن تغزو كل الدول النامية فى وقت واحد الأسواق الخارجية نظرا لاختلاف الظروف الابتدائية ومعدلات القدرة على الانطلاق فى كل منها . ومنها أن جانبا من الصادرات الصناعية سوف يذهب الى أسواق دول العالم الثالث نفسها ، مما يخفف من عبئ امتصاص كل الصادرات الصناعية لهذه الدول فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة . ومنها أن هذا الرأى غير متسق مع حقيقة ظهور عدد آخر من الدول حديثة التصنيع التى زادت بالفعل من صادراتها الصناعية بمعدلات كبيرة . ومنها - أخيرا - أنه ليس من الضرورى أن تصدر كل دول العالم الثالث التى ستأخذ بنموذج تايوان أو النمور الأربعة نفس المنتجات ، فالميزة النسبية غير ثابتة ، والدول تتحرك من مجموعة منتجات الى مجموعة أخرى وفقا لتغير ظروف ندرة الموارد بها ، ووفقا لظروف المنافسة الدولية . وهذا فى حد ذاته يحد من المنافسة بين الدول المصدرة ، ويقلل من درجة الضغط الاجمالية لها على أسواق الدول الصناعية المتقدمة (٨٠) .

وأيا كان الأمر ، فان الالحاح على سياسة التصنيع بقيادة الصادرات كسياسة مثلى قابلة للتعميم ، بل وواجبة التعميم فى كل دول العالم الثالث يتناقض مع ماسبق أن ألمحنا اليه من أنه من النادر أن توجد سياسة واحدة للتنمية تصلح لكل الدول فى كل الأوقات وفى كل الظروف ، وأن السياسة التنموية المثلى هى تنطلق من المعطيات الواقعية لكل دولة يشقيها المحلى والدولى ، كما أنها سياسة قابلة للتغير من وقت لآخر حسب مايطرأ على هذه المعطيات من تطورات .

ومن جهة أخرى فان خبرة تايوان التنموية لم تكن كلها ايجابيات وشابها عدد من السلبيات التى قد تجعل من غير المرغوب فيه محاكاتها ، فكما سبق أن رأينا فى القسم السابق من هذا الفصل انطوت الخبرة التنموية لتايوان على استغلال الطبقة العاملة وحرمانها من كثير من الحقوق ، بما فى ذلك أبسط هذه الحقوق وهو الأجر المعقول ، وحرمان الشعب فى المشاركة فى حكم نفسه ومراقبة الحكومة التى تتولى أموره ، وعلاقة التبعية التى ربطتها بالولايات المتحدة الامريكية ، وإهمال البيئة والخدمات الاجتماعية وما الى ذلك . وقد يرد على ذلك بأن هذه السلبيات ، وربما ماهو أكثر منها قائم وموجود فى معظم دول العالم الثالث ، مع الفارق الكبير وهو أن تايوان قد انجزت الكثير فى مضمار التنمية، بينما عجزت معظم دول العالم الثالث عن تحقيق ولو نسبة ضئيلة مما حققته تايوان . وهذا صحيح ، ولكنه لايحسم القضية . إذ أن الفارق فى الانجاز مرتبط بالظروف الخاصة التى لاتقبل التكرار التى أحاطت بتايوان وساعدتها على تحقيق ماحققت .

جملة القول إذن هى أنه لاسند من المنطق أو التاريخ للقول بأن النموذج التايوانى يمكن أن يطبق بأكمله فى أى دولة أخرى ، لأن لكل دولة خصائصها الثقافية والمؤسسية

وتطورها التاريخى وخطها المتميز من الوفرة فى هذا العنصر الانتاجى أو ذاك ، فضلا عن أن المحيط الاقليمى والدولى الذى قد تسعى فيه الدولة لتحقيق التنمية يختلف من دولة لأخرى حسب توقيت دخولها فى مضمار التصنيع أو التنمية . ولكن هذا لاينفى أن هناك أموراً عديدة أسهمت فى نجاح تايوان ، ويمكن أن تجد لها مجالا للتطبيق فى دول أخرى مثل مصر . وفيما يلى نعرض أهم هذه الأمور أو الدروس الجديرة بالتأمل والتى يمكن الاستفادة منها فى تحقيق التنمية فى مصر وغيرها من الدول النامية .

٥-٢ الدروس المستفادة لمصر

تتمثل أهم الدروس التى يمكن استخلاصها من فحصنا لخبرة تايوان فى مجال التنمية فيما يلى :

(أ) ليس هناك طريق سريع أو سهل للتنمية . فالتنمية لاتتحقق بين عشية وضحاها ، وانما تستغرق وقتا طويلا على خلاف مايظهر أحيانا . وقد اتضح لنا أن النجاح الاقتصادى لتايوان لايمكن فهمه اذا تجاهلنا فترة الخمسين عاما السابقة على انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى تم وضع أسس متينة للتنمية فيها على أيدى سلطات الاستعمار اليابانى للجزيرة ، وبوجه خاص فى مجال الزراعة وتطويرها والتراكم البدائى لرأس المال من خلال تحويل الفائض الزراعى الى خارج قطاع الزراعة والنهوض بالتعليم والبنية الأساسية . ومن جهة أخرى ، فان التنمية بلا تضحيات أو معاناة هى تنمية لاتنتهى الى عالم الواقع وانما تنتمى الى عالم الخيال . وقد اتضح لنا أن هناك جوانب سلبية عديدة تمثل الوجه الآخر للنجاح الاقتصادى لتايوان ، تشمل التضحية بمستوى الاستهلاك الشعبى عموما واستهلاك الريف بوجه خاص ، وحرمان الطبقة العاملة من كثير من الحقوق الأساسية ، وحرمان الشعب من المشاركة فى حكم نفسه ومراقبة حكومته ، والخضوع للهيمنة الامريكية . ومن جهة أخرى ، فلم يكن النجاح الذى تحقق لتايوان ممكنا بغير المثابرة والعمل الجاد والشاق والعزيمة القوية والاصرار على النجاح من جانب أهلها وحكومتها .

(ب) ليس هناك طريق وحيد للتنمية . ان على كل دولة أن تطور سياسة التنمية فيها بما يتواءم مع ظروف وفرة الموارد بها وحجم سوقها المحلى وفرص دخولها الأسواق العالمية وغير ذلك من الاعتبارات . وفى هذا الصدد أبرزت دراسة حالة تايوان أن سياسة التصنيع الموجه للتصدير وسياسة تصنيع بدائل الواردات ليستا بالضرورة متناقضتين ، ومن الممكن تطبيق السياستين فى آن واحد ، ولكن بنسب تختلف من مرحلة الى أخرى من مراحل التطور الاقتصادى للدولة .

كما أبرزت الدراسة أن تصنيع بدائل الواردات يمثل السياسة المنطقية الواجب التركيز عليها فى أول الأمر جنبا الى جنب مع تطوير الزراعة . فتطوير الزراعة وتنمية الدخل الزراعى يوسع السوق المحلى أمام السلع الصناعية البديلة للواردات ، ويتيح الفرصة لتحويل جانب من الفائض الزراعى لتمويل التصنيع . كما أن البدء بتصنيع بدائل الواردات والانتاج أساسا للسوق المحلى هو المصدر لاكتساب الخبرات والمهارات والتمكن من التكنولوجيات الأحدث . وهذا هو الأساس الذى يمكن أن تنهض فوقه الصناعات التصديرية بعد ذلك . إذ ليس من المتصور - وتشهد على ذلك حالة تايوان - القفز مباشرة الى مرحلة التصنيع الموجه للتصدير . بل يبدو من الضرورى بناء القدرة الانتاجية والتكنولوجية ، لفترة قد تطول أو تقصر حسب حجم وتركيبة الموارد المحلية وحجم السوق الداخلى ، فى إطار سياسة تصنيع بدائل الواردات . كذلك فان حماية السوق المحلى ليست بالضرورة متناقضة مع النجاح فى مجال التصدير . وكما رأينا فى حالة تايوان ، فبرغم نجاحها فى مجال التصنيع الموجه للتصدير لفترة تقرب من ٢٥ سنة ، فانها قد احتفظت بالعديد من السياسات والاجراءات الموجهة لحماية السوق المحلى من المنافسة الخارجية . ولعل النقطة الهامة هنا والتى تجعل خبرة بلد مثل تايوان مختلفة عن خبرات دول أمريكا اللاتينية هى أن الأولى قد اتبعت سياسات واجراءات مرنة للحماية وشجعت فى نفس الوقت التصدير بسياسات وحوافز متنوعة ، وطورت نسبة كل من هذين النوعين من السياسات والاجراءات بمرور الزمن ، وذلك بعكس حالة دول عديدة فى أمريكا اللاتينية أفرطت فى حماية السوق المحلى وتوسعت فيها بشكل عام وتمسكت لفترات طويلة مما أفقد الصناعة الحافز على التطوير والدافع للبحث عن أسواق لتصدير منتجاتها (٨١) .

(ج) دور الدولة فى تحقيق التنمية أساسى ولاغنى عنه ، وان اختلف مداه وتباينت طبيعته من دولة الى أخرى ومن مرحلة الى أخرى داخل الدولة الواحدة . وقد اتضح لنا من دراسة خبرة تايوان التنموية أن الحضور القوى للدولة كان من السمات المميزة لهذه الخبرة . كما اتضح لنا أن دور الدولة لم يقتصر على التوجيه غير المباشر ورسم السياسات العامة التى تهيئ المناخ الملائم للتنمية . بل إن هذا الدور قد تخطى ذلك الى التدخل المباشر بالوسائل الادارية والكمية فى الأسواق من أجل اعادة تشكيل هيكل الاسعار لصالح التصنيع ، ومن أجل تحويل جانب هام من فائض القطاع الزراعى لتمويل عملية التصنيع . كما أن التدخل من جانب الدولة قد امتد ليشمل إقامة الدولة للمشروعات الانتاجية فى إطار القطاع العام . والدرس الهام هنا هو أن المراحل الأولى للتنمية تتطلب جرعة عالية من تدخل الدولة ، وتتطلب نسبة عالية من وسائل التدخل المباشر ، ولايستقيم معها الاستسلام لآليات السوق ومنظومة الأسعار التى تشكلت تاريخيا فى إطار التخلف . أما فى المراحل التالية التى يكون الاقتصاد قد اكتسب فيها القدرة على الانطلاق ،

فان نسبة الوسائل المباشرة ودرجة المركزية فى التوجيه يمكن أن تتناقص لصالح إفساح مجال أكبر لقوى السوق التى أعيد تشكيلها بما يتلاءم مع التنمية ، وليس بالضرورة بما يتلاءم مع هيكل الأسعار العالمية .

(د) التصنيع يمكن أن يتم من خلال تكنولوجيات ذات كثافة عمالية مرتفعة ، وليس من الضرورى أن يتركز فى المناطق الحضرية . فقد أثبتت خبرة تايوان أن قسما هاما من الصناعات الجديدة الممكن إقامتها ليس من الضرورى أن يتسم بكثافة رأسمالية عالية . بل انه من الممكن أن يشكل مجالا هاما لاستيعاب العنصر الوفير ، وهو العمالة فى حالة تايوان . كما أوضحت خبرة تايوان أنه ليس هناك مايمنع من نشر الصناعات فى أرجاء الدولة وتوطين نسبة غير قليلة منها فى المناطق الريفية . وهو أمر يساعد على نشر التنمية جغرافيا داخل حدود الدولة فضلا عن كونه أداة لتحسين توزيع الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية وفيما بين أقاليم الدولة المختلفة .

(هـ) العدالة ممكنة التحقيق مع النمو الاقتصادى السريع . فقد أوضحت دراسة المسار الانمائى لتايوان عبر أربعة عقود من الزمان أنه من الممكن باتباع السياسات الملائمة أن يتحقق نمو اقتصادى سريع وأن يتحسن توزيع الدخل فى نفس الوقت . ومن أهم السياسات التى ساعدت على تحقيق هذه النتيجة ؛ البدء بالاصلاح الزراعى الذى أدى إلى اعادة توزيع الأصول (الثروة) ، فضلا عن تمكين الدولة من انتزاع الفائض الزراعى وتحويله لتمويل التصنيع ، والتركيز على الصناعات ذات الكثافة العالية فى استخدام عنصر العمل ، ونشر الصناعات جغرافيا وتوطين الكثير منها فى المدن الصغيرة والمناطق الريفية ، والعناية الفائقة بنشر التعليم مما ساعد على رفع مستوى دخول شرائح كبيرة من السكان وفتح آفاق الحراك الاجتماعى الصاعد أمامهم . وهذا الاقتران بين النمو الاقتصادى السريع والاتجاه لتقليل الفوارق الدخلية بين فئات السكان ليس مسألة حتمية واقعة لامحالة ، وانما هى مسألة اختيار وسياسات فى المقام الأول (٨٢) .

(و) وفرة الموارد المادية لاتغنى عن توفير المقومات المؤسسية والبشرية والاستقرار الاقتصادى والسياسى وحسن اختيار السياسات والجدية فى تنفيذها . فمن الثابت كما رأينا أن أموالا وفيرة قد تدفقت على تايوان فى صورة مساعدات أمريكية خلال الخمسة عشر عاما الاولى من تنميتها الحديثة . ولاشك ان هذه الأموال قد سدت فجوة ضخمة فى الموارد ومكنت تايوان من تحقيق نجاحات ماكان من

الممكن تحقيقها فى غياب هذا التدفق الغزير للمساعدات الخارجية . ولكن من المؤكد أيضا أن هذه الاموال قد أسفرت عن نتائج هامة فى مجال التنمية لأنها صبت فى وعاء قومى قادر على الاستفادة منها ومؤهل لحسن استخدامها ، ولولا ذلك لكانت هذه الأموال قد تبددت مثلما تبددت الأموال الوفيرة التى تدفقت على مصر فى السبعينات دون أن تترك أثرا ايجابيا على المسار الاقتصادى . ولاشك أن النجاح فى حالة تايوان قد ارتهن ، بالاضافة الى المساعدات الخارجية الوفيرة ، بالتصميم المبكر على تهيئة الاطار المؤسسى الملائم للتنمية (بتنفيذ الاصلاح الزراعى وتحويل الفائض الزراعى لتمويل التصنيع دون اهمال الزراعة ،وبسط سيطرة الدولة على عدد من المشروعات الاقتصادية الهامة التى كانت قائمة أو التى أنشأتها الدولة فى المجال الصناعى والمالى) .

كما أن هذا النجاح كان مرتبطا بتهيئة الاطار البشرى الملائم للتنمية (بالاهتمام الفائق بالتعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وتنمية القدرات المحلية فى مجال مواءمة التكنولوجيا المستوردة وابتكار تكنولوجيات جديدة) ، وبتوفير مناخ يتسم بالاستقرار الاقتصادى (من خلال سياسات صارمة لمكافحة التضخم وامتصاص السيولة الفائضة وسياسة سعر الفائدة الحقيقى الموجب كأداة لزيادة المدخرات). وأخيراً، فقد ارتبط الانجاز بالاستقرار السياسى (برغم غياب الديمقراطية) والوحدة الوطنية(التى ساعد على تحقيقها وجود الخطر الخارجى لتايوان وتأهبها للدفاع عن نفسها طول الوقت واعتبارها التقدم الاقتصادى ركيزة هامة من ركائز تحقيق الأمن القومى) . وقد مكن جو الاستقرار والتماسك الوطنى من استقرار السياسات والتخطيط لفترات طويلة والجدية فى تنفيذ هذه السياسات . كما ساعد على النجاح المرونة والقدرة السريعة على التكيف والعناية الكاملة باستقراء المستقبل وتحديد الصناعات ذات القابلية للتوسع مستقبلا (وقد تنبهت تايوان مبكرا لأهمية الصناعات الالكترونية مما ساعد على أن يكون لها مركز مرموق فى أسواق منتجات هذه الصناعات فيما بعد)، والاهتمام بدراسة الأسواق الخارجية ومتابعة التغير فى الأذواق والمرونة فى مواجهة طلبات هذه الأسواق دون التزام بمواصفات نمطية للجميع .

وليس المقصود بما تقدم التقليل من أهمية العناصر المادية فى التنمية . فهى مهمة ولاغنى عنها ، ولابديل لتوفير هذه الموارد من خلال الاتفاع بمعدلات الادخار المحلى حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار (حتى اذا توفرت المساعدات الخارجية). ولكن المقصود هو أن التنمية تقتضى أن تجد هذه الموارد البيئة الملائمة لحسن استخدامها والسياسات المناسبة لاستثمارها على خير وجه . واذا لم يحدث ذلك ، فلن تتحقق تنمية أو حتى نمو اقتصادى مهما كانت ضخامة هذه الموارد .

(ز) اذا كان تحقيق النجاح صعبا ، فان المحافظة على النجاح ليست أقل صعوبة . فالنجاح الذى حققته تايوان اصطدم بعقبات متعددة ، خاصة منذ أوائل السبعينات . منها الصدمة البترولية الأولى فى أواخر ١٩٧٣ والصدمة البترولية الثانية فى ١٩٧٩ ، والكساد العالمى فى أوائل الثمانينات . ومنها اجراءات الحماية فى أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، وظهور منافسين جدد لتايوان وباقى النمور الأربعة . ومنها تآكل الأساس الذى بنت عليه تايوان الميزة النسبية لصادراتها ، وهو رخص العمالة ، وغير ذلك من التحديات التى عرضناها فى (٤-٢-١) . وقد استطاعت تايوان تجاوز العديد من هذه العقبات بفضل ماتحلت به سياساتها من مرونة وقدرة على التكيف . ومازال من المتعين عليها أن تواجه تحديات تكنولوجية واجتماعية وسياسية جديدة على ماسبق بيانه . وسوف تتوقف قدرتها على استمرار النجاح على كيفية مواجهتها لهذه التحديات . والدرس الهام هنا هو أن التقدم الاقتصادى ليس مجرد قفزة تتحقق ويُطمأن بعدها لانطلاق الدولة على طريق التقدم ، وانما هى عملية مستمرة ومسيرة طويلة على طريق حافل بالمصاعب التى قد يمكن التنبؤ ببعضها بينما لايمكن التنبؤ بالبعض الآخر . وتتوقف القدرة على المحافظة على النجاح على اليقظة الدائمة والقدرة على التنبؤ بأكبر قدر من المصاعب ، والاستعداد المبكر لمواجهتها،أو لتفادى وقوعها إن كان ذلك ممكناً .

كلمة أخيرة :

والآن بعد ما استخلصنا عددا من الدروس المفيدة لمصر وغيرها من دول العالم الثالث التى مازالت تقف عاجزة أمام تحديات التنمية ، قد يقول قائل : إن هذه الدروس ليست سوى بديهيات . وهذا صحيح الى حد كبير . ولكن ما أكثر دول العالم الثالث التى تجاهلت هذه البديهيات ، ودفعت ثمن هذا التجاهل غالبا من لحمها الحى فى صورة أعباء مرهقة لخدمة الديون تتحملها الأجيال القادمة فضلا عن الجيل الحالى، وتبديد لمواردها دون مردود يذكر . ولذا فما أحرى هذا الفريق من دول العالم الثالث - وهو الأكثرية مع الأسف - أن يتمعن من جديد فى هذه البديهيات ، وما أحوجه الى أن يراعى هذه البديهيات بكل صرامة عند تصميم سياسات التنمية . واذا كان فضل دراسة حالة تايوان أنها ذكرتنا بما نسيناه أو تجاهلناه من بديهيات التنمية ، فانها ستكون حققت الغرض منها . ولكن فى الواقع أن الدراسة - علاوة على ذلك - حافلة بكثير من التفاصيل والحقائق الجديرة بالتأمل والتمعن ، ليس بغرض النقل والمحاكاة، وانما بغرض التعلم من خبرة الآخرين واستخلاص العبر من نجاحاتهم وإخفاقاتهم على السواء ، والاستفادة بذلك فى الكشف عن الطريق الخاص بنا لتحقيق مانصبو اليه من تقدم ورفعة لمصر والمصريين .

حواشي الفصـــل الأول

(١) تم تجميع المعلومات المقدمة فى هذا القسم من المصادر التالية ؛

a) Florence Elliott, A Dictionary of Politics, Penguin Books, 1969.

b) The Encyclopaedia Americana, 1961 edition.

c) The New Encyclopaedia Britannica, 15th edition, 1985.

d) Facts and Figures - The Republic of China on Taiwan, Kwang Hwa Pub. Co., Taipei, 2nd ed., 1989.

e) J.A. Mathieson (Principal Author), The Taiwan Development Experience and its Relevance to Other Countries, SRI International , SRI-Project No. IMC 8262, Kwang Hwa Pub. Co., Taipei, March 1988.

f) CETRA (China External Trade Development Council), Handy Economic and Trade Indicators, The Republic of China, 1988, Taipei, April 1989.

لاحظ أن غلاف المصدر الخامس اعلاه لايظهر عليه اسم المؤلف · وقد نسبنا هـــذا العمل الى المؤلف المذكور اعتماداً على ماورد فى مقدمته من ايضاحات ·

(٢) جزيرة أوكيناوا هى أكبر جزيرة فى مجموعة جزر الريوكو الواقعة جنوبى غـــرب اليابان بين جزيرة كيوشو اليابانية وجزيرة فورموزا · وهى ضمن ممتلكات اليابان إسميا · ولكن معاهدة السلام التى وقعتها اليابان فى سنة ١٩٥٢ جعلت السيـــادة الفعلية عليها للولايات المتحدة الأمريكية التى حولتها الى قاعدة عسكرية ذات شأن خطير فى غرب المحيط الهادى ·

(٣) تستخدم حكومة تايوان عدة أسماء رسمية تؤكد كلها على الانتماء الصينى لتايوان، أو اعتبار حكومة تايوان ممثلة للصين كلها ، مثل ؛

(أ) جمهورية الصين The Republic of China (ROC)

(ب) جمهورية الصين فى تايوان The Republic of China on Taiwan

(جـ) مديرية تايوان الصينية Taiwan Province of China

(٤) الحقيقة أن تايوان قد انسحبت من الأمم المتحدة منذ ١٩٧١ ، أى منذ أن بـــدأ التقارب الأمريكى الصينى . ومع ذلك فمازالت تايوان تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع ٢٣ دولة فى امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وافريقيا والشرق الأوســـط وجنوب المحيط الهادى وآسيا . كما أنها تحتفظ بمكاتب تمثيل وتعاون مع كثيـــر من الدول التى لاتعترف بها دبلوماسياً ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) أنظر تقريراً عن الأوضاع السياسية فى تايوان ، فى الاهرام ، ١٩٩١/٤/١٩ .

(٦) هذه الاحصاءات مستمدة من :

OECD Development Center, Latest Information on National Accounts of Developing Countries, No.21, OECD, Paris 1989.

(٧) البيانات المقارنة من مؤشرات التنمية الدولية فى : البنك الدولى : تقرير عـــن التنمية فى العالم ١٩٨٩ .

(٨) بيانات التضخم فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من :

Shirley Kuo, The Taiwan Economy in Transition, Westview Press, Boulder, Colorado, 1983, PP. 15-17.

(٩) البنك الدولى ، مرجع سبق ذكره .

(١٠) البيانات المذكورة فى هذه الفترة مأخوذة من : البنك الدولى : مرجع سبق ذكره ،

K.T. Li, "The economic transformation of the Republic of China, a model of Success", Industry of Free China, Nov. 1990; IMF, World Economic outlook, April 1988.

(١١) أنظر :

Tein-Chen Chou, "The Pattern and Strategy of industrialization in Taiwan: Specialization and offsetting Policy", The Developing Economies, Vol. 23, No.2, June 1985, PP. 138-157.

وتقاس مساهمة قطاع س فى تحقيق معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (ن٠م٠أ) كالتالى :
(معدل النمو فى ناتج قطاع س × نصيب قطاع س فى ن ٠م٠أ) ÷ معدل نمو ن٠م أ .

(١٢) البيانات المقارنة من : برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ ، مطبعة جامعة اكسفورد(الطبعة العربية) .

(١٣) البيانات المقارنة من : البنك الدولى مرجع سبق ذكره . أما البيانات الخاصة بتايوان فهى مأخوذة من جدول (٥) فى المتن .

(١٤) البيانات المقارنة من :

P.K. Liu, Ying-Chuan Liu and Hui-Lin-Lin Wu, "New technologies, industry and trade- The Taiwan experience,"Industry of Free China, Oct. and Nov. 1989.

(١٥) أنظر التحليل التفصيلى المبنى على قياس دوال الانتاج للقطاعات الزراعية والقطاعات غير الزراعية خلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٠ فى

Shirley Kuo, op.cit. (1983), PP. 223-241.

(١٦) البيانات المقارنة فى هذا القسم مأخوذة من البنك الدولى ، مرجع سابق ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مرجع سبق ذكره .

(١٧) قدر معامل جينى فى سنة ١٩٨٦ بنحو ٠ر٤٠ وتوجد تقديرات غير محددة التاريخ ولكنها منسوبة للفترة ٦٧ - ١٩٨٥ للبرازيل (٠ر٥٧) والمكسيك (٠ر٥٠) وهونج كونج (٠ر٤٥) وسنغافورة (٠ر٤٢) وسرى لانكا (٠ر٤٥) فى برنامج الامم المتحدة الانمائى، مرجع سبق ذكره ، جدول (١٦) من جداول مؤشرات التنمية البشرية . تقديرات معامل جينى لمصر مأخوذة من :

I.H. El-Issawy, "Interconnections between income distribution and economic growth in the Context of Egypt's economic development", in G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds), The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Holmes Meier, New York, 1982, P. 100.

(١٨) النسب المقارنة محسوبةمن البنك الدولى ، مرجع سبق ذكره ، جدول (٣٠) من جداول مؤشرات التنمية الدولية . ولمزيد من المقارنات فقد حسبنا من نفس المصدر النسب التالية :
اليابان ٣ر٤ فى ١٩٧٩ ، الدنمرك ٥ر٧ فى ١٩٨١ ، الولايات المتحدة ٥ر٧ فى ١٩٨٠، هونج كونج ٨ر٧ فى ١٩٨٠ ، بنجلاديش ٩ر٦ فى ٨١ - ١٩٨٢ ، كوريا الجنوبية ٥ر٩ فى ١٩٧٦ ، تايلاند ٩ر٨ فى ٧٥ - ١٩٧٦ ، تركيا فى ١٩٧٣ ، البرازيل ٣ر٣٢ فى ١٩٧٢ ، الارجنتين ٤ر١١ فى ١٩٧٠ ، ومصر ٣ر٨ فى ١٩٧٤ .

(١٩) حول اقتصاد الدول الصغيرة ، انظر المقالات الثلاثة التالية :

V. Galbis, "Ministate economies", B.A de Vries, "Industrial Policy in small developing countries", and B. Legarda, "Small island economies"; all in Finance and Development, Vol.21, No.2, July 1984.

(٢٠) البيانات مستمدة من :

Rong- I Wu, "Taiwan's Success in industrialization", Industry of Free China, Nov. 1985, and Kuo-Shu Liang and Ching Liang, "Taiwan's economic development and its implications for the Pacific- Asian Region", Industry of Free China, Sept. 1990.

(٢١) هذه التفسيرات مجمعة من عدة مصادر منها :

Mathieson, op. cit, PP. 24-25 and Facts and Figures, op. cit.

(٢٢) اعتمدنا في العرض التالى على المصادر التالية :

R. Grabowski, "Taiwanese economic development: An alternative interpretation", Development and Change, Vol.19,1988, PP. 53-67; I.H. El-Issawy,A critique of the capitalist strategy for agricultural development,INP memo.1038,(external) Cairo, July 1973, PP.22-26 (on Taiwan's experience); Mathieson, op.cit. PP.31.

(٢٣) ولكن لماذا كان الاحتلال اليابانى لتايوان مختلفا عن غيره من أشكال الاستعمار ، ولماذا كانت لتنمية القطاع الزراعى التصديرى نتائج محمودة على تنمية الجزيرة على خلاف ماهو معروف فى كثير من دول العالم الثالث الذى حدث لها نفس الشئ؟ ان الاجابة على هذا السؤال ليست قاطعة . فهى قد تكمن فى ان الاستعمار اليابانى لتايوان كان أقرب الى الاستعمار الاستيطانى ، بحيث اعتبرت اليابان أنها قد ابتلعت تايوان وضمتها الى ممتلكاتها الى الأبد . ونحن هنا أمام نموذج أقرب الى الاستعمار الاسرائيلى او استعمار جنوب افريقيا منه الى الاستعمار

الفرنسى للجزائر ، من جهة أخرى قد يفسر الامر بطبيعة الانتاج الزراعى فى الدولة المستعمرة ، وبوجه خاص طبيعة السلعة المنتجة واسلوب انتاجها · وهذا ماذهب اليه جرابوفسكى (مرجع سابق) اعتماداً على مقال نورث :

D.C. North, "Agriculture in regional economic growth", Journal of Farm Economics, Vol 41, 1949,

فعندما تكون السلعة التصديرية محصولا ينتج فى مزارع ضخمة (Plantations) تتطلب عمالة كثيرة غير ماهرة ويتميز الانتاج فيها بتزايد عائد السعة (أو وفورات الحجم الكبير) ، يؤول الدخل الكبير الى فئة صغيرة من أصحاب هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة · وفى هذه الحالة تتضاءل فرص نمو السوق المحلى للسلع المصنعة ، كما تقل الحاجة الى تطوير التعليم · أما عندما تكون السلعة التصديرية محصولاً نقدياً كالأرز ، ينتج فى عدد كبير من الوحدات المزرعية الصغيرة ويحتاج الى عمالة متعلمة نسبياً ، فضلاً عن استثمارات ضخمة فى النقل والتخزين وخدمات الموانئ وغيرها من ألوان رأس المال الاجتماعى ، فان الدخل الزراعى يتوزع على عدد كبير من المنتجين ، وبذلك يتسع السوق المحلى أمام المنتجات المصنعة ويكون هناك أثر مضاعف كبير على القطاعات غير الزراعية من الاقتصاد ، وذلك يعكس الوضع فى حالة انتاج محاصيل المزارع الضخمة كالشاى والبن والمطاط التى تتحول فيها تلك المزارع الى جيوب منعزلة عن بقية الاقتصاد ومرتبطة بصورة قوية بالعالم الخارجى، مما يؤدى الى ظهور الازدواجية فى الهيكل الاقتصادى عموماً ، بل وفى الزراعة نفسها ·

(٢٤) مما يذكر فى هذا الصدد ان الزراعة التايوانية كانت فى مستوى عال من التطور فى مرحلة مبكرة بالقياس الى كثير من الدول النامية · فقد بدأ استعمال الأسمدة الكيماوية فيها فى عام ١٩٠٥ ، قبل ان تستخدم فى اليابان · أنظر :

Mathieson, op.cit., p.32.

(٢٥) وذلك على عكس ماذهب اليه ثلاثة من المتحمسين الأشداء لنموذج تايوان فى التنمية فى كتابهم :

J.Fei, G. Ranis, and S. Kuo, Growth with Equity: The Taiwan Case, Oxford University Press, New York, 1979.

حيث يصفون الظروف الابتدائية التى انطلقت منها المسيرة الحديثة للتنمية فى تايوان بأنها "not too unfavourable"

أنظر فى النقد الشديد لهذا الرأى فى المقال التالى :

D.L. Chinn, "Growth, Equity, and Gini Coefficients: The case of Taiwan", Economic Development and Cultural Change, Vol. 30, no.4, July 1982, PP. 881-882.

(٢٦) وذلك طبقا لما جاء فى :

Paul Kuznets, "An East Asian model of economic development: Japan, Taiwan, and South Korea", Economic Development and Cultural Change, Vol.36, no.3, April 1988, Supplement,PP. 511-43.

بيانات المعونة التى نعتمد عليها هنا مستمدة من :

Mathieson,op. cit; K.T. Li, op.cit; S. Kuo (1983),op.cit; D.L. Chinn, op.cit;Facts and Figures, op.cit; Liang and Liang, Op.cit., and Tzong-Shian Yu,"Private capital formation and economic development: Lessons from the ROC experience", Industry of Free China, Dec. 1990.

(٢٧) أنظر فى هذا الشأن :

F.F. Chien, "The economic development of Taiwan, Republic of China-An economic success story", Industry of Free China, July 1989.

(٢٨) حول الجديد فى الظروف الدولية وعلاقتها بظاهرة الدول حديثة التصنيع ، راجع:

John Browett, "The newly industrializing countries and radical theories of development", World Development, Vol. 13, no.7, 1985, PP. 789-803.

(٢٩) وسوف نعتمد فى وصف عملية الاصـــــلاح Mathieson,op.cit.,P. 33
الزراعى وآثارها على ماجاء فى هذا المصدر ، وكذلك على ماجاء فى :

Grabowski, op.cit.; Chinn, op.cit; Kuo (1983), op.cit., chapter 3, and Chih-Ming Ka and Mark Selden, "Original accumulation, equity, and late industrialization: The cases of socialist China and capitalist Taiwan", World Development, Vol. 14, no. 11/12, 1986.

(٣٠) لمزيد من التفصيل حول هذه النقاط يرجع الى :

Ka and Selden, op.cit.

(٣١) يذكر جرابوفسكى (مرجع سابق) ان معدل تبادل السماد بالأرز قد ظل فى صالح السماد طوال الخمسينات والستينات .

(٣٢) بيانات السكان من : Liang and Liang, op.cit.

(٣٣) أنظر فى تأييد هذا الرأى :

K. Ohno and H. Imaoka, "The experience of dual-growth: Korea and Taiwan", The Developing Countries, Vol.25, no.4, Dec. 1987; Chi-ming Hou, "Relevance of the Taiwan model of Development," Industry of Free China, Feb. 1989; and Rong-I Wu, op.cit.

(٣٤) طبقا لنظام الرقابة على الصرف المطبق منذ ١٩٤٩ ، كانت كل المتحصلات بالنقد الأجنبى تسلم أى تباع للبنك المركزى ، ولم يكن مسموحاً للافراد بتحويل أكثر من خمسة آلاف د. أ . فى السنة . وقد ظلت الرقابة على النقد سارية حتى عام ١٩٨٧ عندما تقرر اعطاء المقيمين الحق فى الاحتفاظ بالنقد الأجنبى واستخدامه كما يشاؤون ، والسماح للأفراد والشركات بتحويل مبلغ لايزيد عن خمسة ملايين د. أ . للخارج كل سنة ولأى غرض . أنظر :

IMF, World Economic Outlook, April 1988.

(٣٥) منهم على سبيل المثال : Hou, op.cit ; Wu, op.cit

(٣٦) وردت هذه الاحصاءات فى : Ho, op.cit.

(٣٧) Li, op.cit.

(٣٨) طبقا للبيانات التى أوردها Wu, op.cit. عن سنة ١٩٧٢ عن ثلاث مناطق حرة فى تايوان كان الاستثمار لكل عامل فى هذه المناطق فى حدود ١٧٪ - ٢٨٪ من المتوسط العام للصناعة التحويلية ، كما كان متوسط الأجر فيها فى حدود ٥٦٪ - ٧٢٪ من متوسط اجر العامل فى قطاع الصناعة التحويلية ككل .

(٣٩) Ohno and Imaoka, op.cit.

(٤٠) أنظر : نفس المصدر . وفى دراسة أخرى لثلاثة من الكتاب لم يمكن العثور على أثر معنوى لنمو الصادرات على نمو الناتج القومى الاجمالى فى تايوان ، بل ولم تستطع الدراسة العثور على تفسير للنمو فى الناتج القومى الاجمالى برغم الالتجاء الى عوامل تفسيرية معقولة مثل الاستثمار الأجنبى ودور الدولة ونمو الصادرات . ومن جهة أخرى ثبت فى هذه الدراسة أن النمو فى الصادرات قد تأثر بالنمو فى الناتج القومى الاجمالى - الى جانب الاستثمار الأجنبى وتدخل الدولة . أنظر :

S. Chan, C. Clark, and D. Davis, "State entrepreneurship, foreign investment, export expansion, and economic growth- Granger cousality in Taiwan's development", Journal of Conflict Resolution, Vol.34, no.1, March 1990, PP.102-129.

(٤١) الاشارة هنا الى الدراسة التالية :

Peter Chow, "Output effect, technology change, and labour absorption in Taiwan, 1952-1986", Economic Development and Cultural Change, Vol. 39, no.1, Oct.1990, PP. 77-88.

(٤٢) أنظر فى هذا الشأن :

Yhi-Min Ho, "The Production structure of the manufacturing sector and its distribution implications- The case of Taiwan", Economic Development and Cultural Change, Vol.28, no.2, Jan. 1980.

وتشير البيانات المتاحة إلى أنه مازال هناك دور هام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فى تايوان فى كل من الانتاج والتصدير . ففى سنة ١٩٨٦ كان أكثر من ٩٨٪ من المنشآت الصناعية يشغل أقل من ٣٠٠ عامل ، وكان ٤٨٪ منها يشغل ٥ عمال أو أقل . وقد أسهمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو ٣٠٪ من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة التحويلية ، وصدرت جانباً كبيراً من انتاجها للاسواق الخارجية . انظر :

Y.C. Park, "Development lessons from Asia: The role of government in South Korea and Taiwan", American Economic Review, Vol.80, no.2, May 1990, PP.118-121

(٤٣) راجع : Galenson, op.cit, and Kuznets, op.cit

(٤٤) Hou, op. cit.,P.26.

(٤٥) البيانات المستخدمة فى هذه الفقرة مستمدة من :

CETRA, op.cit.; Liu, Liu and Wu, op.cit.

(٤٦) حتى عام ١٩٨١ كانت الحكومة تمنح إعفاءً ضريبياً على الفائدة على الودائع لأطو ل من سنتين . ومنذ عام ١٩٨١ هناك إعفاء من ضريبة الدخل على الفوائد وعائد الاوراق المالية بحد أقصى ٣٦٠ ألف دولار تايوانى جديد فى السنة .ويقدر أن ٩٠٪ من دافعى الضرائب يستفيدون من هذا الاعفاء . أنظر :

Hou, op.cit.,P.26.

(٤٧) Kuznets, op.cit., P.521

(٤٨) نفس المصدر ، ص ٥٢٣ .

(٤٩) Park, op. cit., and Mathieson, op.cit,p.22

(٥٠) Yu, op. cit, P.9.

(٥١) يذكر Wu (مرجع سابق) أن ٥٠٪ من الاستثمارات الصناعية الأمريكية فى تايوان خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٨٢ قد اتجهت لصناعة الاجهزة الاليكترونية والكهربائية . وقد تبين أن معامل رأس المال للعمل فى هذه الصناعة كان أقل معامل فى القطاع الصناعى كله . كما تبين ان هذا المعامل كان منخفضاً فى المشروعات المملوكة للامريكيين فى هذه الصناعة بالمقارنة بالمتوسط القومى لهذا المعامل فى الصناعات الاليكترونية والكهربائية .

(٥٢) حول بعض جوانب التعليم والتدريب ، راجع :

Galeuson, op.cit., Hou, op.cit.,

(٥٣) معلومات فى هذه الفقرة والفقرات التالية مأخوذة من :

Liu, Liu and Wu, op.cit; Mathieson, op.cit., D.Keesing, The Four Successful Exceptions, UNDP-World Bank Trade Expansion Program, Occasional Paper no.2, Sept.1988, and C.J. Dahlman and B. Ross-Larson,"Managing technological development: lessons from the Newly Industrializing Countries", World Development, Vol.15,no.6, 1987, PP. 759-775.

(٥٤) Park, op.cit

(٥٥) يركز Chinn (مرجع سابق) تركيزاً شديداً على فرص الحراك الاجتماعي الصاعد ، ويعتبر أن هذا العامل لم ينل مايستحقه من اهتمام فى مجال تفسير النمو الاقتصادى السريع فى تايوان ٠

(٥٦) Kuznets , op.cit

(٥٧) Mathieson, op. cit., PP. 66 - 67.

(٥٨) نفس المصدر ، ص ٢ ٠

(٥٩) Ka and Selden, op.cit والمقصود بالمرحلة الأولى للتنمية عند الكاتبان هى المرحلة من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٧ فى الصين ، والمرحلة من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٠ فى تايوان ٠ وأوجه الشبه المذكورة بين سياسات الصين وتايوان خلال المرحلة الأولى للتنمية لاتنفى وجود أوجه اختلاف حصرها الكاتبان فى ان الصين لجأت الى التجميع الزراعى بينما لم تلجأ له تايوان ، وفى اختلاف الوزن النسبى لكل من الوسائل المباشرة والوسائل غير المباشرة للتدخل فى انتزاع الفائض الزراعى ٠ وهى فوارق ترجع فى رأى الكاتبين الى اختلاف مرحلة التطور الاقتصادى التى تم البدء فيها واختلاف التفضيلات أو الميول السياسية والايديولوجية فيما بين الدولتين ٠

(٦٠) Park, op. cit.

(٦١) Chinn, op.cit., P. 882.

(٦٢) منهم شيرلى كيو ، وهى من مؤلفى الكتاب المشار اليه فى هذه الفقرة ٠ أنظر :
S.W.Y. Kuo, "Economic Development of the Republic of China on Taiwan", Address delivered at the International Conference on Agricultural on the Road to Industrialization, Taipei, Sept. 1990.

(٦٣) D. Keesing, op.cit., P.4٠

(٦٤) الاقتباس وجانب من المعلومات فى هذه الفقرة من Galeuson , op. cit., PP 391. نسبة العمالة النسائية الى جملة المشتغلين CETRA, op. cit, فى ١٩٨٧ من : P.4.

(٦٥) معلوماتنا حول هذه الامور مأخوذة من مواضع متفرقة من مقال Galeuson, op.cit.

(٦٦) Kuznets, op.cit. PP.527-9 ومع ذلك فان كوزنتس يقرر أن حرية أسواق العمل كانت بلا شك ضرورية ، وإن لم تكن كافية ، للامتصاص السريع للعمالة وللزيادة الكبيرة فى الاجور والارتفاع فى نسبة العمالة ذات النوعية الراقية فى الدول الثلاث (تايوان - كوريا الجنوبية - اليابان). كما أن أحوال العمال ورفاهتهم قد تحسنت بمضى الزمن بأكثر مما كان متصوراً باستخدام أى توليفة من التدخل الحكومى والعمل النقابى (نفس المصدر ، ص ٥٢٩)

(٦٧) أنظر مثلاً : John Browett, op.cit. حيث يطلق لفظ Super exploitation على ظروف العمال فى هذه الدول .

(٦٨) المعلومات الواردة فى هذه الفقرة والفقرة التالية عن المعونات الامريكية لتايوان مستمدة - Mathieson, op.cit., PP. 47-9 and PP.64

(٦٩) فى تقرير لجريدة الاهرام عن تايوان عن الأوضاع السياسية فى تايوان ذكر أن مظاهرة تضم أكثر من عشرين ألف شخص ظلت تجوب شوارع العاصمة تايبيه لمدة خمسة عشر ساعة فى ١٧ أبريل ١٩٩١ . وقد حصلت بعدها المعارضة على تنازل هام من جانب الحكومة يتمثل فى وقف نشاط ثلاث ادارات حكومية سرية مسئولة عن الامن العام بحلول عام ١٩٩٣ . كما ذكر هذا التقرير أن جلسات البرلمان أصبحت تتسم بالتوتر الشديد . ومن مظاهر ذلك أنه قبل خروج تلك المظاهرة الى الشوارع بأسبوعين وصلت حدة الخلاف بين الحكومة والمعارضة حول الأساليب اللاديمقراطية للحكم وادارة جلسات البرلمان الى درجة قيام أحد النواب المعارضين بصفع رئيس البرلمان ، والى قيام المشاجرات بين نواب المعارضة ونواب الحكومة واحتدامها لدرجة الضرب بالاحذية . أنظر : الاهرام ، عدد ١٩ ابريل ١٩٩١ .

(٧٠) Facts and Figures, op.cit.

(٧١) IMF, op.cit., PP. 81-83.

(٧٢) المعلومات فى هذه الفقرة والفقرة التالية لها من : Li, op. cit.

(٧٣) Liang and Liang, op. cit.

(٧٤) J.E. Spero, The Politics of International Economic Relations, Unwin Hyman, London, 4th ed., 1990, PP. 219 - 222.

(٧٥) Mathieson, op.cit.,P. 23

(٧٦) قمنا بتجميع المقترحات فى هذه الفقرة والفقرة التالية من مصادر متعددة سبق ذكرها ، وخاصة :

Mathieson; Liang and Liang; Hou; Chien; Kuo (August 1990 and September 1990); and Li.

(٧٧) IMF, op. cit.

(٧٨) هذه المعلومات مستمدة من نفس المصادر المذكورة فى حاشية (٧٦) .

(٧٩) ومع ذلك فقد كان ٤٨٪ من الانفاق الحكومى يوجه الى أغراض الدفاع فى عام ١٩٨٢ . المصدر :

Kuznets, op.cit., p.25.

(٨٠) أنظر فى هذا الشأن :

Kuznets, op.cit., PP. 535-; W.R. Cline, "Can the East - Asian Model of Development be generalized?, World Development, Vol. 10, No.2, 1982, PP. 81-90; G. Ranis, "Can the East-Asian Model of Development be generalized?- A Comment", World Development, Vol.13, No. 4, 1985, PP. 543-545; W.R. Cline, "Reply", World Development, Vol.13, No.4, 1985, PP. 547-548.

(٨١) وهذه من الدروس الهامة التى يؤكد عليها تقرير لجنة الجنوب الصادر فى عـــام ١٩٩٠ . أنظر :

The South Commission, The Challenge to the South, The Report ot the South Commission, Oxford University Press, 1990, PP. 96-99.

(٨٢) وهذا هو ما انتهى اليه بحثنا حول العلاقة بين النمو والتوزيع . انظر :

I.H. El-Issawy, "Interconnections.....", op. cit.

الفصل الثانـــــــي

الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافـــــــورة
والدروس المستفادة منها لمصـــــــر

الفصل الثاني *

الخبرة التنموية لهونج كونج وسنغافورة
والدروس المستفادة منها لمصر

نموذج دولة المدينة

تمهيد

جذب النمو السريع والباهر الذي تحقق في هونج كونج وسنغافورة (بالاضافة الي كوريا الجنوبية وتايوان ، والذين يشكلون معا مجموعة النمور الأربعة) اهتماما واسعا لدي الكتاب والمفكرين والمنظمات الدولية . وقد خلق هذا الاهتمام جدلا فكريا واسعا حول نموذج التصنيع بقيادة الصادرات أو التصدير الذي يقود التصنيع (+) أو الاقتصادات ذات التوجه التصديري (++). وكان مثار الاهتمام راجعا الي السرعة النسبية التي حققت بها هاتان الدولتان تلك المعدلات المرتفعة في الاستثمار والتصنيع والتصدير ، وتغيير بنيان الانتاج المحلي فيهما ، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخل والناتج والتوظف . ويرجع مثار الاهتمام أيضا ، الي ذلك الاعتقاد الذي نشأ حول اعتبار هاتين التجربتين (بالاضافة الي نموذج كوريا الجنوبية وتايوان) كنماذج ناجحة يمكن تكرارها واحتذائها في دول نامية أخري . كما شاع أيضا ، ان نجاح هاتين التجربتين يعود أساسا الي الانفتاح التام من جانب هذه الدول علي العالم الخارجي ، وانتهاجها سياسات ليبرالية وانحصار دور الدولة في أضيق الحدود . وعليه ، فان السعي لاحتذاء هاتين التجربتين من جانب الدول النامية الأخري يتطلب انتهاج هذا الانفتاح وتلك السياسات ، خاصة وأن انجازات هاتين التجربتين (في مجال التصنيع والتصدير وزيادة مستوي الدخل) تفوق كثيرا انجازات الدول النامية الأخري التي توافرت لها موارد طبيعية أكثر وموارد مالية أضخم .

والهدف الذي سيسعي اليه هذا الفصل ، هو تحليل هاتين التجربتين لمعرفة عوامل النجاح التي ربطت خلفهما وما أحاط بهما من سياسات اقتصادية . وهو أمر مطلوب لاثراء المعرفة العلمية ، بدلا من الاكتفاء بالمؤشرات العامة الايجابية . كما أن المعرفة العلمية هنا ، فضلا عن الوقوف علي السياق التاريخي الذي انبثقت فيه هاتان التجربتان ، سيمكننا من أن نجيب علي هذا التساؤل ، وهو : هل يمكن حقا تكرار هاتين التجربتين في بلاد العالم الثالث ؟ ثم ماهي الدروس العامة المستفادة التي يمكن استخلاصها من تلك التجارب ،

---

* كتب هذا الفصل د. رمزي زكي .

(+) Export-led industrialization (++) Export-Oriented economies

ويمكن أن تشكل مبادئ عامة يمكن الافادة منها فى صنع سياسات التنمية في مصر ؟ ٠

وقد يتساءل القارئ ؛ لمادا أدمجنا تجربة هونج كونج وسنغافورة في اطار واحد للتحليل ٠ والحق أن ذلك يعود الي الأسباب التالية ؛

أولا ؛ أن كلا من هونج كونج وسنغافورة يتشابهان في أن كلا منهما يندرج تحت مايسمي بدولة المدينة (+) ٠ فالدولة هنا ليست الا مدينة فى الواقع سواء صغرت أو كبرت ٠

ثانيا ؛ أن كلا من هونج كونج وسنغافورة قد خضع للاستعمار البريطاني ٠ ولاتزال هونج كونج مستعمرة بريطانية مؤجرة من الصين حتي عام ١٩٩٧، كما أن سنغافورة حصلت علي استقلالها عام ١٩٦٥ فقط ٠

ثالثا ؛ أنهما يتسمان بفقرهمافي الموارد الطبيعية وبغياب شبه كامل للقطاع الزراعي ٠

رابعا ؛ أنهما يعتبران من الدول ذات الحجوم السكانية الصغيرة ٠ فسكان هونج كونج لايتجاوزون ٥ ملايين نسمة ، بينما لايزيد عدد سكان سنغافورة عن ٢ر٦ مليون نسمة ٠

خامسا ؛ أنه من الناحية التاريخية كانت هونج كونج وسنغافورة مجرد محطات للتجارة الخارجية ، نظرا لشهرة موانيهما وباعتبارها مناطق حرة ٠ ومازال قطاع التجارة الخارجية يلعب فيهما حتي الآن دورا استراتيجيا ٠

سادسا ؛ أن سرعة نموها قد بانت بشكل واضح خلال نفس الفترة (وهي فترة الستينات والسبعينات)، ومعدلات الانجاز فيهما تكاد تتشابه ٠ كما أنهما يندرجان في شريحة واحدة من حيث متوسط دخل الفرد ٠ فمتوسط دخل الفرد في هونج كونج قد وصل الي ٩٢٢٠ دولارا ، وفي سنغافورة ٩٠٧٠ دولارا في عام ١٩٨٨ (×) ٠

سابعا ؛ يضاف الي ماتقدم أن المشكلات الى تواجهها كل من هونج كونج وسنغافورة في المرحلة الراهنة تكاد تكون متشابهة ، وان تباينت آفاق الحلول تبعا لاختلاف الوضع السياسي فيهما ٠

(+) City - State

(×) عندما يكون التمييز هو الدولار ، فان المقصود هو الدولار الامريكى ، مالم يذكر خلاف ذلك ٠

١ - اطلالة سريعة علي الجوانب الجيوبوليتيكية لهونج كونج وسنغافورة

١-١ هونج كونج

تقع هونج كونج جنوب شرق الصين ، مجاورة لمقاطعة كوانتونج . وعاصمتها فكتوريا التي تقع في جزيرة هونج كونج ومساحتها الكلية ١٠٢١ كيلو مترا مربعا . وهي تتألف من جزيرة هونج كونج (٨٣ كيلو مترا مربعا) التي نزلت عنها الصين عام ١٨٤٢ ، وشبه جزيرة كولون (٨ كيلو مترات مربعة) التي ضمت للمستعمرة عام ١٨٦٠، والمقاطعات الجديدة (٩٣٠ كيلو مترا مربعا) التي تضم مساحة من الأرض الصينية المطلة علي خليج ميرز، فضلا عن مجموعة صغيرة من الجزر [١] . وموقع هونج كونج الجغرافي له - علي هذا النحو أهمية جيوبوليتكية كبيرة . فهي تقع علي مشارف الصين من جهة، ولاتبعد كثيرا عن طوكيو (اليابان) أو مدينة سدني (استراليا) من جهة أخري . وهي بذلك تعتبر موقعا استراتيجيا هاما فيحوض المحيط الهادى .

وقد احتل رجال البحرية البريطانية هونج كونج في ٢٦ يناير ١٨٤٠ علي أثر حرب الأفيون التى شنها البريطانيون علي الصين لمنع تهريب المخدرات منها . وأصبحت مستعمرة لبريطانيا ، وتحولت آنئذ الي مركز تجاري دائم للتجارة والتهريب تحت قيادة شركة جاردين ماتيسون البريطانية . ثم اضطرت الحكومة الصينية التي كانت تحكم في عام ١٨٤٢ أن تتنازل عنها لبريطانيا . وطبقا للاتفاقية التي وقعت عام ١٨٦٠ تمكنت بريطانيا من الاستيلاء علي مقاطعة كولون ، ثم أستأجرت المقاطعات الجديدة لمدة ٩٩ عاما . وخلال الحرب العالمية الثانية ، استولت اليابان علي هونج كونج في ديسمبر ١٩٤١. ولكن بريطانيا نجحت فياستردادها عقب الحرب .

وهونج كونج فقيرة عموما في مواردها الطبيعية . والزراعة لاتقوم بدور يعتد به فيها ، وان كانت تزرع الأرز بكميات قليلة . وهي تعتمد علي الصين الشعبية في تدبير معظم غذائها، بل ومياه الشرب أيضا . وتتميز تاريخيا بانها كانت (وماتزال) ميناء حرا تلتقى عنده تجاره الشرق والغرب . وهي مركز هام لتهريب المخدرات والأسلحة، ونقطة جذب للأموال المهربة . وبها مركز مالي عالمي يشتهر بدرجة عالية من الحرية والتساهل. كما أنها مركز عالمي لتجارة الذهب ، حيث أن سدس انتاج العالم من الذهب الذى ينتج خارج الدول الاشتراكية يتم تسويقه عبر هونج كونج . بالاضافة الى مايوجد بها من بورصة عالمية للماس .

وقد بلغ عدد سكانها حوالي ٥ر٧ مليون نسمة في عام ١٩٨٨ [٢] ، ومعظمهم من الصينيين. واللغة الشائعة هي الانجليزية ، وان كانت اللغة الصينية لاتزال مستخدمة . والعملة

الوطنية هي دولار هونج كونجي . ونظام الحكم فيها يخضع للادارة الاستعمارية البريطانية. فحاكمها العام انجليزى ، تعينه ملكة المملكة المتحدة والسلطة التشريعية والتنفيذية فيها بيد الادارة المدنية التي يخضع تعيين أعضائها للسلطة البريطانية ولايختارون عن طريق الانتخاب المباشر .

١-٢ سنغافورة

اما سنغافورة ، فتقع في الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو . وهي تتألف من جزيرة سنغافورة والجزر الصغيرة المحيطة بها (٥٨ جزيرة) ومساحتها الكلية في حدود ألف كيلو متر مربع . وقد وقعت سنغافورة في عام ١٨١٩ تحت الاحتلال البريطانى. وخلال فترة مابين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) كانت سنغافورة أعظم قاعدة عسكرية لبريطانيا . وأثناء الحرب العالمية الثانية وقعت سنغافورة تحت الاحتلال اليابانى في أعقاب حملة الملايو في فبراير ١٩٤٥. وحينما حاول الحزب الشيوعى في يونيو ١٩٤٨ السيطرة بالقوة على سنغافورة والملايو أعلنت حالة الطوارئ في البلاد وقد استمرت هذه الحالة اثنى عشرة عاما . وفي عام ١٩٥٩ نالت سنغافورة الحكم الذاتى. وخلال الفترة مابين ١٩٦٣ و١٩٦٥ أصبحت عضوا في الاتحاد الماليزى . ولكنها خرجت من هذا الاتحاد في ٩ أغسطس ١٩٦٥ ، وأصبحت جمهورية مستقلة ، وعضوا بهيئة الأمم المتحدة، وعضوا في الكومنولث البريطانى منذ ١٥ أكتوبر ١٩٦٥. ونظام الحكم فيها رئاسى جمهورى(٣).

وقد وصل عدد سكان سنغافورة الي ٢ر٦ مليون نسمة في ٣٠ يونيو ١٩٨٨ . وهم يتزايدون بمعدل ١ر٥٪ سنويا ، ويتألف أغلب السكان من الصينيين (٢ر٠١ مليون نسمة أى بنسبة ٧٧ر٣٪) والباقى يتألفون من جنسيات تنتمي الي الهند والباكستان وبنجلاديش وسيرى لانكا . واللغة الوطنية هى اللغة الملايوية والتعامل الاداري يتم بالانجليزية . ومن حيث الموارد تعتبر سنغافورة من الدول شحيحة الموارد . ولكن يوجد بها قليل من المزارع والغابات . وهي تنتج المطاط وجوز الهند(٤) . كما تتميز حاليا بأنها مركز مالى عالمى (بورصة متطورة ، شبكة واسعة من البنوك الأجنبية دولية النشاط ، سوق للعقود الآجلة .. الي آخره) . ويتسم اقتصادها بوجود قطاع هام للخدمات التجارية والانتاجية (الاستشارات الهندسية ، المقاولات ، خدمات الموانئ ، مكاتب البحث والتطوير..).

ومهما يكن من أمر ، فانه نظرا للموقع الجيوبولتيكى شديد الاهمية ، لكل من هونج كونج وسنغافورة ، فقد أثرت عوامل الاستقطاب الدولى والحرب الباردة فى اتجاهات تطورهما . فبحكم موقعهما القريب من الدول الاشتراكية ، يعتبران من أكثر الدول التى

تلقت معونات مالية وفنية وعسكرية من قبل الدول الرأسمالية الصناعية (يشاركهما فى ذلك كوريا الجنوبية وتايوان) . وهو الأمر الذي كانت له أهمية لاتنكر فى نموهما، وبالذات في المراحل الأولي للانطلاق في الخمسينات والستينات .

٢ - النمو الاقتصادي لهونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٨

٢-١ نظرة اجمالية

نظرا لندرة الموارد الطبيعية في كل من هونج كونج وسنغافورة ، فانهما يعتمدان اعتمادا كبيرا علي التجارة الخارجية. وكان التحدي الأساسى الذي واجه هاتين التجربتين منذ البداية هو : كيف يمكن زيادة الصادرات الي مستوي كاف لتدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات ؟ وتشمل الواردات المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد الخام والطاقة والسلع الانتاجية ؟ هذا التحدى الأساسى ترتبت عليه حقيقة جوهرية انعكست على صناعة كل السياسات الاقتصادية التى حكمت مسيرة النمو الاقتصادى فيهما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى أن معدل نمو الصادرات يجب أن يستمر في الارتفاع عبر الزمن حتى يمكن للنمو الاقتصادى أن يتحقق ولمستوى المعيشة أن يرتفع . ومن هنا حرص صناع السياسة الاقتصادية في هاتين التجربتين علي احداث تغيير سريع في البنيان الاقتصادى حتى يمكن بلوغ الانتصار على التحدى الأساسى الذى فرضه شح الموارد الاقتصادية فيهما .

وقد حققت كل من هونج كونج وسنغافورة نموا باهرا ، وشبه مستمر، خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ كما يظهر من جدول(١) . وكانت ذروة هذا النمو ، مقاسا بمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى قد تحققت فى عقد الستينات . فخلال هذا العقد حققت هونج كونج نموا فى ناتجها المحلى الاجمالى بمعدل ١٠٪ سنويا. بينما بلغ هذا المعدل فى حالة سنغافورة ٨ر٨٪ . هي من أعلى المعدلات التى تحققت فى العالم خلال هذا العقد. وخلال ذلك العقد أيضا شهدت سائر قطاعات الاقتصاد القومى فى سنغافورة معدلات نمو مرتفعة، كان أعلاها فى قطاع الصناعات التحويلية (١٢٪ سنويا). وقد تركزت جهود التصنيع على تنمية وتطوير فروع الصناعات الكهربائية الاليكترونية والكيميائية ومنتجات الصناعات المعدنية . (ولم تتوافر لنا بيانات النمو القطاعى لهونج كونج خلال هذا العقد).

وقد انخفضت معدلات النمو قليلا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٦ر٨٪ فى هونج كونج وحوالى ٨ر٨٪ فى سنغافورة . ومع ذلك فقد كانت هذه من أعلى المعدلات آنئذ فى مجموعة الدول النامية . وكان ذلك راجعا لارتفاع أسعار النفط وكثير من المواد الخام والغذائية التى تستوردها هاتان الدولتان ،

جدول رقم (١)

متوسط معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى وللقطاعات الاقتصادية

المختلفة للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨

فى هونج كونج وسنغافـــــوره

(نسب مئوية)

الفترة والدولـــــة	الناتج المحلى الاجمالـــى	الزراعـــة	الصناعـــة	الصناعـــة التحويلية	الخدمات
هونج كونج					
١٩٦٠ - ١٩٧٠	١ر٠	...	...	....	...
١٩٧٠ - ١٩٧٧	٨ر٢	- ٢ر٠	٦ر٨	٦ر٣	٩ر٦
١٩٨٠ - ١٩٨٨	٧ر٣	...	...	...	...
سنغافوره					
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٨ر٨	٥ر٠	١٢ر٦	١٣ر٠	٧ر٧
١٩٧٠ - ١٩٧٧	٨ر٦	١ر٦	٨ر٦	٩ر٠	٩ر٥
١٩٨٠ - ١٩٨٨	٥ر٧	- ١ر٥	٤ر٥	٤ر٨	٦ر٦

المصادر والملاحظات

(..) تعنى أن المعدل صفر أو البيانات غير موجودة

بيانات الفترتين (١٩٦٠-١٩٧٠) و (١٩٧٠-١٩٧٧) مصدرها :

World Bank; World Development Report 1979,p.129

وبيانات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ومصدرها :

World Bank; World Development Report 1990, p. 181.

جدول رقم (٢)

تطور متوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨

في هونج كونج وسنغافوره

الفترة والدولة	متوسط دخل الفرد بالدولار	متوسط معدل نمو دخل الفرد
هونج كونج		
١٩٧٧	٢٥٩٠	
١٩٨٨	٩٢٢٠	
متوسط للفترة ٦٠-١٩٧٧		٦ر٥
متوسط الفترة ٦٥-١٩٨٨		٦ر٣
سنغافوره:		
١٩٧٧	٢٨٨٠	
١٩٨٨	٩٠٧٠	
متوسط الفترة ٦٠-١٩٧٧		٧ر٥
متوسط الفترة ٦٥-١٩٨٨		٧ر٢

المصادر والملاحظات :

بيانات ١٩٧٧ والفترة ٦٠-١٩٧٧ مصدرها :

World Bank , World Development Report 1979,P.127

وبيانات عام ١٩٨٨ والفترة ٦٥-١٩٨٨ ومصدرها :

World Bank , World Development Report 1990,P.179

والى تأثير الكساد العالمي الذي بدأ فى عام ١٩٧٣ ، حيث أدى ذلك الى تباطؤ النمو فى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ (٥) . وقد سجل قطاع الخدمات فى هونج كونج (خدمات النقل والشحن والتأمين والاتصالات والبنوك وخدمات السفن..) أعلى معدل ، حيث وصل الى ٩ر٦٪ ، تلاه في ذلك معدل نمو الصناعة(٨ر٦٪) . أما القطاع الزراعى ، فقد سجل نموا سالبا ، قدر بحوالى -٢ر٠٪ سنويا . ونفس هذه الصورة تقريبا، تحققت أيضا فى اتجاهات النمو القطاعى فى سنغافورة فى السبعينات ، حيث كان ترتيب معدلات النمو القطاعية كالتالي : ٥ر٩٪ في الخدمات ، ٩٪ في الصناعات التحويلية ، ١ر٦٪ في الزراعة .

أما خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ، حيث بدأت تظهر بعض المتاعب والصعاب الداخلية والخارجية (سوف نتعرض لها فيما بعد) فقد انخفضت معدلات النمو السنوية المتوسطة فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من هونج كونج وسنغافورة الي ٣ر٧٪ و٥ر٧٪ علي التوالى. ومع ذلك ، ظلت هذه المعدلات من أعلي المعدلات داخل مجموعة الدول النامية . واستمرت صورة النمو القطاعية - تقريبا - بنفس أوضاعها خلال الفترة السابقة .

ترتب على هذا النمو الاقتصادى المرتفع الذى حققته هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة المذكورة ، أن قفز متوسط دخل الفرد فيهما قفزة هائلة كما يتضح فى جدول(٢) . فقد ارتفع هذا المتوسط من ٢٥٩٠ دولارا فى هونج كونج فى عام ١٩٧٧ الى ٩٢٢٠ دولارا فى عام ١٩٨٨ ، مسجلا فى ذلك زيادة قدرها ٢٥٦٪ ، ومعدل نمو سنوى حوالى ٤ر٦٪ . أما فى سنغافورة ، فقد قفز هذا المتوسط من ٢٨٨٠ دولارا الى ٩٠٧٠ دولارا على التوالى خلال نفس الفترة وبزيادة قدرها ٢١٥٪ ومعدل نمو سنوى حوالى ٣ر٧٪ . وسجلت هونج كونج وسنغافورة بذلك أعلى متوسط لدخل الفرد فى سائر مجموعة دول العالم الثالث (باستثناء الدول المصدرة للنفط).

٢-٢ تغيير هيكل الانتاج المحلي

هذا النمو المرتفع الذى حققته هونج كونج وسنغافورة فى ناتجهما المحلى الاجمالى وفى متوسط دخل الفرد خلال الفترة المشار اليها ، كان محصلة للتغيرات البنيانية التى حدثت فى هيكل الناتج المحلى، أى محصلة للعوامل التى تدخل فى تركيبة هذا الناتج. فالنمو السريع ، أو التباطؤ ، الذى يحدث فى قطاع ما من القطاعات المحلية مايلبث أن ينعكس فى اتجاهات نمو هذا الناتج . وقد سبق أن أشرنا الي أن هونج كونج وسنغافورة تختلفان عن البلاد النامية الأخرى من حيث شح الموارد الطبيعية فيهما، ومن ثم فهما لم يعتمدا على انتاج وتصدير المواد الخام . كما أن الوزن النسبى للزراعة فيهما ضئيل جدا. من هنا أصبح تنشيط وتنمية القطاعات الأخرى، وبالذات الصناعة والخدمات، هما محور جهود التنمية والسياسات الاقتصادية .

وتجدر الاشارة الى أنه فى بداية الستينات كان الشطر الأكبر من الناتج المحلى الاجمالى فى كل من هونج كونج وسنغافورة يتحقق فى قطاع الخدمات (٦٢٪ فى هونج كونج و٧٨٪ فى سنغافورة) . وقد ارتبط هذا بخصائص اقتصاديات هذين البلدين باعتبارهما مناطق للتجارة الحرة والعابرة . ولذا فقد أشتهرتا بتقديم خدمات متعددة كخدمات النقل والشحن والتفريغ وتخزين البضائع والاتصال والتمويل والتأمين واصلاح السفن وصيانتها.. الى آخره. وفى هذا تعتبر هونج كونج وسنغافورة استثناء داخل مجموعة الدول النامية التى اتسمت آنذاك (وماتزال) بغلبة نصيب انتاج المواد الخام (الزراعية والمنجمية) فى ناتجها المحلى الاجمالى .

واذا أمعنا النظر الآن فى التغير الذى حدث فى بنيان الناتج المحلى الاجمالى فى هونج كونج، فسوف نلحظ أن هذا التغيير قد تم أساسا لحساب قطاع الخدمات فقد ارتفع النصيب النسبى لهذا القطاع من ٦٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٦٠ الى ٦٧٪ فى عام ١٩٧٧، ثم الى ٧٠٪ فى عام ١٩٨٨. وفى مقابل هذا تراجعت الأنصبة النسبية للزراعة (التى وصل نصيبها الى مايقرب من الصفر فى عام ١٩٨٨) والصناعة (التى انخفض نصيبها من ٣٤٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٢٩٪ فى عام ١٩٨٨) طبقا لما هو مبين فى جدول(٣) .

ومع ذلك تنبغى الاشارة ، الى أن القطاع الصناعى فى هونج كونج، وبالذات الصناعات التحويلية ، قد شهد ، على وجه العموم قفزة هامة فى معدلات نموه ، وتطويرا كبيرا داخل فروعه . حيث سجل نموا لايقل عن ٦٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة محل الدراسة، وتنويعا وتقدما سريعا فى كثير من الصناعات ، وبالذات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التى تفوقت فيها هونج تفوقا عالميا ، وتمكنت بذلك من غزو أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكثيرا من بلاد العالم الثالث .

أما عن قطاع الخدمات ، فقد شهد ارتفاعا مستمرا فى نصيبه من الناتج المحلى الاجمالى وفى معدلات نموه بسبب ماتهيأ لهونج كونج من موقع جغرافى عام فى حركة التجارة العالمية . وقد حرصت الادارة البريطانية أن تستفيد من هذا الموقع ؛ فكان هناك اهتمام شديد بشبكة النقل والطرق وتخزين البضائع (المستودعات) وبخدمات الاتصال السريع والشحن والتأمين ، فضلا عن خدمات السفن (الصيانة والاصلاح والامدادات).كذلك سجلت هونج كونج فى السنوات الأخيرة تطورا هائلا فى مجال الخدمات المالية. وهى تعتبر الآن سوقا واسعة وحرة للنقد الأجنبى ومركزا ماليا عالميا (البورصة) ونقطة جذب لفروع كثير من البنوك التجارية دولية النشاط . فعدم وجود بنك مركزى فيها وغياب أية قيود على المعاملات بالنقد الأجنبى ، جعلها تجتذب الكثير من المستثمرين والمغامرين

٢ـ٥ النمو في قطاع الخدمات

كان قطاع الخدمات ، تقليديا ، من القطاعات المسيطرة فى اقتصاد كل من هونج كونج وسنغافورة . فبحكم كون هاتين الدولتين من الموانى الحرة الهامة التى تقع فى أماكن استراتيجية بالنسبة للتجارة العالمية ويحيط بهما العديد من الدول الكبيرة والصغيرة ذات التأثير التجارى المتميز ، كانت الخدمات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادى للموانئ ، مثل خدمات صيانة السفن والنقل والتخزين والشحن والتمويل والتأمين وتجارة الترانزيت (بالاضافة الى الخدمات الحكومية التقليدية) ذات وزن نسبى كبير فى توليد الناتج المحلى الاجمالى . كما أن وجود قاعدة عسكرية بريطانية ضخمة فى كل من هونج كونج وسنغافورة قد ارتبط بضرورة زيادة حجم الخدمات المرتبطة بوجود تلك القاعدة . ومنذ أن بدأت هاتان الدولتان نموهما الاقتصادى فى أوائل الستينات كانت مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى تصل الى ٦٢٪ فى حالة هونج كونج و٧٨٪ فى حالة سنغافورة . كما استوعب هذا القطاع مانسبته ٤١٪ من اجمالى القوى العاملة فى هونج كونج عام ١٩٦٥ ، وحوالى ٦١٪ فى حالة سنغافورة (١١) .

ومع انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية شبه المطلقة فى بداية الستينات ، حرصت الادارة الحكومية فى هونج كونج وسنغافورة علي تطوير بنية الخدمات المرتبطة بالميناء وبالمطار خصوصا ، وبالنشاط الاقتصادى الداخلى عموما . حيث تم انشاء شبكة متطورة ومتسعة من الشوارع والطرق والنقل بالسكك الحديدية ، وحدث تطوير هائل فى وسائل الاتصال بالعالم الخارجى، وفى تزويد الميناء والمطار بأحدث الاجهزة والمعدات لضمان سرعة وانتظام الحركة فيهما . وقد ساهمت هذه الطفرة الهائلةفى بنية الخدمات على جذب الاستثمارات الأجنبية اليهما وعلى سرعة دوران عجلات التصنيع والتصدير فى عقد السبعينات .

وفى ضوء التسهيلات المالية والنقدية السخية التى وفرتها هونج كونج وسنغافورة، فقد انجذبت اليهما العديد من المؤسسات التمويلية الأجنبية ، مثل فروع شركات التأمين والبنوك الكبرى . ففى ضوء هذه التسهيلات يستطيع المستثمرون الأجانب أن يتصرفوا من خلال تلك المؤسسات بكامل حريتهم دون أية قيود أو أية اجراءات ذات بال .

وبالنسبة لهونج كونج ، فقد كانت ، وماتزال ، أكبر مأوى للأموال المهربة فى جنوب شرق آسيا والشرق الاقصى . كما أنها مركز هام لتهريب الأسلحة والمخدرات ، وغير ذلك من أنشطة الاقتصاد السري أو الأسود . وقد أدى ذلك الى ازدهار النشاط المصرفى لخدمة هذه الأنشطة . وقد جاء فى أحد تقارير بنكتشيس مانهاتن أن ودائع الأموال المهربة فى مصارف هونج كونج تشكل مايتراوح مابين ٣٠ و٥٠ بالمئة من مجمل الودائع وهى نسبة لاتفوقها الا النسبة المقابلة لها فى المصارف السويسرية . وفضلا عن ذلك ،

يوجد بها احدي أضخم أسواق الذهب والماس فى العالم · وتعد بورصة الأوراق المالية فى هونج كونج من أكبر بورصات العالم ، والتغيرات التى تحدث فى أسعار الاسهم المتداولة وحجم الصفقات فيها من أهم ماتتناقله وسائل الاتصال فى عالم المال يوميا · ويقول أحد الباحثين ؛ ان القوانين التنظيمية فى هونج كونج من أكثر القوانين تساهلا فى العالم. فليس من الضرورى مثلا الافصاح عن أسماء المساهمين فى الشركات ، وأكثر العمليات القائمة على تسريب المعلومات تعتبر قانونية · كما أنه ليس من النادر وجود شركات وهمية عديمة الموجودات · وعلة وجودها الوحيدة عقد الصفقات · أما الشركات الخاصة المعلنة أسهمها فى البورصة (٠٠) · فلا يعرف المساهمون أسماء اعضاء مجالس ادارتها أو حتى أسماء المدراء التنفيذيين فيها · وكثيرا مايجهل هؤلاء من هم أصحاب الشركات التى يعملون فيها · كل هذا جعل من جو تداول الاسهم فيها جوا أشبه بألعاب الميسر أكثر من أى مكان آخر (١٢) ، كما زادت أهمية البورصة بعد تداول العقود المستقبلية للسلع فيها · ويملك اليابانيون والبريطانيون والامريكيون والمستثمرين من الصين وتايوان ثلث الأسهم المدرجة فى بورصة هونج كونج ·

ومهما يكن من أمر ، فانه فى ضوء التوسع الكبير الذى حدث فى قطاع الصناعات التحويلية فى هونج كونج ابان عقد الستينات ، فقد مال نصيب قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى نحو الانخفاض ، من ٦٢٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٥٨٪ فى عام ١٩٦٥٠ ثم عاد بعد ذلك للارتفاع بشكل متواصل حتى أصبح يمثل فى عام ١٩٨٨ حوالى ٧٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى · وهذا يجعلنا نقرر ، أن صفة هونج كونج اليوم ، هى أنها أصبحت فى الاساس اقتصاد يقوم على الخدمات ·

ولايختلف وضع قطاع الخدمات فى سنغافورة كثيرا عن وضعه فى هونج كونج ، الا فى سمة أساسية ، وهى أن نسبة مساهمته فى توليد الناتج المحلى الاجمالى قد اتجهت للتناقص من ٧٨٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٦٣٪ فى عام ١٩٧٧ ، والى ٦١٪ فى عام ١٩٨٨٠ بيد أن نسبة استيعابه للقوى العاملة آخذة فى الارتفاع المستمر ، نظرا لأن سنغافورة تخطط لأن يكون قطاع الخدمات ، وبالذات قطاع تكنولوجيا المعلومات ، هو القطاع القاطر للنمو فى المستقبل ·

٣ - السياق المحلي والعالمي لتجربة هونج كونج وسنغافورة

٣-١ تصنيع بدائل الواردات والتصنيع الموجه للتصدير

تميزت تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة بالاعتماد الكبير على التصنيع الموجه للتصدير لمجموعة من السلع الصناعية غير التقليدية التى غزت بها كثيرا من أسواق العالم ، بشطريه المتقدم والمتخلف . وهى التجربة التى نجحت بالذات فى عقد السبعينات عندما كان الاقتصاد الرأسمالى فى المراكز الصناعية المتقدمة يمر بمرحلة كساد واضح (١٣) . وقد أثار هذا جدلا كبيرا حول أسباب النجاح لهذه التجربة ، وأدى الى ظهور تيار نيوكلاسيكى ، يدعو البلاد النامية الاخرى لاحتذاء هذه التجربة ، وذلك من خلال تبنى سياسة الحرية الاقتصادية واقامة المناطق الحرة ودعوة الشركات متعددة الجنسية للمجئ باستثماراتها لتلك البلاد لاقامة صناعات موجهه أساسا للتصدير ، خاصة بعد أن تبين أن سياسة التصنيع بانتاج بدائل الواردات قد وصلت الى طريق مسدود ، بحسب ممارساتها فى كثير من البلاد النامية . ولكى نختبر مدى صحة هذه الدعوة يتعين علينا أولا أن نمعن النظر فى العوامل المحلية والاقليمية والعالمية التى أحاطت بنجاح هذه التجربة ، ومدى امكان تكرارها فى بلاد نامية أخرى .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه وان كانت بعض الدراسات (١٤) قد أشارت الى أن كوريا الجنوبية وتايوان قد دخلتا مرحلة التصنيع الموجه للتصدير بعد أن اجتازتا مرحلة تصنيع بدائل الواردات ، الا أنه من غير الواضح لنا فى حالة هونج كونج وسنغافورة انهما مرتا بمرحلة تصنيع بدائل الواردات . ويبدو أنهما دخلتا مباشرة الى مرحلة التصنيع الموجه للتصدير . وربما يعود ذلك الى مسألة صغر الحجم المكانى والسكانى لكل منهما . فمساحة كل منهما فى حدود ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكان هونج لم يتعد ٤ مليون نسمة وسنغافورة ٢ مليون نسمة فى اوائل الستينات . من هنا لم يكن من الوارد أن يعتمد التصنيع أولا على خلق السوق المحلى ، ثم الانطلاق بعد ذلك الى الاسواق الخارجية فضيق السوق المحلى هنا لايمكن من الاعتماد عليه كمنفذ لتصريف الانتاج . كما أن اقامة الصناعات على أساس هذا السوق لن يسمح بالاستفادة من وفورات الحجم الكبير وامكانات استخدام التقدم التكنولوجى. بل ان عدم الاعتماد على السوق المحلى كمنفذ لتصريف المنتجات الصناعية هو الذى يفسر لنا لماذا ظلت الأجور بالداخل منخفضة للغاية لفترة طويلة من الزمن (ابان عقدى الستينات والسبعينات) . فلم يكن هناك ثمة اعتماد يعتد به على دخول العمال كمولدة للطلب المحلى لامتصاص الانتاج الصناعى . بل كان الاساس هو الطلب الخارجى (١٥) . وقد وفر انخفاض أجور العمال (ميزة نسبية) للصناعات التصديرية، وهى انخفاض كلفه عنصر العمل فى دعم مواقع المنافسة العالمية لمنتجات تلك الصناعات

(وسنعود لذلك تفصيلا فيما بعد) . ومن ناحية أخرى ، بأنه نظرا لندرة الموارد الطبيعية فى هاتين الدولتين وعدم وجود قطاع زراعى يمد الصناعة بالمواد الخام والسكان بالمواد الغذائية ، قد فرض عليهما التوجه لاختيار بعض الصناعات التصديرية الكفؤة التى تكفل تدبير النقد الاجنبى اللازم لتمويل كلفه الواردات المتنوعة ، وبالذات الغذاء .

فى ظل هذه الخصوصية التى تميزت بها هونج كونج وسنغافورة باعتبارهما من الاقتصادات ذات الحجم الصغير والفقيرة فى الموارد ، يلاحظ أن التصنيع التصديرى فيهما قد قام على أساس استيراد المواد الخام من الخارج وتصنيعها فى الداخل ، فى ضوء وفرة عنصر العمل ورخصه . وقد فرض ذلك ، على هاتين الدولتين ، أن يظهر فيهما عجز كبير ومستمر فى ميزانهما التجارى بسبب زيادة الطلب على الواردات فى المراحل الأولى من النمو . لكن نجاح التجربة كان يتطلب - حتى لاتحاصرها أزمات النقد الأجنبي والديون الخارجية - أن تصل الي مرحلة تسبق فيها معدلات نمو الصادرات معدلات نمو الواردات . وهي المرحلة التي وصلت اليها هونج كونج وسنغافورة ابتداء من اوائل السبعينات .

ففى حالة هونج كونج ، شهدت الواردات فى الخمسينات والستينات نموا هائلا ، وبالذات وارداتها من المواد الخام والمواد نصف المصنعة والسلع الانتاجية بسبب التزايد السكانى الكبير الذى حدث فيها خلال هذه الفترة وبسبب جهود التصنيع وما استلزمه من واردات مختلفة . وقد قفز العجز التجارى فى هونج كونج من ٣٣٣ مليون دولار هونج كونجى الى ٢ر٥ مليار دولار فيما بين عام ١٩٤٧ و١٩٦٦ . ثم بدأ حجم العجز فى التراجع بعد ذلك ، وان كان قد زاد بشكل ملحوظ فى عامى ١٩٧٠ و١٩٧١ . (انظر الجدول رقم ٦) . بيد أنه نظرا لعظم حجم الصادرات غير المنظورة فى هونج كونج ، المرتبطة بخدمات الميناء وقطاع المال والبنوك والتأمين والنقل البحرى والسياحة [١٦] أمكن تحمل هذا العجز التجارى دون صعوبات مالية كبيرة . لهذا لو أدخلنا الصادرات غير المنظورة فى حصيلة الصادرات ، فان معدل نمو الواردات خلال الستينات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) يكون أقل من معدل نمو الصادرات .وقد حافظت هونج كونج على هذا الوضع خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠) والفترة (٨٠ - ١٩٨١) - انظر الجدول رقم (٧) .

وقد تحقق تطور مشابه فى حالة سنغافورة ، وان كان بدرجة مختلفة بعض الشئ. فخلال الفترة مابين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كان متوسط معدل نمو الواردات ٩ر٥٪ سنويا فى حين كان متوسط معدل نمو الصادرات أقل (٢ر٤٪ سنويا). وهى الفترة التى يمكن أن تعتبرها مرحلة التهيؤ للانطلاق . أما بعد ذلك ، فمن الواضح أن سنغافورة قد حققت سبقا مستمرا فى نمو صادراتها عن نمو وارداتها. بل ان معدل نمو الواردات قد مال للانخفاض التدريجى وبشكل واضح ، حتي انه وصل الى ٩ر٤٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

جدول رقم (٦)

تطور عجز الميزان التجارى فى هونج كونج خلال الفترة ٤٧-١٩٧١

مليون دولار هونج كونج

السنوات	الصادرات* السلعية	الواردات السلعية	العجز
١٩٤٧	١٢١٧	١٥٥٠	٣٣٣
١٩٥٠	٣٧١٥	٣٧٨٨	٧٣
١٩٥٥	٢٥٣٤	٣٧١٩	١١٨٥
١٩٦٠	٣٩٣٧	٥٨٦٤	١٩٢٧
١٩٦٥	٦٥٢٩	٨٩٦٥	٢٤٣٦
١٩٦٦	٧٥٦٣	١٠٠٩٧	٢٥٣٤
١٩٦٧	٨٧٨١	١٠٤٤٩	١٦٦٨
١٩٦٨	١٠٥٧٠	١٢٤٧٢	١٩٠٢
١٩٦٩	١٣٢٩٧	١٤٨٩٣	١٦٩٦
١٩٧٠	١٥٢٣٨	١٧٦٠٧	٢٣٦٩
١٩٧١	١٧١٦٣	٢٠٢٥٦	٣٠٩٣

المصادر والملاحظات :

(*) تتضمن اعادة التصدير :

Hong Kong Statistics , 1947 - 1967, Table 6.1 , and
Hong Kong Monthly Digest of Statistics , April 1972 ,
Table 5.1.

جدول رقم (٧)

متوسط معدل نمو الصادرات والواردت خلال الفترة ٦٠ -١٩٨٨

لهونج كونج وسنغافورة

الدولة والبيان / الفترات	متوسط معدل النمو السنوى		
	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٧	١٩٨٠ - ١٩٨٨
أولا : سنغافورة			
الصادرات	٤ر٢	٩ر٨	٧ر٣
الواردات	٥ر٩	١ر٨	٤ر٩
ثانيا: هونج كونج			
الصادرات	١٢ر٧	٦ر٥	١٢ر٣
الواردات	٩ر٢	٥ر٩	١٠ر٤

المصادر والملاحظات :

بيانات الفترتين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ و١٩٧٠ -١٩٧٧ مصدرها :

World Bank, World Development Report 1979 p.141

وبيانات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ مصدرها:

World Bank , World Development Report 1990, p.205

وهذا النمو الذى سعت اليه هونج كونج وسنغافورة من خلال تركيزهما على التصنيع الموجه للتصدير سرعان ماانعكس على تغيير هيكل الواردات والصادرات لكل منهما. فقد أصبحت تركيبة الواردات تفى بمتطلبات هذا النوع من التصنيع ، وأصبحت تركيبة الصادرات تعكس جهود ونتائج هذا التصنيع . وقد عكس ذلك قانونا أساسيا لضمان استمرار هذا النوع من التصنيع، وهو أنه فى نمط تصنيعى يقوم أساسا على التصدير المعتمد على الواردات الوسيطة ، فان دوران عجلات الانتاج والتصدير ترتكز على مدى انتظام تدفق الواردات الوسيطة ، أى على مدى قدرة الدولة على تمويل كلفة هذه الواردات من خلال توسيع أسواق التصدير الخارجى لمنتجاتها الصناعية . وهنا تختلف هونج كونج وسنغافورة عن غالبية الدول النامية ، التى ارتبطت فيها جهود تصنيع بدائل الواردات (ذات المدخلات الوسيطة المستوردة) على حصيلة تصدير المواد الخام التى تخصصت فى

جدول رقم (٨)

تطور هيكل الواردات والصادرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٨

هونج كونـــج

(نسب مئوية)

البيان / السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٦	١٩٨٨
أولا - الواردات				
الغذاء	٢٧	٢٥	١٨	١٧
الوقود	٣	٣	٦	٢
مواد اولية اخرى	١٦	١٣	٩	٦
ماكينات ومعدات نقل	١٠	١٣	١٨	٢٧
سلع صناعية اخرى	٤٤	٤٦	٤٩	٤٥
ثانيا - الصادرات				
منتجات الوقود والمعادن والمناجم	٥	٢	١	٢
مواد اولية اخرى	١٥	١١	٢	٦
المنسوجات والملابس	٤٥	٤٣	٤٤	٢٩
ماكينات ومعدات نقل	٤	٦	١٥	٢٥
سلع صناعية اخرى	٣١	٣٨	٣٨	٣٧

المصادر والملاحظات :

بيانات عام ١٩٦٠ و ١٩٧٦ مصدرها :

World Bank , World Development Report 1979,P.143/145

وبيانات عام ١٩٦٥ و ١٩٨٨ فمصدرها :

World Bank , World Development Report 1990,P.207,209

جدول رقم (٩)

تطور هيكل الواردات والصادرات خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٨

لسنغافـــــوره

(نسب مئوية)

البيان / السنة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٦	١٩٨٨
أولا: الواردات				
الغذاء	٢١	٢٣	١٠	٧
الوقود	١٥	١٣	٢٧	١٤
مواد اولية اخرى	٣٨	١٩	١٠	٦
ماكينات ومعدات نقل	٧	١٤	٢٦	٤٢
سلع صناعية اخرى	١٩	٣٠	٢٧	٣٠
ثانيا : الصادرات				
منتجات الوقود والمعادن والمناجم	١	٢١	٣١	١٥
مواد اولية اخرى	٧٣	٤٤	٢٣	١١
المنسوجات والملابس	٥	٦	٦	٥
ماكينات ومعدات نقل	٧	١١	٢٥	٤٧
سلع صناعية اخرى	١٤	٢٤	١٥	٢٣

المصادر والملاحظات :

بيانات ١٩٦٠ و ١٩٧٦ مصدرها :

World Bank , World Development Report 1979, P. 143/145.

اما بيانات ١٩٦٥ و ١٩٨٨ فمصدرها :

World Bank , World Development Report 1990 , P.207,209

انتاجها ، وهى مواد تتعرض دوما لازمات التصريف وهبوط أسعارها ، بحيث كان لذلك تأثير معاكس على نمط تصنيعها ، حيث أصبحت تواجه أقصى المصاعب فى تدبير واردتها الوسيطة (وغير الوسيطة)٠ وهذا هو ما دفع اجناتسي زاكسى الى وصف تلك البلاد بأنها اقتصادات ذات حساسية شديدة للواردات (١٧) .

ومهما يكن من أمر ، فمن الملاحظ أن نجاح تجربة التصنيع الموجه للتصدير قد فرضت على هونج كونج وسنغافورة تغييرا فى نمط وارداتهما لتلبية هذا النوع من التصنيع٠ فاذا رجعنا الى المراحل الأولى من النمو ، فى بداية الستينات ، فسوف نلحظ ان استيراد الغذاء والوقود معا كان يمثل حوالى ٣٠٪ من اجمالى قيمة واردات هونج كونج ، وحوالى ٣٦٪ من واردات سنغافورة ، وهى نسب تعكس درجة عالية من الاعتماد على العالم الخارجى فى هذا المجال ٠ أما فى عام ١٩٨٨ ، فان نصيب استيراد الغذاء والوقود معا ينخفض فى هونج كونج الى ١٩٪، والى ٢١٪ فى سنغافورة كنتيجة لارتفاع أنصبة الواردات الاخرى ، وبالذات الواردات الاستثمارية ٠ فاستيراد الماكينات ومعدات النقل يرتفع نصيبه من ١٠٪ من اجمالى قيمة الواردات فى عام ١٩٦٠ الى ٢٧٪ فى عام ١٩٨٨ فى حالة هونج كونج، ومن ٧٪ الى ٤٢٪ فى حالة سنغافورة على التوالى خلال نفس الفترة ، كما يتضح من بيانات الجدولين (٨) و(٩) ٠ وهنا تختلف تجربة هونج كونج وسنغافورة فى هذا الخصوص عن سائر الدول النامية الاخرى ، التى ارتفعت فيها قيمة استيراد المواد الغذائية والوقود على حساب استيراد السلع الاستثمارية ٠

وهنا لعبت السياسة الجمركية دورا مهما فى احداث هذا التغيير فى نمط الواردات ٠ ففى حالة هونج كونج(وهى اقتصاد مفتوح وحر تماما) لم تكن هناك أية رسوم جمركية على الواردات الاستثمارية اللازمة للصناعة ٠ ونفس هذه السياسة طبقتها سنغافورة ٠ كما أن عدم فرض أية قيود على المدفوعات الخارجية قصيرة الأجل قد ساعد على نمو هذا النوع من الواردات ٠

أما فيما يتعلق بالتغيرات الهيكلية التى طرأت على الصادرات ، فان استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير ، قد أفرزت فى حالة هونج كونج وسنغافورة نمطا مغايرا بالمقارنة مع هيكل صادراتهما فى أوائل الستينات ٠ ففى حالة هونج كونج ، كانت صادرات المنسوجات والملابس تشكل الصادرات الأساسية ، حيث بلغ نصيبها ٤٥٪ من اجمالى الصادرات ،وجاءت السلع الصناعية الاخرى فى المرتبة الثانية (٣١٪) وتوزعت النسبة الباقية (٢٤٪) على صادرات الماكينات ومعدات النقل والمواد الاولية ومنتجات الوقود والمعادن والمناجم ٠ وظلت تركيبة صادرات هونج كونج ـ تقريبا ـ على هذا النحو فى عقد السبعينات ٠ أما فى الثمانينات ، فمن الملاحظ ، انه فى عام ١٩٨٨ ، أن صادرات السلع الصناعية الاخرى

تحتل المرتبة الاولى (٣٧٪) وتراجعت صادرات المنسوجات والملابس الى المرتبة الثانية (٢٩٪) . كما حدثت قفزة واضحة فى صادرات الماكينات ومعدات النقل (من ٤٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٢٥٪ فى ١٩٨٨) .

أما فى حالة سنغافورة ، فالتغير الهيكلى فى صادراتها أكثر وضوحا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ . ففى بداية الستينات كان تصدير المواد الاولية يمثل البند الرئيسى فى صادراتها (٧٣٪) يليه فى ذلك السلع الصناعية الأخرى (١٤٪) ثم الماكينات ومعدات النقل (٧٪) . أما فى نهاية الثمانينات ، فتلاحظ أن ثمة قفزة نوعية قد حدثت تركيبة صادراتها . فتصدير الماكينات ومعدات النقل أصبح يمثل المرتبة الاولى (٤٧٪) ، وتصدير السلع الصناعية الأخرى ارتفع نصيبه من ١٤٪ فى عام ١٩٦٠ الى ٢٣٪ فى عام ١٩٨٨. وبذلك تكون سنغافورة قد انتقلت من مرحلة التصنيع الاستهلاكى الخفيف الموجه للتصدير الى مرحلة الصناعات التصديرية الثقيلة .

هذه القفزة الكبيرة التى حدثت فى قطاع الصادرات ، وماطرأ على هذا القطاع من تغيرات هيكلية ، كان يربطن وراءها مجموعة من السياسات الهامة المحفزة للتصدير . وكان من أهم هذه السياسات [١٨] :

١ - تطبيق سياسة سعر صرف مرن وواقعى .
٢ - تقديم حوافز كثيرة للمصدرين .
٣ - الاهتمام الفائق والمبكر بالموانئ والمطارات وتوافر شبكة متقدمة للاتصالات الخارجية وشبكة مواصلات ونقل عالية الكفاءة بالداخل .
٤ - تكوين مناطق صناعية للمشتغلين بالصناعات التحويلية .
٥ - تطوير المؤسسات المالية وتطبيق حزمة من السياسات التمويلية المساعدة للنشاط التصديرى وللصناعات المشتغلة بالتصدير .
٦ - خلق بيئة محفزة للاستثمار والتقدم التكنولوجى فى المجالات التى تتجه للتصدير .
٧ - اعفاء الواردات الوسيطة اللازمة للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية.
٨ - اقامة قاعدة من الصناعات الوسيطة التى تمد الصناعات المحلية - فى الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة - بما تحتاج اليه من مدخلات مختلفة وبأعلى مستويات المقاييس العالمية .
٩ - الاهتمام الفائق بعمليات تعبئة وتغليف البضائع المصدرة ومواكبة أحدث التطورات العالمية فى هذا المجال .

١٠ - الدور المتعاظم الذى لعبته الدولة فى حفز وتشجيع الصادرات من خلال مجالس تنمية الصادرات والتجارة ، التى تولت ابحاث التسويق وجمع المعلومات عن الاسواق الخارجية والمنافسين واقامة المعارض التجارية بالخارج(١٩) .

٣-٢ تعبئة عنصر العمل الرخيص في اطار نظام صارم للعمالة

هناك قاسم مشترك بين تجربة هونج كونج وسنغافورة فيما يتعلق باعتمادهما الكبير على تعبئة عنصر العمل الرخيص فى ضوء نظام شديد الانضباط للعمالة . وبهذا الشكل استطاعت هاتان التجربتان أن تستثمرا كلفة العمل الرخيص فى الصناعات التصديرية كثيفة العمالة التى بدأت بها مراحل انطلاقها الأولى . وهى كلفة كانت منخفضة كثيرا بالمقارنة مع المستويات الدولية للأجور (٢٠) .

وثمة عوامل أربعة ساهمت فى انخفاض كلفة الأجور فى هونج كونج وسنغافورة وهى :

أولا : البطالة الواسعة التى كانت تعج بها أسواق العمل ، وبخاصة فى فترة الخمسينات والستينات فى هونج كونج (٢١) . وفترة السبعينات فى سنغافورة .

ثانيا : حرص الادارة الحكومية على توفير الغذاء بأسعار رخيصة .

ثالثا : حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التى تدافع عن مصالحهم .

رابعا : عدم وجود قوانين تحدد الحد الأدنى للاجور أو ضمانات اجتماعية للعمال .

واذا تناولنا الآن حالة هونج كونج ، فسوف نلحظ ان عرض العمل غير المحدود فى بداية الخمسينات وحتى منتصف الستينات كان فى الحقيقة من أهم عناصر النمو الاقتصادى نظرا لما وفره من رخص نسبى كبير فى تكاليف الانتاج فى الصناعات التحويلية(وبالذات الملابس والمنسوجات) ذات الكثافة الشديدة فى استخدام عنصر العمل .

فقبل عام ١٩٤٨ ، أى قبل ظهور جمهورية الصين الشعبية الاشتراكية ، كانت الحركة السكانية بين هونج كونج والمقاطعة المجاورة (كوانتونج) وبين سائر أنحاء الصين يسيرة وسهلة . وكان الكثير من السكان المقيمين فى هونج كونج يقيمون فيها بشكل مؤقت وتربطهم بمحال اقاماتهم الأصلية فى مختلف أنحاء الصين روابط قوية . ولم تكن ثمة فوارق أجرية كبيرة بين المقاطعات الجنوبية للصين وهونج كونج . وكثيرا ماكان يتمخض عن الاضطرابات التى تحدث فى الصين قبل انتصار الثورة الاشتراكية فيها موجات من

الهجرة السكانية نحو الجنوب ، أى الى هونج كونج وغيرها من دول جنوب أسيا · وما أن تنتهى هذه الاضطرابات حتى كان هؤلاء المهاجرون يعودون مرة أخرى · والقليل منهم من كان يفضل البقاء أو الحصول على جنسيات أخرى · وحتى ذلك الحين كانت هونج كونج تشتهر بأنها ميناء بحرى هام ومركز لتجارة الترانزيت والتهريب واعادة التصدير، ومايرتبط بذلك من أنشطة اقتصادية ، مثل اصلاح السفن واعمال الشحن والنقل والتأمين، فضلا عن تجارة المشغولات اليدوية الفنية التى اشتهرت بها الصين · ونظرا لعدم وجود قطاع زراعى يعتد به ، فقد كانت هونج كونج تعتمد أساسا على الصين فى تدبير احتياجاتها من المواد الغذائية ، فضلا عن مياه الشرب ·

بيد أنه مع انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين حدثت موجة كبيرة من الهجرة السكانية الى هونج كونج ، وبالذات من مقاطعة كوانتونج وكانتون · وكثير من هؤلاء المهاجرين كانوا من رجال الصناعة ورجال المال (وبالذات من مقاطعة شنغهاى) · وقد حمل هؤلاء معهم ، الأموال والمعرفة والتقاليد الصناعية والمالية والتجارية وروابطهم الاقتصادية مع العالم الخارجى · وكان من بين المهاجرين أيضا ، عدد لابأس به من أصحاب الحرف والمهن المختلفة وبعض العلماء والأكاديميين الذين جاءوا من مختلف انحاء الصين ، فضلا عن عدد ضخم من العمال غير المهرة ونصف المهرة والماهرين الذين نزحوا الى الجزيرة بحثا عن فرص للعمل (٢٣) · وهكذا زاد عدد سكان هونج كونج زيادة واضحة من جراء موجة الهجرة القادمة من الدولة الأم · وقد تعرض معدل الهجرة لهبوط واضح ابان الحرب الكورية(١٩٥٢/٥٠) وبعد ذلك عادت موجات الهجرة للتزايد فى هونج كونج لسنوات أخرى تالية ، وان كانت هذه المرة من دول آسيوية أخرى · ووصل متوسط الهجرة السنوية لها الى حوالى ٦٠٠٠٠ مهاجر ، ووصل عدد سكانها الى ٣ر١٢ مليون نسمة فى عام ١٩٦١· ثم كثرت بعد ذلك حالات الهجرة غير القانونية مع زيادة حركة التصنيع والنمو الاقتصادى · وعموما فانه خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ نزح اليها حوالى ٤ر١مليون نسمة ، وبذلك وصل معدل نموها السكانى خلال الفترة ٦٠ ـ١٩٨٠ الى ٥٠٪ ·وهو معدل يفوق كثيرا ماتحقق فى سائر الدول النامية الاخرى · بيد أن الفارق الجوهرى هنا ، هو أن هذه الزيادة السكانية التى تحققت فى هونج كونج على هذا النحو السريع هى التى زودت تلك الجزيرة بالقوى العاملة الماهرة والمدربة فعلا ، فضلا عن الأموال التى حملها المهاجرون الأثرياء · وقد شكل هؤلاء القاعدة التى قام عليها ما يمكن أن يسمى بالثورة الصناعية لهونج كونج فى الثلاثين سنه الماضية ·

ومهما يكن من أمر ، فانه خلال الفترة مابين ٤٨ ـ ١٩٦١ ، وهى الفترة التى شهدت زيادة سكانية واضحة فى هونج كونج وبدأت فيها عمليات التصنيع الموجه للتصدير ، كانت أجور العمال على اختلاف مهاراتهم فى مستويات منخفضة جدا ، بل وشهدت أيضا

جدول رقم (١٠)

تطور مستوى الاجور اليومية الحقيقية فى الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٧٤ فى هونج كونج

بدولار لهونج كونج لعام ١٩٤٨

السنوات	متوسط الاجر اليومى الحقيقى			المتوسط المرجح للاجر اليومى الحقيقى	الرقم القياسى للاجر الحقيقى ١٩٤٨ = ١٠٠
	للعمالة غير الماهرة	للعمالة شبه الماهرة	للعمالة الماهرة		
١٩٤٨	٣ر٧٥	٥ر٢	٦ر٧٥	٤ر٢٥	١٠٠
١٩٥٣	٣ر٢٧	٤ر٤٢	٥ر٥٨	٣ر٦٦	٨٦
١٩٥٩	٣ر١٣	٤ر٩٦	٩ر١٩	٣ر٧٧	٨٩
١٩٦٠	٣ر٨٥	٥ر١٩	١١ر١٥	٤ر٤٦	١٠٥
١٩٦٥	٦ر٨١	٧ر٨٩	١٣ر٢١	٦ر٦٦	١٥٧
١٩٧١	٦ر٤٨	٩ر٦٤	١٣ر٠٩	٧ر٢٥	١٧١
١٩٧٧	٨ر٥٧	١١ر٣٢	١٦ر٢٠	٩ر٣٠	٢١٩

المصدر:

S.C.Chow and G.F.Papanek: " Laissez-fair, Growth and Equity-Hong Kong, " in : Economic Journal, No.91, June 1981,P.375.

اتجاها للهبوط ، وبالذات خلال ٤٨ - ١٩٥٩ . فقد هبط الرقم القياسى المرجح لمختلف أنواع العمل للأجر اليومى الحقيقى من ١٠٠ فى عام ١٩٤٨ الى ٨٩ فى عام ١٩٥٩ ، حيث كان عرض العمل فى زيادة مستمرة نظرا لموجات الهجرة الواسعة للجزيرة آنذاك . وخلال هذه الفترة لم يزد متوسط الأجر اليومى الحقيقى للعامل غير الماهر عن ٣ر٧٥ دولار هونج كونجى، ولم يزد هذا المتوسط عن ٢ر٥ بالنسبة للعمال شبه المهرة ، ولم يتجاوز ٢ر٩ بالنسبة للعمالة الماهرة (لاحظ أن دولار هونج كونج يساوى تقريبا نصف دولار الولايات المتحدة الامريكية) أما اذا انتقلنا الى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٧ وهى الفترة التى توقفت فيها الهجرة السكانية وزادت عمليات التصنيع والنمو ، فان الأجور الحقيقية اليومية للعمال بدأت فى الارتفاع مع زيادة الطلب عليهم . وخلال تلك الفترة تضاعف تقريبا الرقم القياسى للأجر اليومى الحقيقى المرجح لمختلف أنواع العمالة . فارتفع من ١٠٥ فى عام ١٩٦٠ الى ٢١٩ فى عام ١٩٧٧ (عام ١٩٤٨ =١٠٠) ، حسب بيانات الجدول رقم (١٠) .

وحتي نتبين أهمية الدور البالغ الاهمية لعنصر العمل الرخيص ، وبالذات غير الماهر ، فى المراحل الأولى لنمو هونج كونج ، يكفى أن نلقى نظرة سريعة على الجدول(١١).

جدول رقم (١١)

هيكل العمالة بحسب درجة مهارتها الموظفة فى الصناعات التحويلية

فى هونج كونج للفترة ١٩٥١ - ١٩٧٤

(نسب مئوية)

نوع العمالة	١٩٥١	١٩٥٨	١٩٦٤	١٩٧٤
ماهرة	٥ر٠	٣ر٥	٢ر٥	٩ر٤
نصف ماهرة	٢٤ر٠	١٧ر٥	١٥ر١	١٣ر٠
غير ماهرة	٧١ر٠	٧٧ر٢	٧٩ر٧	٨٢ر١

المصدر :

Steven G.Chow and Gustav F. Papanek, op.cit.,p.478

فالبيانات الواردة فيه توضح لنا الأهمية المطلقة للعمالة غير الماهرة المشتغلة فى الصناعات التحويلية فى هونج كونج ، حيث يتبين أنه خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٨٨ بلغت نسبة هذه العمالة أكثر من ٧٠٪ من اجمالى العمالة المشتغلة فى الصناعات التحويلية . أما فى الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤ فقد ارتفع نصيبها ليصل الى حوالى ٨٠٪ . أما العمالة الماهرة ، فيلاحظ ان نصيبها النسبى فى اجمالى العمالة فى تلك الصناعات قد ظل ، تقريبا ، ثابتا (فى حدود ٥٪) .

بل أن أهمية عنصر العمل الرخيص فى تجربة هونج كونج تبدو على نحو أوضح ، اذا ماعلمنا أن قطاع الصناعات التحويلية (المشار اليه فى الجدول (١) يستوعب مانسبته ٣٧٪ من اجمالى السكان النشطين اقتصاديا . ويوضح لنا هذه الحقيقة الجدول رقم (١٢) الذى يشير الى تركيبة الطبقة العاملة ، أى توزيعها النسبى فيما بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة . أما اذا نسبنا عدد العمال المشتغلين فى الصناعات التحويلية الى اجمالى العمال المشتغلين فى كل القطاعات ، فسوف نجد أنهم يمثلون اكثر من ٥٠٪ وذلك طبقا للبيانات فى عام ١٩٨٠ .

وعموما ، فان ثلاثة أرباع سكان هونج كونج النشطين اقتصاديا يعتبرون من العمال الذين يعتمدون على بيع قوة عملهم . اذ يصل عددهم الى ١ر٩ مليون نسمة (١٩٨٠) . وهؤلاء يعتبرون من العمال ذوى الياقات الزرقاء ـ بالمعنى الكلاسيكى للكلمة ، ولايدخل فيهم من يعملون فى الأجهزة البيروقراطية أو المدراء والفنيين من ذوى الياقات البيضاء . وتشير بعض المصادر (٢٣) ، أنه رغم عظم الوزن النسبى للطبقة العاملة فى هونج كونج ، الا انها من الناحية السياسية والاجتماعية تعد من أضعف الطبقات ، بسبب هشاشة وضعف نقابات العمال وانقسامها ، وضعف قوة المساومات الجماعية للعمال فى تحديد الأجور وشروط العمل وأوضاعهم الاجتماعية . وهذا الضعف السياسى للطبقة العاملة يرجع الى المقاومة الشديدة التى تبديها الادارة الاستعمارية لأية تنظيمات نقابية أو سياسية للعمال ، لدرجة أنه حتى فى أقوى الصناعات التحويلية فى هونج كونج لم توجد نقابة عمالية حتى الآن ، كما هو شائع فى غالبية الدول النامية (٢٤) .

وحتى نبين مدى الانخفاض الشديد الذى اتسمت به الأجور فى هونج كونج فى بداية نموها الاقتصادى نشير هنا الى أنه طبقا للتقديرات التى اجراها فولكر فروبل ويورجنى هاينرش واوتو كريين فى دراستهم التى نشروها عام ١٩٧٧ عن التقسيم الجديد للعمل الدولى ، كان متوسط عدد ساعات العمل للعامل فى هونج كونج الذى يعمل فى صناعة

جدول رقم (١٢)
تركيبة الطبقة العاملة فى هونج كونج (١٩٨٠)

القطـــــــاع	العـــدد	نسبة مئوية الى جملة السكان النشطيـــن اقتصاديـــــا
المشتغلون		
الزراعة	٩٨٦١	٤ر
المناجم	١٥٠٦	١ر
الصناعات التحويلية	٩٢٥٣٣١	٣٧ر٠
الكهرباء والغاز والماء	٩٨٨٠	٤ر
الانشاء	١٧٥٨٧٨	٧ر٠
التجارة والفنادق والمطاعم	٣٢٣٢٢٤	١٢ر٩
النقل والاتصالات	١٥٢٣٠٠	٦ر١
البنوك والتأمين	١٠٨٦٥٨	٤ر٣
الخدمات	٧٣٣٠٩	٢ر٩
انشطة غير محددة	٢٤٤٩٥	١ر٠
اجمالى المشتغلين	١٨٠٤٣٤٢	٧٢ر١
اجمالى المتعطلين	٩٩٧٣٧	٤ر٠
اجمالى الطبقة العاملة	١٩٠٤٠٧٩	٧٦

المصدر :

Helmut Asche; Industrialisiernng Dritte Welt;
Ein vergleich von Gesellschafts strukturen,
VSA.. Verlag, Hamburg 1984, S.176.

المنسوجات قد بلغ ٤٨ ساعة فى الاسبوع ، بينما بلغ متوسط اجره فى الساعة ٤٠ر١ مارك غربى (اقل من دولار بسعر الصرف آنئذ) وذلك فى عام ١٩٧٥ ، فى حين أن نفس هذا العامل فى ألمانيا الغربية كان يعمل ٣٩ ساعة فى الأسبوع فقط ، وكان متوسط أجره حوالى ٢١ر٨ مارك ألمانى غربى . وهذا يعنى، ببساطة شديدة ، أن دخل العامل فى هونج كونج لم يصل الى خمس (١٧٪) زميله فى المانيا الغربية فى ذلك الوقت (٢٥) .

اما فيما يتعلق بحالة سنغافورة ، فقد بدأت أيضا تجربة نموها الاقتصادى فى النصف الثانى من الستينات بتعبئة واضحة للقوى العاملة الرخيصة . فعقب انسلاخها عن اتحاد الملايو عام ١٩٦٥ واجهت سنغافورة موجة شديدة من البطالة والركود الاقتصادى مع تزايد واضح فى نموها السكانى . وقد بلغ معدل البطالة فى عام ١٩٦٥ ١٣٪ (٢٦) . وقد اعتمدت جهود التصنيع فى تلك الآونة على اختيار مجموعة من الصناعات التحويلية كثيفة العمالة ، للاستفادة من عنصر العمل الرخيص ، الذى وضع له نظام صارم للانضباط . حيث نجحت الحكومة فى اطار التنظيم القانونى والسياسى فى البلاد الى حد بعيد فى ابعاد اتحاد العمال عن الممارسات السياسية التى تؤثر على النشاط الاقتصادى أو الصناعى (٢٧) . ولم تضع الدولة فى البداية أية قوانين للحد الأدنى للأجور أو لساعات العمل . ولهذا فقد كانت مستويات الأجور فى الستينات والسبعينات منخفضة بالمقارنة مع المستويات السائدة فى الدول الصناعية انخفاضا كبيرا . وكان للسياسة المالية والنقدية المحافظة التى اتبعتها سنغافورة فى تلك الآونة دورا مهما فى ضبط معدلات التضخم وابقائها عند مستويات منخفضة تقل كثيرا عن المستويات الدولية ، مما جعل كلفة المعيشة منخفضة ، ومن ثم جعلت هناك امكانية لاستمرار بقاء الاجور منخفضة خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٠ . وساعد على انخفاض الأجور أيضا ، أن القوى العاملة فى سنغافورة خلال هذه الفترة كانت تنمو سنويا بمعدل ٢ر٤٪ نتيجة لارتفاع معدل النمو السكانى وزيادة معدلات الهجرة .

وحتى يمكن السيطرة على مستويات الأجور وابقائها منخفضة لتشجيع الصناعات التحويلية كثيفة العمالة ، قامت حكومة سنغافورة فى عام ١٩٧٢ بتكوين مايسمى بالمجلس القومى للاجور ، وهو مجلس ثلاثى التكوين ، حيث يضم ممثلين عن أصحاب الاعمال والحكومة واتحادات العمال . ومهمة هذا المجلس هى مساعدة الحكومة على رسم أسس السياسة الأجرية على المدى الطويل بما يتمشى مع الأهداف الاقتصادية التى تضعها الحكومة للنمو الاقتصادى. ويقوم المجلس فى هذا الخصوص بتحديد القواعد العامة للتفاوض على مستويات الأجور فيما بين أصحاب الأعمال واتحادات العمال (٢٨).

جدول رقم (١٣)

مقارنة بين متوسط اجر العامل الصناعى فى سنغافوره

بمتوسط اجر العامل الصناعى فى مجموعة الدول المتقدمة عـــام ١٩٨٥

البلد	الاجر الشهرى للعامل بالـــدولار	نسبة متوسط اجر العامل فى سنغافوره الى متوسط الاجر فى الدول المتقدمـة
الولايات المتحدة	١٩٨٤	٪١٧ر٢
فرنسا	١٠٣٩	٪٣٣ر٠
هولندا	٢٠٠١	٪١٧ر٠
المانيا الغربية	١٣٦٩	٪٢٤ر٩
بريطانيا	١١٦٨	٪٢٩ر٢
اليابان	١٤٥٨	٪٢٣ر٤
سنغافوره	٣٤٢	٪١٠٠

المصادر والملاحظات :

١- احتسبت الاجور الشهرية من :

ILO: Year book of Labour Statistics 1987.

٢- تم تحويل الاجر الى الدولار الامريكى استنادا لاسعار الصرف المبينة فى :

IMF: International Financial Statistics,Dec.1990

بيد أنه مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى فى سنغافورة ، وما واكب ذلك من زيادة واضحة فى الطلب على العمالة ، كان من الطبيعى أن تتجه الأجور نحو الارتفاع خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥ ، خاصة وأن تلك الفترة قد شهدت انخفاضا واضحا فى معدلات نمو القوى العاملة ٠ اذ هبط متوسط معدل النمو السنوى لها الى ٥ر٢٪ ، بسبب انخفاض معدلات المواليد والهجرة فى سنغافورة ٠ وفى ضوء ذلك قامت الحكومة بتشجيع الشركات الصناعية على التوسع فى ادخال الميكنة لاحلال الآلة محل العامل ٠

على أنه بالرغم من الارتفاع الذى حدث فى أجور العمالة فى سنغافورة خلال النصف الأول من الثمانينات ، الا أن مستوى هذه الأجور ظلت تفصله عن مستويات الأجور بالدول الرأسمالية الصناعية بمسافات طويلة ٠ فلو أخذنا على سبيل المثال متوسط الأجر الشهرى للعامل المشتغل فى الصناعة فى سنغافورة فى عام ١٩٨٥ ، فسوف نجد أن هذا المتوسط كان ٣٤٢ دولارا ٠ وهذا المتوسط يمثل ١٧٪ من متوسط الاجر الشهرى للعامل الصناعى فى الولايات المتحدة وهولندا ، وحوالى ٢٣٪ من متوسط أجر العامل فى اليابان ، وحوالى ٢٩٪ من متوسط أجر العامل البريطانى ، وحوالى ربع متوسط الأجر فى المانيا الغربية ، وحوالى ثلث متوسط الاجر فى بريطانيا ـ فى نفس هذا العام (١٩٨٥) ـ كما يظهر من بيانات الجدول رقم (١٣) ٠

ومهما يكن من أمر ، فان النمو السريع الذى تحقق فى هونج كونج وسنغافورة، وبالذات من جراء التوسع الكبير فى الصناعات التحويلية ، قد أدى الى زيادة فرص العمل ، وتقليل معدلات البطالة ، والى ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية ، وبالذات خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٧ ٠ ففى هونج كونج انخفض معدل البطالة من ٨ر٣٪ فى عام ١٩٨٠ ، الى ٧ر١٪ فى عام ١٩٨٧ ، وزادت الأجور الحقيقية فى الصناعات التحويلية زيادة وئيدة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، حيث بلغ متوسط معدل الزيادة ١٪ ، مع وجود تدهور فى بعض السنوات (وبالذات عامى ١٩٨٠ و١٩٨٣) ٠ ولكن ذلك التدهور عوضته الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الأجور خلال المدة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧ ، حيث بلغ متوسط معدل الزيادة ٤٪ سنويا ، كما يظهر فى جدول (١٤) ٠

اما فى سنغافورة ، فقد تراوح فيها معدل البطالة فيما بين ٦ر٢٪ و٤٪ فى معظم سنوات الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ وان كان المعدل قد ارتفع الى ٥ر٦٪ فى عام ١٩٨٦٠ بيد أن الاجور الحقيقية قد زادت فيها زيادة واضحة وكبيرة خلال نفس الفترة (انظر الجدول رقم ١٤) وعلى نحو يزيد على متوسط نمو الانتاجية مما أدى الى اضعاف الميزة التنافسية لصادرات سنغافورة خلال هذه الفترة ٠ وتشير بعض المصادر (٣٠) الى ان الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الاجور الحقيقية فى سنغافورة تعود الى جهود الحكومة فى مجال تشجيع وتطوير مهارات العمال وحثهم على التدريب والتعليم للانتقال الى مجالات العمل المعتمدة على تكنولوجيات عالية التقدم فى الفترة القادمة ٠

جدول رقم (١٤)
تطور معدل البطالة
والتغيير النسبى فى الاجور الحقيقية فى هونج كونج وسنغافورة
للفتـــرة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

	معدل البطالة ٪	التغير النسبى فى الاجـور الحقيقية
أولا: هونج كونج		
١٩٨٠	٣ر٨	- ٤ر٠
١٩٨١	٣ر٩	١ر٧
١٩٨٢	٣ر٦	٢ر٠
١٩٨٣	٤ر٥	- ٢ر٤
١٩٨٤	٣ر٩	٤ر٠
١٩٨٥	٣ر٢	٣ر١
١٩٨٦	٢ر٢	٢ر٩
١٩٨٧	١ر٧	٥ر٥
ثانيا : سنغافوره:		
١٩٨٠	٣ر٥	٤ر٤
١٩٨١	٢ر٩	٤ر٥
١٩٨٢	٢ر٦	١١ر٠
١٩٨٣	٣ر٢	٧ر٦
١٩٨٤	٢ر٧	٦ر٥
١٩٨٥	٤ر١	٩ر٥
١٩٨٦	٦ر٥	٢ر٩
١٩٨٧	٣ر٦	...

المصدر :

World Bank, World Economic Outlook.., April 1988, op.cit,p.82

٤-٣- استقطاب رأس المال الأجنبي ومعدلات ربحيته :

يبدو لنا أن أحد العوامل الهامة التى تربط وراء نجاح هاتين التجربتين فى النمو والتصنيع والتصدير ، هو الكفاءة العالية التى أدارت بها هونج كونج وسنغافورة مشكلة تمويل النمو فيهما . وهما فى هذا الخصوص يختلفان أيما اختلاف عن سائر الدول النامية التى لم تستطع أن تدير الموارد المالية التى عبأتها من الداخل أو التى حصلت عليها من الخارج بشكل كفٌ لضمان استمرار جهود التنمية دون الوقوع فى فخ الديون الخارجية ومايرتبط بها من ضغوط خارجية قاسية . صحيح أن نقطة البداية كانت متماثلة بين هاتين التجربتين من ناحية ، وسائر الدول النامية الاخرى من ناحية ثانية من حيث اتساع فجوة الموارد المحلية(الفرق بين الاستثمار المنفذ والادخار المحلى) ومايناظرها من فجوة فى الموارد الخارجية (الفرق بين الواردات والصادرات) مما اضطرها جميعا أن تعتمد على التمويل الخارجى فى المراحل الأولى من التنمية فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانية . لكن الفارق النوعى ، بل الجوهرى ، بينها ، هو أنه بينما غرقت مجموعة الدول النامية فى أزمة الديون وماجاء فى ركابها من تدخل فى شئونها الداخلية من خلال ضغوط الدائنين وصندوق النقد الدولى (وهى الضغوط التى عطلت عجلات التنمية وكبحت زيادة مستوى المعيشة)، فان هونج كونج وسنغافورة لم تواجها أزمة (أو حتى مشكلة) ديون خارجية . وحسب بيانات البنك الدولى لاتوجد أية ديون مستحقة على هونج كونج ، بينما تبلغ ديون سنغافورة حوالى ٣٠٠ مليون دولار أمريكى عام ١٩٨٨، أى مانسبته ٥ر١٪ من الناتج القومى الاجمالى (٣١) . كما أن معدل خدمة الدين (نسبة الأقساط والفوائد الى اجمالى حصيلة الصادرات)لاتصل الى ١٪ (٥ر٠٪ تحديداً فى عام ١٩٨٨)(٣٢). ويبدو، من الاحصاءات المتوافرة ، أن هونج كونج وسنغافورة قد وصلتا الآن مايمكن ان يسمى بمرحلة الاعتماد على الذات ، أو النمو الذى يدفع نفسه بنفسه فى خصوص مسألة التمويل ، حيث زادت معدلات الادخار فيهما عن معدلات الاستثمار المنفذ .

وفيما يتعلق بتطور مشكلة تمويل النمو الاقتصادى فى حالة هونج كونج ، فانه من الصعوبة بمكان التفرقة بين رأس المال المحلى ورأس المال الاجنبى من الناحية الاحصائية، فجميع المقيمين فى هونج كونج لايحملون جنسية هذه الجزيرة ، وانما جميعهم فى عداد المقيمين فحسب ، سواء هؤلاء الذين ينتمون الى أصل صينى أو أصل غير صينى. ومع ذلك ، فمن الواضح أن شطراً كبيراً من موارد التمويل التى بدأت بها هونج كونج تنميتها الصناعية فى أواخر الأربعينات كانت من الموارد التى جاءت مع موجات المهاجرين واللاجئين الذين وفدوا اليها بعد انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين فى عام ١٩٤٨ . وكان جزء كبير من هؤلاء يتكون من رجال الصناعة والتجار والمصرفيين الذين فروا من شنغهاى وغيرها من المدن الصينية الكبرى ، حيث وجدوا فى البيئة الاستثمارية والمناخ الاقتصادى الليبرالى فى هونج كونج مجالاً واسعاً لاستثمار أموالهم (٣٣) .

جدول رقم (١٥)

معدلات الادخار والاستثمار والتمويل الخارجـــــى

فى هونج كونج وسنغافوره للفتـــرة ١٩٦٠ - ١٩٨٧

٪ من الناتج القومى الاجمالى

السنـــوات	هونج كونـــــج			سنغافـــورة		
	معدل الادخار	معدل الاستثمار	التمويل الخارجى*	معدل الادخار	معدل الاستثمار	التمويـــل الخارجى*
١٩٦٠	١ر٠	١٩ر٠	-١٨ر٠	٣ر٠	١١ر٠	-٨ر٠
١٩٧٧	٢٠ر٠	٢٥ر٠	-٥ر٠	٢٩ر٠	٣٤ر٠	-٥ر٠
١٩٨٠	٣١ر٤	٣٦ر٠	-٤ر٦	٣٨ر٥	٤٧ر٦	-٩ر١
١٩٨١	٣٠ر٤	٣٦ر٠	-٥ر٦	٤١ر٧	٤٧ر١	-٥ر٤
١٩٨٢	٢٨ر٢	٣١ر٨	-٣ر٦	٤٢ر٣	٤٧ر٩	-٥ر٦
١٩٨٣	٢٥ر١	٢٧ر١	-٢ر٠	٤٥ر٠	٤٧ر٦	-٢ر٦
١٩٨٤	٢٨ر٩	٢٤ر٧	+٤ر٢	٤٥ر٣	٤٩ر٠	-٣ر٧
١٩٨٥	٢٧ر٢	٢١ر٧	+٥ر٥	٤١ر٨	٤٣ر٦	-١ر٨
١٩٨٦	٢٧ر٢	٢٣ر٠	+٤ر٢	٤١ر١	٤٠ر١	+١ر٠
١٩٨٧	٢٥ر٤	٢٢ر٩	+٢ر٥	٤٤ر٣	٤١ر٧	+٢ر٦

المصادر والملاحظات :

ارقام عام ١٩٦٠ و ١٩٧٧ مصدرها :

World Bank, World Development Report 1979,P.135

أما الارقام من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧ فمصدرها :

World Economic Outlook,April 1988, IME,P.83.

(*) علاقة (-) تعنى ان التمويل الخارجى كان موجبا و (+) تعنى انه كان سالباً .

وعموماً ، فان الكثير من المصادر يشير الى أن الجزء الأكبر من الموارد التمويلية التى توافرت لهونج كونج فى الستينات كانت من مصادر خارجية (باستثناء الفترة ٦٥ - ١٩٦٩ وهى الفترة التى شهدت أحداث عنف شديدة ، كان من نتائجها خوف أصحاب رؤوس الاموال وعزوفهم عن القدوم للجزيرة)[٣٤] . وطبقاً لاحد هذه المصادر فان تدفقات رأس المال الاجنبى المستثمر على هونج كونج تمثل مالا يقل عن ٢٠٪ من الدخل القومى ، وان هذه التدفقات قد مولت مالايقل عن ثلثى عمليات النمو الاقتصادى فى هونج كونج خلال السبعينات ، واغلب هذه التدفقات يملكها صينيون يعيشون فى مختلف بلاد العالم[٣٥] .

وطبقا لبيانات البنك الدولى (أنظر الجدول رقم ١٥) يتأكد لنا فعلا ، أن فجوة الموارد المحلية فى هونج كونج كانت متسعة فى الستينات (وصلت الى ١٨٪ من الناتج القومى الاجمالى ، حيث كان معدل الادخار المحلى ١٪ فى عام ١٩٦٠) . لكن يلاحظ من تتبع هذه الفجوة ، انها سرعان ما أخذت فى التضاؤل بشكل ملموس خلال السبعينات وبداية الثمانينات . فقد انخفضت من -٥٪ فى عام ١٩٧٧ الى -٢٪ فى عام ١٩٨٣، ثم تحولت هذه الفجوة الى فائض ابتداء من ١٩٨٤ ، حيث تجاوز معدل الادخار المحلى معدل الاستثمار المنفذ ، ويرجع ذلك الى التباطؤ النسبى الذى طرأ على معدل الاستثمار فى السنوات الاخيرة .

اما فى حالة سنغافورة ، فالصورة لم تكن تختلف كثيرا عن حالة هونج كونج.فالبيانات فى جدول (١٥) تشير الى انها بدأت المرحلة الأولى من نموها الاقتصادى ، عقب انفصالها عن الاتحاد الماليزى وهى تعانى من وجود فجوة كبيرة فى مواردها المحلية ، حيث لم يتجاوز معدل الادخار فيها ٣٪ فى عام ١٩٦٠ فى حين كان معدل استثمارها فى تلك السنة ١١٪ (كلا المعدلين منخفضان) الأمر الذى عكس وجود فجوة فى الموارد تقدر بحوالى ٨٪ من الناتج القومى الاجمالى ، تم تدبيرها من الخارج (قروض واستثمارات خارجية). ولكن منذ بداية السبعينات تشهد سنغافورة قفزة واضحة فى معدل ادخارها المحلى ومعدل استثمار ها على نحو يثير الدهشة . فمعدل الادخار منذ عام ١٩٧٧ فى ارتفاع مستمر، وقد بلغ ذروته فى عام ١٩٨٤ (٤٥ر٣٪ من الناتج القومى الاجمالى) ، كما وصل معدل الاستثمار الى قمته فى نفس هذا العام (٤٩٪ من الناتج القومى الاجمالى). وكان من نتيجة ذلك ، أن الحاجة للتمويل الخارجى الصافى قد أخذت فى التناقص السريع فى الأعوام الأخيرة من الثمانينات ، حيث أنتهت الحاجة لهذا التمويل فى نهاية عام ١٩٨٦ ، واختفت فجوة الموارد المحلية وأصبح معدل الادخار المحلى يفوق معدل الاستثمار المتحقق . وقد استخدمت سنغافورة هذا الفائض فى تسوية ديونها القديمة ، بحيث لم يتبق عليها سوى ٣٠٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ . وهو مبلغ تافه بمقاييس مديونية الدول النامية .

وواضح من التحليل السابق ، أن هونج كونج وسنغافورة قد استخدمتا الموارد الخارجية (قروض أو استثمارات اجنبية) استخداماً ناجحاً ومنتجاً ، أى فى تلك المجالات التى أدت الى زيادة واضحة فى حجم الدخل والناتج والتوظف والتصدير ، ومن ثم لم يحدث أن صادف أى منهما اية متاعب فى تسوية أعباء التمويل الخارجى ، رغم أن هذا التمويل كان ضخماً جداً فى المراحل الأولى من نموهما . ومن الواضح أيضا ، أن هونج كونج وسنغافورة لم تستهلكا الزيادة التى حدثت فى الدخل ، بل كان هناك توزيع مناسب لتلك الزيادة فيما بين زيادة الاستهلاك المحلى وزيادة الادخار ودفع أعباء الديون .

ولكن هذا الاعتماد الكبير على الموارد الأجنبية لتمويل النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة خلال الستينات والسبعينات ، والذى تمثل أساساً فى رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة (وليس القروض الخارجية) قد عكس فى طياته ظاهرة محددة ، هى اتجاه الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية للاستثمار فى هاتين الدولتين ، نظرا لارتفاع متوسط معدل الربح فيهما فوق المتوسط العالمى السائد فى الدول الرأسمالية الصناعية وفى بلاد العالم الثالث .

والحق ، أن هذا الاتجاه قد ارتبط بأربعة عوامل أساسية هى :

* العامل الأول : هو اتجاه معدل الربح للتدهور فى الصناعات التحويلية فى بلاد المراكز الرأسمالية الصناعية ، مما خلق فيها مشكلة امتصاص (أو تصريف) فائض رؤوس الاموال (٣٦) .

* العامل الثاني : هو تلك الامتيازات الضخمة والتسهيلات والضمانات السخية التى وفرتها هونج كونج وسنغافورة لنشاط الشركات متعددة الجنسية ، وعلى نحو لاتتمتع به ، أصلاً ، فى بلادها الأم .

* العامل الثالث : وفرة عنصر العمل الرخيص فى هونج كونج وسنغافورة ، وهو أمر مغر لرأس المال الاجنبى ، وبالذات فى المجالات الصناعية التى تحتاج الى كثافة فى استخدام هذا العنصر ، مثل صناعة بناء السفن ، المنسوجات والملابس ، تجميع أجهزة التليفزيونات والكومبيوتر ، صناعة الساعات ، المنتجات الجلدية ، لعب الاطفال ... الى آخره .

* العامل الرابع : السياسات الليبرالية المتطرفة التى طبقتها حكومة هونج كونج وسنغافورة . حيث انحسر التدخل الحكومى فى التعامل مع رأس المال الأجنبى الى أقل الحدود . فلا توجد رقابة على الصرف ، ولا رقابة على الاستثمار، أو قوانين

عمالية ، أو ضرائب مرتفعة ، أو تشريعات للحد الادنى للاجور ، ولارسوم جمركية على الواردات أو الصادرات ، ولاتوجد حدود على حجم أو مساهمات رأس المال الاجنبى أو للتحويلات التى يجريها للخارج .

فى ضوء هذه العوامل الأربعة ، أصبحت هونج كونج وسنغافورة مناطق اغراء وجذب شديدة لفوائض رؤوس الأموال الباحثة عن مجالات استثمارية مربحة فى عقد الستينات والسبعينات . ولم تتوافر لدينا للأسف ، بيانات تفصيلية عن نشاط الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية فى هاتين الدولتين ، ولا عن المجالات المختلفة التى تعمل فيها . لكن من الواضح - كما اتضح لنا فى النقطة السابقة - أن حجم رؤوس أموال هذه الشركات ضخماً ، كما أنها متوغلة فى شتى المجالات الصناعية والتجارية والخدمية . واذا أخذنا ، مثلا ، قطاع الصناعات التحويلية فى هونج كونج ، فسوف يتضح لنا أن الشطر الأكبر من رؤوس الأموال المستثمره فيه يتملكه الاجانب ، وذلك على نحو مايتضح لنا من الجدول رقم (١٦) .

فرغم أن هونج كونج مستعمرة بريطانية ، الا انه استناداً الى أرقام الجدول (١٥) يمكن القول ، أنها من الناحية الاقتصادية والتمويلية تعتبر بمثابة خليط من رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية (٣٧) . حيث يسيطر على القطاع الصناعى أساساً رأس المال الأمريكى ورأس المال اليابانى (وتحديداً فى الصناعات الاليكترونية والكهربائية) . إذ يستحوزان على مانسبته ٦٣٪ من اجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمره فى هذا القطاع ، ثم تأتى بعد ذلك رؤوس الأموال البريطانية (وتقدر مساهمتها بحوالى ٨٪) ثم السويد (٤ر٥٪) ثم المانيا الاتحادية (٤٪) .. ودول أخرى . وتنبغى الاشارة هنا ، الى أن بيانات الجدول المذكور ، تشير الى الأموال الاجنبية المستثمرة فى الصناعة ، ولاتشير الى قطاعات التجارة والمال (البنوك وشركات التأمين) أو الخدمات . كما أنها لاتشير الى الاستثمارات الصينية التى تملكها الصين الشعبية .

ولايختلف الوضع كثيرا فى حالة سنغافورة ، ففى ضوء انخفاض معدل الادخار المحلى فيها ، وفى ضوء الطموحات الانمائية التى رسمتها حكومة سنغافورة فى النصف الثانى من الستينات والسبعينات ، حرصت سنغافورة على استقطاب رؤوس أموال كبرى الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية ، ووفرت لها كل الامكانات والضمانات التى تستحثها للمجئ والاستثمار فى شتى المجالات . وكانت البداية الواضحة لذلك هى جذب تلك الشركات للاستثمار فى مجال تصنيع البترول ، رغم أنه لايوجد بترول فى سنغافورة . وكان الاعتماد على بترول اندونيسيا والشرق الاوسط (٣٨) . وامتد نشاط رؤوس الأموال الاجنبية بعد ذلك الى شتى الفروع والأنشطة الاقتصادية بدءاً من الصناعات التحويلية (كالملابس والمنتجات

جدول رقم (١٦)
رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة المستثمرة في الصناعة
في هونج كونج - عام ١٩٨٠

البلد التابع لرأس المال	قيمة الاستثمار مليون دولار هونج كونج	النصيب النسبى ٪
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٢٥٤	٤٠ر٢
اليابان	٥٧٩١	٢٢ر٧
بريطانيا	٢٠٣٨	٨ر٠
السويد	١٣٦٤	٥ر٤
هولندا	١٠٢٨	٤ر٠
المانيا الاتحادية	٥١١	٢ر٠
فرنسا	٢٣٦	٠ر٩
دول أخرى	٤٢٥٩	١٦ر٧

المصدر :

Helmut Asche; Industerialisierte Dritte welt, Ein vergleich Von Gesellschaftsstrukturen, VSA verlag, Hamburg 1984, s.192.

الكيماوية ، وصناعة بناء الماكينات ووسائل النقل ، ومروراً بالتمويل والتجارة ، حيث أنشأت كبريات البنوك التجارية وشركات التأمين دولية النشاط فروعاً لها في سنغافورة ، كما اتجهت شركات عالمية الى الاستثمار فى قطاع المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات الاليكترونية فيها .

ومهما يكن من أمر ، فانه فى ضوء المناخ الاستثمارى "المريح جداً" الذى وفرته هونج كونج وسنغافورة لرؤوس الأموال الأجنبية ، لم تعد هناك علاقة بين مقدار الأرباح التى تنزحها هذه الشركات من هاتين الدولتين وبين القيمة الاسمية لحجم رؤوس اموالها المستثمرة فيهما (٣٩) . ذلك ان معدل الربح لهذه الأموال أصبح يستمد ارتفاعه من عوامل لاعلاقة لها بالقيمة الاسمية لرأسمال هذه الشركات ، وانما من عوامل اخرى هيئتها سياسة الباب المفتوح (الاعفاءات الضريبية ، رخص عنصر العمل المحلى (٤٠) أضف الى ذلك الدور الذى قامت به الدولة فى توفير بنية أساسية عالية التقدم وماخلقته هذه البنية من وفورات خارجية ، وعدم فرض أى نوع من الرقابة على الصرف الأجنبى، ... الى آخره .

بهذا الشكل ، أصبحت هونج كونج وسنغافورة من "المناطق الغزيرة فى ادرار الربح" على الرغم من صغر حجمهما . وللدلالة على ذلك نشير الى ان هونج كونج وسنغافورة أصبحتا فى عام ١٩٨٠ ضمن أكبر عشرة بلاد أساسية لايرادات الاستثمارات الأمريكية الخاصة المستثمرة خارج الولايات المتحدة حسب بيانات الجدول رقم (١٧). فطبقا لبيانات عام ١٩٨٠ حقق رأس المال الخاص الامريكى فى هونج كونج وسنغافورة ايراداً

جدول رقم (١٧)

اكبر عشرة مصادر خارجية لايرادات الاستثمارات الخاصة المباشرة الامريكية فى الخارج فى عام١٩٨٠

البلد	الايرادات من جميع الصناعات ، مليار دولار امريكى	القطاعات الاساسية ٪ من الايرادات المحصلة من البلد
بيرمودا	٥ر١١	التمويل (٩٣٪)
البرازيل	٩ر٠	الصناعة التحويلية(٦٨٪)
المكسيك	٥ر٠	الصناعة التحويلية(٧٤٪)
بنما	٤ر٥	التمويل (٤٧٪)
جزر البهاما	٤ر١	البنوك والتمويل(٧١٪)
هونج كونج	٣ر٣	التجارة(٣٠٪)البنوك والتمويل (٣٠٪)
الارجنتين	٣ر١	الصناعة التحويلية(٥٥٪)
اندونيسيا	٣ر٠	البترول(٨٧٪)
بيرو	٢ر٣	غير مذكورة
سنغافورة	٢ر٠	الصناعة التحويلية(٣٥٪)
الاجمالى	٤٧ر٨	التمويل ٣٣٪

المصدر :

ODS,U.S. Foreign Policy and the third World , Agenda 1985£86. Overseas Development Council, Transaction Books. New Brunswik (USA) and Oxford (V.K),1985,p.168.

صافيا يقدر بحوالى ٣ره مليار دولار . وبذلك أسهمت هاتان الدولتان بحوالى ١١٪ من اجمالى الارباح التى جنتها الولايات المتحدة من أكبر عشرة دول أجنبية تستثمر فيها أموالها فى عام ١٩٨٠ .

٤-٣- الاستفادة من التخفيضات الجمركية (النظام العشرى للتفضيلات الجمركية) :

ليس من قبيل المصادفة ان يكون النجاح الذى حققته تجربة هونج كونج وسنغافورة فى مجال استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير معاصراً لتلك الحركة الواسعة من التخفيضات الجمركية ، التى أدت الى نمو كبير فى التجارة الدولية فى عقدى الستينات والسبعينات . فلولا امكانات التصدير غير المعاق الى الدول الرأسمالية الصناعية ماكان من الممكن لتجربة الدول المصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا (النمور الأربعة) أن تشهد هذا النجاح الذى حققته . وفى حالة هونج كونج وسنغافورة ، تحديداً ، لم يكن من الممكن ، فى ضوء ضيق حجم السوق الداخلى ، أن يقوم التصنيع فيهما على أساس التوجه للداخل . ومن هنا كان التصدير للخارج أحد الشروط الاساسية التى يجب توافرها لانجاح هاتين التجربتين . ومن هنا ايضا كان الغاء اشكال التمييز والقيود التعريفية التى تطبقها الدول الرأسمالية الصناعية ضد الصادرات المصنعة ونصف المصنعة أمراً حيوياً لنجاح استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير .وهو أمر جوهرى غالبا ماينساه أو يتناساه أصحاب الفكر الليبرالى النيوكلاسيكى فى دعوتهم للترويج لهذه الاستراتيجية .

ومن المعلوم ، ان منظمة الجات GAAT كانت قد تمكنت خلال جولات المفاوضات السبعة المختلفة ، بدءاً من دورة جنيف (١٩٣٩ - ١٩٤٧) وانتهاءً بدورة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) أن تخفض الكثير من القيود التعريفية التى كانت تطبقها الدول الرأسمالية الصناعية على وارداتها من الدول الأخرى (انظر الشكل رقم ١) على أن الأمر الجوهرى فى هذه التخفيضات الذى ساعد على دفع عجلات التصنيع الموجه للتصدير للدول النامية بقوة للامام ، هو النجاح الذى حققته الجات فى مجال ماسمى بالخطة العشرية لنظام التفضيلات الجمركية التى بدأ تطبيقها فى عام ١٩٧١ .

ونوضح فيما يلى هذه النقطة الجوهرية التى شكلت إطاراً دولياً مواتياً لنجاح تجربة هونج كونج وسنغافورة (٤١) . إن المبادئ العامة التى كانت قد صيغت على أساسها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)لم تكن تميز بين أوضاع البلاد النامية وأوضاع البلاد الصناعية المتقدمة حينما سعت الى الغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التى تحد من حرية التجارة وتوسيع نطاقها . كما أن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذى نصت عليه الاتفاقية قد انطوى على خطأ فادح ، وهو النظر الى المعاملات التجارية بين هاتين المجموعتين من الدول على أنها معاملات الند للند . كما أغفلت الاتفاقية

تماما مشكلات الاختلال فى موازين المدفوعات للبلاد النامية فى أولى مراحل نموها . كما لم تراع هذه الاتفاقية متطلبات عملية التنمية وحاجة الدول النامية الملحة لحماية صناعاتها الناشئة وضرورة تشجيعها على النمو والتطور بتوفير الأسواق الخارجية الواسعة أمام منتجاتها وحمايتها من الواردات المنافسة . ولهذا فقد أثبتت التجربة أن مدى النفع الذى عاد على الدول الرأسمالية الصناعية يفوق أضعافاً مضاعفة مدى النفع الذى عاد على البلاد النامية من جراء الانضمام الى اتفاقية الجات ، حيث كانت (وماتزال) مجموعة الدول الأولى فى مركز أفضل من مجموعة البلاد الثانية من حيث قدرتها على الاستفادة من هذه التخفيضات .

فى ضوء ماتقدم ، وفى ظل الانتقادات الكثيرة التى أثارتها الدول النامية المنضمة لهذه الاتفاقية ، وتحت ضغط المطالبة بضرورة مراعاة أوضاع البلاد النامية ، فان مؤتمر وزراء الجات فى مايو ١٩٦٣ قد قبل مبدئياً مبدأ عدم المعاملة بالمثل عند قيام الدول الأعضاء بمنح تفضيلات جمركية خاصة للبلاد النامية . كما طالبت الدول النامية فى الدورة الأولى لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة (الاونكتاد) فى ١٩٦٤ بضرورة قيام الدول الصناعية المتقدمة بمنح الواردات المصنوعة ونصف المصنوعة الآتية من الدول النامية ذات الدخل المنخفض تفضيلات عامة غير متبادلة ولمدة معينة(عشرة سنوات). وقد أقرت الدول الصناعية هذا الاقتراح . وبدأ تطبيق أول خطة عشرية لنظام التفضيلات الجمركية فى عام ١٩٧١ . وقد تمثلت الدول المتقدمة المانحة لهذه التفضيلات فى الدول الست المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة إبتداءً من يوليو ١٩٧١ ، ثم انضمت الى ذلك اليابان (أغسطس ١٩٧١) والنرويج (أكتوبر ١٩٧١) والدانمارك وفنلندا وايرلندا ونيوزلندا والسويد وبريطانيا (يناير ١٩٧٢) وسويسرا (مارس ١٩٧٢) والنمسا (ابريل١٩٧٢) وكندا (يناير ١٩٧٤) ، وأخيراً الولايات المتحدة (١٩٧٤) .

صحيح أن هذه التفضيلات العشرية قد واجهتها الكثير من الصعوبات [٤٢]، كما أنها منحت فى ضوء العلاقات الخاصة مع الدول الرأسمالية الصناعية ، وأن الجزء الأعم منها قد منح على أساس ثنائى، الا أنه وبغض النظر عن ذلك ، فقد أثبتت التجربة ، أن أثر هذه التخفيضات الجمركية على زيادة صادرات البلاد النامية المصنعة حديثاً كان ايجابياً وكبيراً . وعموماً ، فانه نظرا لضخامة رؤوس الأموال الأجنبية ، الأمريكية واليابانية والبريطانية والفرنسية والألمانية والسويدية .. الى آخره ، المستثمره فى هونج كونج وسنغافورة ، فان الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية التابعة لها هذه الأموال، قد سعت تحت دوافع مصالحها الخاصة ، للضغط على بلادها لمنح هذه التفضيلات وفتح أسواقها أمام المنتجات المصنعة فى هونج كونج وسنغافورة . ويكفى فى هذا الخصوص أن نشير ، الى انه فى نهاية عقد الثمانينات كان نصيب منتجات الدول المصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا فى العرض الاجمالى لمنتجات الصناعات التحويلية قد بلغ ٥ر٢٪ فى الولايات المتحدة

الأمريكية وأكثر من ذلك فى دول المجموعة الاوروبية (٤٣) .

وعموماً ، لو نظرنا الى بيانات التوجه الجغرافى لصادرات هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ والموضحة فى جدول (١٨) ، فسوف نلحظ أن الشطر الأعظم من تلك الصادرات يتجه نحو الدول الرأسمالية الصناعية (مجموعة دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان) وسوف نلحظ أن نسبة ما استوعبته أسواق هذه الدول قد تزايد على نحو واضح فى فترة السبعينات إبان تطبيق نظام التفضيلات العشرية السالف الاشارة إليه . ويلى ذلك مجموعة الدول النامية ، ثم مجموعة الدول الاشتراكية وأخيراً أسواق مجموعة الدول النفطية .

هذا النمو الذى نمت به الصادرات الصناعية لهونج كونج وسنغافورة ، قد أدى الى تحقيق فائض فى ميزانهما التجارى فى السبعينات والثمانينات . لكن اللافت للنظر هو أن حسابهما الجارى كان يحقق عجزاً بشكل شبه مستمر . وإذا نظرنا الى عقد الثمانينات، وهو العقد الذى اكتمل فيه نضج هاتين التجربتين ، فسوف نلحظ أنه بالنسبة لسنغافورة كان عجز حسابها الجارى متواصلاً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، وإن كان متناقصاً (باستثناء عام ١٩٨٦) . وبالنسبة لهونج كونج كان حسابها الجارى فى حالة عجز مستمر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، وبعد ذلك حقق فائضاً (٤٤) .

جدول رقم (١٨)

التوزيع الجغرافى النسبى لصادرات هونج كونج وسنغافورة

(نسب مئوية)

مجموعة الدول المستقبلة	صادرات هونج كونج			صادرات سنغافورة		
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٨٦	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٨٦
الدول الرأسمالية الصناعية	٥٤	٧٠	٦٠	٣٨	٤٧	٥٥
الدول النامية	٤٣	٢٦	٣٨	٥٥	٤٨	٤٠
الدول الاشتراكية	٣	١	١	٧	٢	١
الدول النفطية	٠	٣	١	٠٠	٣	٤

المصادر : أرقام عام ١٩٦٠ و١٩٧٧ مصدرها :

World Bank, World Development Report 1979,p.147

اما بيانات ١٩٨٨ فمصدرها : البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨، (الطبعة العربية)، ص ٢٨١ .

جدول رقم (١٩)
رصيد الحساب الجارى والديون الخارجية والاحتياطيات
الدولية لكل من هونج كونج وسنغافـــوره ١٩٨٠-١٩٨٨

البند والسنوات	هونج كونج	سنغافـــورة
اولا: رصيد الحساب الجارى(١):		
١٩٨٠	- ٤ر٦	- ١ر١٣
١٩٨١	- ٥ر٥	- ٩ر٩
١٩٨٢	- ٣ر٥	- ٧ر٩
١٩٨٣	- ٢ر٠	- ٣ر٤
١٩٨٤	+ ٤ر٤	- ٢ر١
١٩٨٥	+ ٥ر٦	- ٠ر٦
١٩٨٦	+ ٤ر١	+ ٢ر٩
١٩٨٧	+ ٢ر٦	- ٠ر٥
ثانيا: الديون الخارجية(٢):		
١٩٧٠	...	١٤٥٤
١٩٧٦	...	٩٩٤
١٩٨٠	...	٦٠٠
١٩٨٨	...	٣٠٠
معدل خدمة الدين(٣):		
١٩٧٠	...	..
١٩٧٦	...	..
١٩٨٠	...	٤ر٠
١٩٨٨	...	٥ر٠
ثالثا: الاحتياطيات الدولية:		
(أ) مليون دولار		
١٩٧٠	...	١ر١
١٩٧٧	...	٣ر٩
١٩٨٨	...	١٧ر٧
(ب) معدل تغطية الاحتياطيات لشهور الواردات (شهر):		
١٩٧٠	...	...
١٩٧٧	...	١ر٤
١٩٨٠	...	...
١٩٨٨	...	٤ر٢

المصادر والملاحظات:

(١) كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
(٢) كنسبة من اجمالى الصادرات
(٢) مليون دولار امريكى
(...) بيانات لم تتوفر

قمنا بتركيب هذا الجدول من:
IMP.World Economic Outlook,April 1988,Washington D.C.1988,p.83,86.
وأعداد مختلفة من تقارير البنك الدولى السنوية عن التنمية فى العالم.

وهذا التناقض بين وجود فائض فى الميزان التجارى ، ووجود عجز فى الحساب الجارى لايمكن تفسيره فى حالة هاتين الدولتين ، الا من فى ضوء التحويلات المالية الضخمة التى تجريها الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية التى تستثمر أموالها فى هونج كونج وسنغافورة . بل ان عدم كفاية الفائض الذى كان يتحقق فى الميزان التجارى لخدمة هذه التحويلات هو الذى يفسر لنا المديونية الخارجية لسنغافورة خلال هذه الفترة على الرغم من تواضع هذه المديونية .

ومهما يكن من أمر ، فانه نظرا لصغر حجم هونج كونج وسنغافورة ، فان الاندفاعة التى حدثت فى قطاع الصادرات الصناعية استطاعت أن تفى بمعظم احتياجات النقد الأجنبى اللازم لخدمة تحويلات رؤوس الأموال الأجنبية دون حدوث مشكلات يعتد بها فى تدبير الموارد الاجنبية التى تلزم لسد عجز الحساب الجارى . بل ان تلك الاندفاعة وما ولدته من فيض كبير فى تدفق النقد الاجنبى ، هى التى تفسر لنا كيف زادت الاحتياطيات النقدية الدولية فى سنغافورة هذه الزيادة الكبيرة . حيث ارتفعت هذه الاحتياطيات من ١ر١ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٧٠ الى ١٧ر٧ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ . وهى قفزة فلكية بلاشك (انظر الجدول رقم ١٩) . وكان من الطبيعى فى هذه الظروف أن يتحسن موقف السيولة الدولية تحسنا كبيراً لسنغافورة لدرجة أن معدل تغطية الاحتياطيات لشهور الواردات بلغت فى عام ١٩٨٨ حوالى ٢ر٤ شهرا، وهى من أعلى المعدلات فى العالم .

٣-٥- الدور الذى اضطلعت به الدولة :

على عكس مايظن الكثيرون ، بأن نجاح تجربة هونج كونج وسنغافورة قد تم دون تدخل أو دور محسوس للدولة على أساس أن الاطار العام الذى حكم هاتين التجربتين هو اطار الحرية الاقتصادية ، فان التأمل فى واقع هاتين التجربتين يشير الى ان الدولة (أو بالأحرى الحكومة) قد قامت بدور لايستهان به فى توفير الاطار الملائم لتوفير النجاح لاستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير فى هونج كونج وسنغافورة . ورغم تباين الدور الذى لعبته الدولة فى كل منهما ، الا أنه بشكل عام يمكن تحديد أهم هذه الأدوار فيما يلى :

١ - الاهتمام البالغ الذى أعطته الدولة لبناء شبكة متقدمة من خدمات البنية الاساسية ، وبالذات فى موانئ ومطارى هونج كونج وسنغافورة وتجهيزها بأحدث الآليات والامكانات ووسائل الاتصال مع العالم الخارجى، وعلى نحو أسهم بشكل مباشر فى تسهيل عمليات التجارة الدولية وسرعة انجاز المعاملات .

٢ - العناية الكبيرة التي أولتها حكومتا هاتين الدولتين (وان كان بدرجات متفاوتة) بسياسة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي ، الأمر الذي مكنهما من استيراد التكنولوجيا الحديثة واستيعابها وتطويعها للظروف المحلية ، وهو ما مكنهما في فترة تالية من الدخول في مرحلة المشاركة في تطوير هذه التكنولوجيا (وبالذات في حالة سنغافورة) . وتنفق حكومة سنغافورة على التعليم مانسبته ١٥٪ من اجمالي الانفاق الحكومي (طبقاً لبيانات ١٩٨٨)(٤٥) . وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى .

٣ - اضطلعت السياسة المالية والنقدية في هونج كونج وسنغافورة بدور عظيم الشأن في إبعاد مخاطر التضخم عن هاتين الدولتين . ولهذا كان هناك استقرار نقدي وسعري لابأس به في عقدي السبعينات والثمانينات . وكان لذلك تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ، حيث ثبت أن التضخم بالدول النامية يضر بالادخار والاستثمار وبقدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي ، كما أنه يضر بالتصدير ويشجع على نمو الواردات ، ومن ثم يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات .

٤ - هناك العديد من المؤسسات الحكومية والعامة التي أنشأتها الادارة الحكومية وتقوم بخدمات هامة لدعم النشاط الاقتصادي ، ومن خلالها تؤثر الدولة على مجريات الأمور الاقتصادية . ويبدو ذلك على وجه الخصوص في حالة سنغافورة فهناك :

(أ) مجلس التنمية الاقتصادية الذي انشئ عام ١٩٦١ ، ومهمته التخطيط والتطوير والتنسيق فيما بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بها . وابتداءً من عام ١٩٨٦ أضيفت اليه مهام دعم قطاع الخدمات وتنمية وتطوير الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة . ويوجد لهذا المجلس ١٧ مكتباً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في سنغافورة . وفي هذا الخصوص يساعد هذا المجلس هؤلاء المستثمرين في توفير الأراضي لمصانعهم ومنحهم تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل وتسهيل حصولهم على العمالة المطلوبة (٤٦) .

(ب) هناك أيضا مكتب المشروعات الصغيرة الذي تأسس من أجل دعم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة ، ويرتبط به أيضا مشروع تمويل تلك الصناعات عن طريق القروض الميسرة ، وبالذات للمشروعات المشتغلة في الصناعات التحويلية والخدمية (٤٧) . ويعمل في إطار هذا المشروع ٢١ مؤسسة مالية خاصة . كذلك هناك مشروع خاص بالمساعدات الفنية التي تقدم لهذه المشروعات

الصغيرة.[٤٨] وتشمل هذه المساعدات المنح والتدريب والاستشارات الفنية . وفى عام ١٩٨٨ تم تكوين مشروع ترويج استخدام الكومبيوتر فى المشروعات الصناعية الصغيرة.ويهدف هذا المشروع الى تشجيع أصحاب هذه المشروعات على استخدام أجهزة الكومبيوتر فى حل مشكلاتهم وزيادة مستوى الانتاجية فى مشروعاتهم . وقد تطور العمل فى هذا المشروع حتى تحول الى مركز لتقديم الاستشارات الفنية[٤٩] .

(جـ) وهناك كم ضخم من المعاهد المتخصصة فى البحث والتطوير التى أنشأتها حكومة سنغافورة لدعم القطاع الصناعى والخدمى وتقوم بتدريب العمالة وتأهيلها للاشتغال بالتكنولوجيا الجديدة . كذلك هناك مجموعة من المعاهد العلمية السنغافورية والأجنبية المشتركة ، مثل المعهد الفرنسى السنغافورى ، والمعهد الألمانى السنغافورى ، والمعهد الأسبانى السنغافورى ، وكلها معاهد ذات طابع تكنولوجى وتعليمى[٥٠] . وهناك أيضا معهد سنغافورة للمقاييس الصناعية الذى يراقب الجودة ومعاييرها ومدى تمشيها مع المعايير العالمية لدعم الموقع التنافسى للصادرات الصناعية .. الى آخره من المعاهد والمراكز مما لا يتسع المجال هنا لتعدادها نظراً لكثرتها وتنوعها الهائل وتغطيتها تقريبا لكافة نواحى النشاط الاقتصادى .

(د) وهناك مجلس تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية الذى يقوم بالترويج لصادرات سنغافورة فى الأسواق الخارجية ، وله عدة مكاتب فى عدد من عواصم العالم . ومهمة هذا المجلس تتسع لتشمل مهام الدعاية واقامة المعارض واكتشاف الأسواق ودراسة حالة المنافسين .. الى آخره على ماسبقت الاشارة اليه .

(هـ) هناك أيضا المجلس الوطنى للأجور (سبق أن تحدثنا عنه). وقد تطورت مهامه مؤخراً لرسم أسس السياسة الأجرية التى تكفل الحفاظ على الميزة النسبية للصناعات المحلية فى الأسواق العالمية وإضفاء نوع من المرونة على هذه السياسة بعد اتسامها بدرجة عالية من الجمود خلال الستينات والسبعينات.وإبتداء من عام ١٩٨٨ أوصى المجلس ، بأن تنقسم الزيادة فى الأجور الى قسمين : الأول، هو الزيادة التدريجية التى تحدث فى الأجور الأساسية ، والثانى هو الزيادة المرتبطة بتوزيع الأرباح على العمال بناء على مستوى ربحية المؤسسة وانتاجية العمال . وقد التزمت كثير من المؤسسات مؤخراً بهذه السياسة[٥١] .

(و) هناك أيضا فى سنغافورة التنظيمات الملائمة والمتطورة المتعلقة ببورصة سنغافورة للعقود الآجلة وأسعار الصرف والتعاقدات المستقبلية للذهب والماس . وكذلك هناك سوق متطورة منظمة لتداول السندات الحكومية . وفضلا عن كل ذلك هناك الادارة المرنة للمنطقة الحرة ، مع تذكر أن كلا من سنغافورة وهونج كونج مناطق حرة .

ومن ذلك يتضح لنا ، أن الدولة كان لها - ولايزال - دور لايستهان به فى تهيئة المناخ الملائم لزيادة عمليات الاستثمار والانتاج والتطوير والتصدير . وأن هذا الدور كان متغيراً ومواكباً لمختلف مراحل النمو الاقتصادى . على أن هذا الدور لم يكن فقط مقصوراً على السياسات الاقتصادية لحفز النمو الاقتصادى فحسب ، بل وبشكل مباشر فى تكوين رأس المال الثابت . وفى حالة سنغافورة ، تشير بعض المصادر الى ان القطاع العام قد أسهم اسهاماً كبيراً فى تكوين رأس المال الثابت . وقد تراوحت نسبة مساهمته بين ربع وثلث عمليات تكوين رأس المال الثابت . وهى نسبة لايستهان بها.(٥٢)

٤ - الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة

عرضنا فى القسمين الثانى والثالث من هذا الفصل صورة تفصيلية للجوانب الاقتصادية المختلفة التى انطوت عليها تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٨ . وقد اتضح من هذه الصورة ، أن هناك الكثير من الجوانب الباهرة فيها ، وهو ما رأيناه فى الانجازات التى تحققت فى مجال التصنيع والتصدير وتغيير بنيان الانتاج المحلى وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى واستخدام أحدث منجزات التكنولوجيا وغير ذلك . كما عرضنا أيضا للعوامل المحلية والعالمية التى أحاطت بهاتين التجربتين وتفسر نجاحهما . بيد أنه لايمكن للتحليل أن ينتهى ، ولايمكن للصورة أن تكتمل ، دون أن نحيط بالجوانب الاجتماعية التى انطوت عليها هاتان التجربتان . فمن المهم أن نبحث الى أى مدى أدى نجاح تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة الى ارتفاع مستوى معيشة السكان؟ وماهى التكاليف الاجتماعية التى تحملها العمال والنساء والاطفال فى هاتين التجربتين ، والى أى مدى تطور توزيع الدخل القومى فيها ، وهل مال هذا التوزيع للتحسن ، أم أنه اتجه لمزيد من التفاوت ، وغير ذلك من قضايا ذات أهمية اجتماعية .

٤-١- المؤشرات العامة لتطور مستوى المعيشة:

لو اننا استندنا الى المؤشرات الاحصائية العامة الدالة على مستوى المعيشة، فمن المؤكد أن تلك المؤشرات تشير الى أن مستوى المعيشة فى هونج كونج وسنغافورة

قد اتجه للتحسن بالمقارنة مع ذلك المستوى فى بداية الستينات والسبعينات . وقد قمنا بتجميع بعض هذه المؤشرات فى الجدول رقم (٢٠) ، مع إضافة تلك المؤشرات لمصر للمقارنة . ومن هذا الجدول تتضح لنا الحقائق التالية :

اولا : كان طبيعياً من جراء القفزة الكبيرة التى حققتها هونج كونج وسنغافورة فى نمو دخلها القومى ومع ضآلة عدد سكانهما ، أن تحدث قفزة مواكبة فى متوسط دخل الفرد . فقد ارتفع هذا المتوسط فى حالة هونج كونج من ٢٥٩٠ دولار امريكى فى عام ١٩٧٧ الى ٩٢٢٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ ، أى أنه تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات ونصف خلال هذه الفترة . وكان متوسط معدل النمو السنوى لهذا الدخل فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ حوالى ٦ر٣٪ . أما فى حالة سنغافورة فقد قفز متوسط دخل الفرد من ٢٨٨٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٧٧ الى ٩٠٧٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ ، أى أنه تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات خلال هذه الفترة . وكان متوسط معدل النمو السنوى لهذا الدخل ٢ر٧٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ . اما فى حالة مصر - على سبيل المقارنة فقط - فقد تضاعف متوسط دخل الفرد مرة واحدة خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨ ، حيث ارتفع من ٣٠٠ دولار امريكى الى ٦٦٠ دولار أمريكى على التوالى . وقد سجل فى ذلك معدلاً متوسطاً للنمو بحوالى ٦ر٣٪ للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٨ ، وهو ما يعادل نصف المعدل الذى تحقق فى كل من هونج كونج وسنغافورة .

ثانيا : اما فيما يتعلق بالمؤشرات الصحية ، فكلها تشير أيضا الى ذلك التحسن الذى حدث فى هونج كونج وسنغافورة . فقد ارتفع متوسط عمر الانسان المتوقع عند الولادة من ٧٢ سنة (وهو رقم مرتفع أصلا) فى عام ١٩٧٧ الى ٧٧ سنة فى عام ١٩٨٨ . وفى حالة سنغافورة ارتفع المتوسط من ٧٠ سنه الى ٧٤ سنة على التوالى . أما فى حالة مصر ، فكان التحسن فى هذا المؤشر بنسبة أكبر ، وان كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة فيها فى ١٩٨٨ (٦٣ سنة) أقل من نظيره فى هونج كونج بأربعة عشر سنه وفى سنغافورة بأحدى عشر سنة . وانخفض معدل الوفيات العام من ٦ فى الألف الى ٥ فى الألف فى كل من هونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٨ . وكان التحسن أكبر فى حالة مصر (من ١٩ الى ٩ على التوالى) ، وان كان المعدل ذاته لازال مرتفعا فى مصر فى عام ١٩٨٨ ويبلغ ضعف نظيره فى البلدين موضع المقارنة . ونفس الشئ يمكن ملاحظته أيضا للمؤشرات الصحية الأخرى ، مثل عدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة ، أو بالنسبة لمتوسط السعرات الحرارية للفرد فى اليوم .

جدول رقم (٢٠)

بعض المؤشرات الاجتماعية العامة فى هونج كونج

وسنغافوره ومصـــــر

المؤشر والسنـــــة	هونـج كونج	سنغافـــوره	مصـــر
متوسط دخل الفرد بالدولار			
- ١٩٧٧	٢٥٩٠	٢٨٨٠	٣٠٠
- ١٩٨٨	٩٢٢٠	٩٠٧٠	٦٦٠
متوسط العمر المتوقع عند الولادة			
- ١٩٧٧	٧٢	٧٠	٥٤
- ١٩٨٨	٧٧	٧٤	٦٣
نسبة الامية للبالغين (١٩٨٥)	١٢	١٤	٥٦
معدل الوفيات الخام فى الالف			
- ١٩٦٥	٦	٦	١٩
- ١٩٨٨	٥	٥	٩
عدد السكان لكل طبيب			
- ١٩٦٥	٢٥٢٠	١٩٠٠	٢٣٠٠
- ١٩٨٤	١٠٧٠	١٣١٠	٧٧٠
عدد السكان لكل ممرضة			
- ١٩٦٥	١٢٥٠	٦٠٠	٢٠٣٠
- ١٩٨٤	٢٤٠	...	٧٨٠
متوسط السعرات الحرارية للفرد			
- ١٩٦٥	٢٥٠٤	٢٢٩٧	٢٤٠٠
- ١٩٨٦	٢٨٥٩	٢٨٤٠	٣٣٤٢
متوسط معدل النمو السنوى لدخل الفرد (١٩٦٥-١٩٨٨)	٦ر٣٪	٧ر٢٪	٣ر٦٪
نسبة ماتنفقه الحكومه من دخلها على التعليم			
- ١٩٧٢	...	١٥ر٧	...
- ١٩٨٨	...	١٤ر٤	...
نسبة ماتنفقه الحكومه من دخلها على الصحة			
- ١٩٧٢	...	٧ر٨	...
- ١٩٨٨	...	٣ر٦	...

المصادر والملاحظات :

(...) غير متوافره

قمنا بتركيب هذا الجدول من صفحات مختلفة من تقارير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عن عامى ١٩٧٩ و ١٩٩٠.

ثالثا : أما فيما يتعلق بالأمية ، فمن الواضح أن نسبة أمية البالغين فى كل من هونج كونج وسنغافورة أصبحت منخفضة ، فهى فى الأولى ١٢٪ وفى الثانية ١٤٪ فى عام ١٩٨٥. أما فى مصر ، فالنسبة مخيفة اذ انها مازالت أعلى من ٥٠٪ (٥٦٪) فى نفس السنة .

على أن تلك المؤشرات ، كما هو معلوم ، هى مجرد متوسطات احصائية عامة ، ليس أكثر . ومن ثم فهى تخفى فى طياتها التفاوت الحادث بين أوضاع الطبقات والشرائح الاجتماعية . كما أنه يرد عليها كافة العيوب الاحصائية الأخرى التى ترد على حساب المتوسطات عموماً .

ولو انتقلنا الآن الى مؤشر آخر أكثر دلالة ، وهو هيكل الاستهلاك العائلى، فسوف نلحظ مدى التحسن العام الذى طرأ على مستوى المعيشة - أنظر الجدول رقم(٢١). فالانفاق على الغذاء لايستوعب أكثر من ١٢٪ من ميزانية الاسرة فى هونج كونج ، وحوالى ١٩٪ فى سنغافورة فى سنة ١٩٨٠ . أما فى مصر فقد استوعب الأنفاق على الغذاء نصف هذه الميزانية فى نفس السنة . ومن المعلوم ، أنه كلما كان نصيب الانفاق على الغذاء من ميزانية الأسرة مرتفعاً كلما دل ذلك على انخفاض متوسط دخل العائلة من ناحية ، وارتفاع أسعار الطعام من ناحية ثانية ، وضآلة ماتخصصه العائلة للانفاق على بنود الانفاق الأخرى . ويلاحظ من بيانات الجدول (٢١) انه بعد الانفاق على الملابس والسكن والطاقة والخدمات التعليمية والصحية والنقل والاتصالات - فضلا عن الانفاق على الغذاء ، يتبقى للعائلة مانسبته٤٤٪ من دخلها فى هونج كونج ، و٣٠٪ فى سنغافورة و١٨٪ فى مصر. وتشمل هذه النسبة المتبقى للانفاق على الترفيه والثقافة والسياحة واقتناء بعض السلع المعمرة .

جدول رقم(٢١)

هيكل الاستهلاك العائلى فى هونج كونج

وسنغافورة ومصر ١٩٨٠

(٪ من اجمالى الاستهلاك العائلى)

بنود الانفاق	هونج كونج	سنغافورة	مصر
الانفاق على الغذاء	١٢	١٩	٥٠
الانفاق على الملابس	٩	٨	١١
ايجار السكن والطاقة	١٥	١١	٩
الانفاق على الخدمات الصحية	٦	٧	٣
الانفاق على التعليم	٥	١٢	٦
الانفاق على النقل والاتصالات	٩	١٣	٤
بنود أخرى	٤٤	٣٠	١٨

المصدر :

World Bank , World Development Report 1990.p.197.

٤-٢ تطور توزيع الدخل :

وسط ضجيج الأبحاث الكثيرة التى تحدثت عن نجاح تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة ، نادراً مايتطرق الحديث الى حالة توزيع الدخل القومى فى هاتين التجربتين . فمعظم الأبحاث تركز فقط على التغيرات الايجابية التى حدثت فى مجال التصنيع والتصدير والتكنولوجيا ، كما لو كان النجاح فى هذه المجالات مطلوباً لذاته ، بينما المفترض أن تلك النجاحات يتمتع بثمارها ، وبطريقة عادلة ، من شاركوا فى صنعها .

ومن المعلوم أنه عندما بحثت قضية التوزيع والنمو فى الدول النامية فى السنوات الأخيرة ، دلت أبحاث أدلمان وموريس (٥٣) ، وسيتوارت وسترتين (٥٤) ، وغيرهم ، أن أهم معالم تلك القضية تتمحور حول مسألتين :

الأولى : أنه فى غمار المراحل الأولى من النمو ، يميل التوزيع لأن يكون غير عادل.

الثانية : أنه حينما ينطلق الاقتصاد فى معارج النمو ، فان تصحيح الاختلال فى توزيع الدخل يتطلب سياسات تدخلية حكومية فاعلة حتي يمكن أن تتحقق العدالة مع النمو .

وحينما نلقى اطلالة سريعة على سائر الدول النامية عبر العقود الثلاثة الماضية ، فسوف يسترعى النظر أنه سواء تحقق النموأو لم يتحقق ، فان توزيع الدخل القومى بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة قد زاد سوءاً عن ذى قبل (٥٥) .

والآن .. ماهو المسار الذى اتخذه توزيع الدخل القومىفى هونج كونج وسنغافورة خلال فترة نموها الاقتصادى ، التى بدأت تقريبا فى مطلع الستينات ؟ وماهى دلالة هذا التطور ؟

فيما يتعلق بحالة هونج كونج ، نادرة هى الدراسات التى تمت عن توزيع الدخل القومى فى الفترات الأولى من نموها . فقلما كانت الاحصاءات السكانية التى تنشرها الادارة الاستعمارية تتضمن بيانات عن فئات الدخول المختلفة . وأول احصاء سكانى تضمن سؤالا عن فئات الدخل كان هو احصاء عام ١٩٦٦. وابتداء من عام ١٩٧١ توافرت احصاءات منتظمة عن فئات الدخول (٥٦) .

ويرى شايو فى دراسته عن النمو الاقتصادى والتفاوت فى توزيع الدخل فى هونج كونج ، أن توزيع الدخل قد شهد تحسناً واضحاً خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦ ، ثم مال للثبات بعد ذلك خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ . ويرى أنه من الثابت أن حالة توزيع الدخل فى هونج كونج كانت أكثر تفاوتاً بكثير بالمقارنة مع حالة اليابان فى مرحلة نموها فيما بعد الحرب العالمية الثانية (٥٧) . وطبقا لدراسة ميزوجوتشى ، فانه نظراً لعدم وجود قطاع زراعى فى هونج كونج - على عكس النمط الشائع فى البلاد النامية - ولكن كما هو الحال فى سنغافورة أيضا ، بينما يوجد بها قطاع خدمات ضخم ، فإن أصل مشكلة عدم العدالة فى توزيع الدخل ، انما تكمن فى قطاع الخدمات ، وبخاصة أنه كان يتسم بكثرة من البطالة المقنعة والعمالة الجزئية والموسمية (وهو أمر يتشابه مع حالة القطاع الزراعى فى البلاد النامية الأخرى)(٥٨) .

وإذا انتقلنا الآن الى نتائج بعض الأبحاث التى تركز على التوزيع الوظيفى للدخل ،فسوف نجد أن بعضها يشير الى أنه فى الأربعينات وحتى السنوات الأولى من الستينات (أى قبل انطلاقه هونج كونج) فان العمال كانوا يحصلون على نصف الدخل القومى فى هونج كونج فى صورة أجور (٥٩) ، وهو نصيب كان يقل قليلاً عن نظيره فى غالبية الدول النامية الأخرى آنئذ . وهناك دراسات اعتمدت على احصاءات ١٩٨٠ تشير إلى أنه خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ ، ارتفع نصيب الأجور الى ٥٦٪ من الدخل القومى (٦٠) لكن دراسات أخرى تشير الى أنه فى الصناعات التحويلية مال نصيب الأجور للتدهور خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ (٦١) ثم عاد للارتفاع بعد ذلك فى السبعينات . كما أوضحت الدراسات التى تمت عن توزيع الدخل فى السبعينات أن معامل جينى كان يتراوح ما بين ٤١ر٠ و٤٧ر٠ (٦٢) .

وفي دراسة تشو وبابانيك عن سياسة الحرية الاقتصادية والنمو والعدالة فى هونج كونج (٦٣) ، يلاحظ أن أفقر ١٠٪ من السكان فى هونج كونج كانوا يحصلون على مانسبته ٨ر١٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٥٧ وظل نصيبهم يتدهور خلال الستينات حتى بلغ ٣ر١٪، ولكنه ارتفع قليلا فى ١٩٧٦ الى ٥ر١٪ . ومن جهة أخرى كان نصيب افقر ٢٠٪ يتراوح مابين ١ر٤٪ و٧ر٥٪ خلال نفس الفترة . اما شريحة أغنى ١٠٪ من السكان فقد بلغ نصيبها ٤٢٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٥٧ ثم مال هذا النصيب للتناقص حتى وصل الى ٣٧٪ فى عام ١٩٧٦. وفيما يتعلق بشريحة أغنى ٥٪ من السكان فقد ارتفع نصيبها من الدخل خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٦ (من ٣٠٪ الى ٦ر٣٢٪) ثم مال بعد ذلك للتناقص حتى وصل الى ٤ر٢٤٪ فى عام ١٩٧٦ .

جدول رقـــم (٢٢)

توزيع الدخل فى هونج كونج خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٦

نسب مئوية

	١٩٥٧	١٩٦٤/٦٣	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٦
أفقر ١٠٪ من السكان	١ر٨	١ر٧	١ر٣	١ر٥	١ر٢	١ر٥
أفقر ٢٠٪ من السكان	٥ر٧	٤ر٤	٥ر٣	٥ر٣	٤ر١	٥ر١
أغنى ٢٠٪ من السكان	٦٥ر٢	٥٦ر٧	٥٧ر٧	٥٢ر٦	٤٧ر٠	٥٠ر٣
أغنى ١٠٪ من السكان	٤٢ر٠	٤٢ر٢	٤٥ر٥	٣٧ر٤	٣١ر٣	٣٧ر٠
أغنى ٥٪ من السكان	٣٠ر٠	٣٠ر٧	٣٢ر٦	٢٧ر٦	٢٠ر٦	٢٤ر٤
معامل جينى	٠ر٤٨	٠ر٥٠	٠ر٥٠	٠ر٤٥	٠ر٤٢	٠ر٤٤
متوسط الدخل الشهرى للاسرة*	٣٦٥	٦٨٣	٧٠٥	١٠٣٧	١٩٣٠	١٩٨٠
متوسط الدخل الشهرى الحقيقى للاسرة**	٤٣٥	٦٨٧	٧٠٦	٧٧٩	١١٧٤	٩٨٩
متوسط الدخل الشهرى للفرد*	١٣٣	..	٢٥٥	٤٢٩	..	٨٨٨
متوسط الدخل الشهـــرى الحقيقى للفرد	١٤٩	..	٢٥٥	٣٢٣	..	٤٤٤

المصادر والملاحظات :

(*) بالدولار الهونج كونجى وبالأسعار الجارية .

(**) بالدولار الهونج كونجى وبأسعار ١٩٦٦ .

(..) غير متاحة . ومصدر البيانات هو :

Steven C.Chow and Gustav F.Papanek: Laissez-Fair, Growth and Equity Hong Kong, in The Economic Journal, No. 91 1981,p.422.

ومهما يكن من أمر ، فان حصيلة الدراسات السابقة ، على مابينها من تفاوت ، انمـــا تشير الى حقيقة أساسية ، وهى أن توزيع الدخل القومى فى هونج كونج قد تطور حتى منتصـف السبعينات فى اتجاه انخفاض أنصبة الشرائح العليا من السكان (أغنى ٥٪ أو أغنى ١٠٪ أو أغنى ٢٠٪) ، مع عدم حدوث تحسن يذكر فى أنصبة الشرائح الدنيا (أفقر ١٠٪ أو أفقـــر ٢٠٪) . بل أن نصيب هذه الشرائح الفقيرة قد أصابه بعض التدهور . ومعنى هذا أن الشرائح الوسطى هى التى تحسنت دخولها خلال الفترة من أواخر الخمسينات حتى منتصف السبعينات .

أما عن حالة سنغافورة ، فلم تتوافر لنا دراسات نعتمد عليها فى تناول مسألة توزيع الدخل القومى فيها .

وعلى اية حال ، فإن البيانات التى جاءت فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٠ تعطينا مؤشرات عن حالة توزيع الدخل فى هونج كونج وسنغافورة فى الثمانينات (انظر الجدول رقم ٢٣) .

فبالاعتماد على هذه البيانات ، يتبين ، انه فى حالة هونج كونج (وبياناتها متعلقة بعام ١٩٨٢/٨٢) ان نصيب افقر ٢٠٪ من السكان قد وصل الى ٤ر٥٪ مما يعنى ان نصيبهم يكاد لم يطرأ عليه اية تغيير منذ الستينات حسب ما اشارت اليه الدراسات السابقة (راجع للمقارنة ارقام الجدول ٢٢) . أما نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان فقد وصل الى ٤٧٪ (بالمقارنة بـ ٣ر٥٠٪ فى ١٩٧٦) ، بينما بلغ نصيب أغنى ١٠٪ من السكان ٣ر٣١ ٪ (مقارناً بـ ٣٧٪ فى ١٩٧٦) . والأنصبة الأخيرة تشير الى ما فى توزيع الدخل من تفاوت ضخم ، ومن ثم عدم عدالة ، برغم اتجاهها للتناقص عبر الزمن .

أما فى حالة سنغافورة ، وهذا لافت للنظر ، فيكاد يكون حالة توزيع الدخل فيها فى عام ١٩٨٠ مشابهة تماماً لحالة توزيع الدخل فى هونج كونج فى ١٩٨٢/٨٢ ، رغم التباين بينهما فى عدد السكان . فنصيب أفقر ٢٠٪ من السكان ١ر٥٪ ، ونصيب أغنى ٢٠٪ من السكان ٩ر٤٨٪ ، ونصيب أغنى ١٠٪ من السكان ٥ر٣٣٪ . وهو توزيع ينطوى على قدر هائل من التفاوت ، ويشير ايضا الى التفاوت الكبير فى توزيع الثروة ، على اعتبار ان التوزيع الأول (الدخل) يعتمد الى حد بعيد على التوزيع الثانى (الثروة) .

جدول رقم (٢٣)

توزيع الدخل فى هونج كونج وسنغافورة

الدولة	متوسط دخل الفرد كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة	نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان	نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان	نصيب أغنى ١٠٪ من السكان
هونج كونج *	٧ر٦١٪	٤ر٥٪	٠ر٤٧٪	٣ر٣١٪
سنغافورة **	..	١ر٥٪	٩ر٤٨٪	٥ر٣٣٪

المصادر والملاحظات :

(*) بيانات عام ١٩٨٢/٨٢ .

(**) بيانات عام ١٩٨٠ ومصدر البيانات هو :

World Bank , World Development Report 1990,p.237.

وربما تبدو حالة التفاوت فى توزيع الدخل على نحو أوضح داخل تركيبة العمال والموظفين فى سنغافورة ، اذا قمنا بتقسيم الدخل الى فئات مختلفة ومعرفة عدد (أو نسب) من يحصلون على هذا الدخل ، وهو مانراه فى الجدول رقم (٢٤) . إذ يتضح من هذا الجدول أن نحو ٥٧٪ من إجمالى عدد المشتغلين يحصلون على دخل شهرى لايزيد عن ٨٠٠ دولار سنغافورى (أى حوالى ٤٠٠ دولار أمريكى) . وللوقوف على مدى التباين فى هذا التوزيع ، نذكر القارئ ان متوسط دخل الفرد السنوى فى سنغافورة قد وصل الى ٩٠٧٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ ، مما يعنى أن أكثر من نصف عدد المشتغلين (٥٧٪) فى سنغافورة لايزيد دخلهم السنوى عن ٥٢٪ من المتوسط الاحصائى لدخل الفرد فى سنغافورة .

جدول رقم (٢٤)

تقسيم المشتغلين فى سنغافورة بحسب دخلهم الشهرى الاجمالى

فئات الدخل الشهرى الاجمالى*	عدد من يحصلون عليه بالألف	٪
أقل من ٢٠٠ دولار سنغافورى	٤٠ر٥	٣ر٣
من ٢٠٠ الى ٣٩٩	١٣٤ر٨	١١ر١
من ٤٠٠ الى ٥٩٩	٢٩٦ر١	٢٤ر٣
من ٦٠٠ الى ٧٩٩	٢٢٥ر٩	١٨ر٦
من ٨٠٠ الى ٩٩٩	١٣٦ر٣	١١ر٢
من ١٠٠٠ الى ١٤٩٩	١٨١ر٦	١٤ر٩
من ١٥٠٠ فأعلى	٢٠١ر٦	١٦ر٦
الاجمالى	١ر٢١٦ر٨	١٠٠٪

المصادر والملاحظات :

* دولار سنغافورى ويعادل ٥١ر٠ من الدولار الأمريكى. والبيانات مأخوذة من :

Singapore - Facts and Pictures 1989, p.69.

٤-٣- سمات خاصة بتشغيل العمالة

أولا : ظاهرة تشغيل النساء :

احدى السمات الاجتماعية البارزة التى اتسمت بها تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة ، هو التشغيل المكثف لعمالة النساء ، وبالذات فى الصناعات التحويلية التى تحتاج الى كثافة شديدة فى عنصر العمل . وكانت النساء يعملن ساعات عمل طويلة فى اليوم ، وبأجور زهيدة وتقل عن أجور الرجال ، وتحت ظروف عمل شاقة ، وبالذات خلال السنوات الأولى للانطلاق .

ففى هونج كونج ، تشير احدى الدراسات (٦٤) ، الى أنه فى عام ١٩٦١ بلغ عدد سكان هونج كونج ٣ر٢ مليون نسمة،منهم ١ر٢ مليون نسمة من النشطين اقتصاديا (يزاولون عملا بالفعل).وهؤلاء ينقسمون الى ٨ر٨٦٤ ألف رجل وحوالى ٢ر٣٤٧ ألف إمرأة ، مما يعنى أن عمالة النساء آنذاك بلغت حوالى ٢٩٪ من اجمالى السكان النشطين ، ثم ارتفعت النسبة بعد ذلك بشكل واضح لتصل الى ٤٩٪ فى عام ١٩٨١ (٦٥) .وفى عام ١٩٦١ بلغت نسبة مشاركة المرأة التى يزيد سنها عن ١٥ سنة ٥ر٩٠٪ من اجمالى عدد النساء فى سن العمل ، فى حين أن هذه النسبة بلغت فى اليابان ٨٥٪ فى نفس هذا العام (٦٦).

وهناك صناعات بعينها يغلب عليها طابع العمالة النسائية . ففى صناعة المنسوجات **تصل نسبة العمالة النسائية الى ٦٩٪ ونسبة عمالة الرجال ٣١٪ من اجمالى عدد المشتغلين** (٢٧٠٠٠٠ عام ١٩٨٠) . وفى صناعة المنتجات والأجهزة الكهربائية تحتل عمالة النساء ٦٤٪ وعمالة الرجال ٣٦٪ من اجمالى عدد المشتغلين (١٢٤٠٠٠ مشتغل). وفى الصناعة الاليكترونية ٦٩٪ للنساء و٣١٪ للرجال (٦٧) .

ويغلب على العمالة النسائية الطابع الشبابى ، فمعظم المشتغلين من النساء فى الصناعات التحويلية يقعون فى الفئة العمرية مابين ١٥ ـ ٣٥ سنة (٦٨) . ويوضح لنا الجدول رقم (٢٥) هذه الحقيقة .

ويفسر تركز عمالة النساء فى بعض الصناعات التحويلية مثل صناعة الملابس **والصناعات التجميعية بأنها تتميز بكثافة عالية فى العمل اليدوى وتتطلب انضباطاً وصبراً** شديدين . ولما كانت النساء ـ عموماً ـ أكثر طاعة وأقل تمرداً من الرجال ، فان الطلب على عملهن فى مثل هذه الصناعات من جانب أصحاب رؤوس الأموال كان كبيراً. وربما يفسر هذا الارتفاع فى نسبة العمالة النسائية ضعف الحركة النقابية داخل هذه الصناعات. فكما سبق ذكره افتقرت أقوى هذه الصناعات فى فترة السبعينات ـ وهى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ـ الى وجود نقابة عمالية (٦٩) .

جدول رقم (٢٥)
التركيبة العمرية للنساء والرجال المشتغلين
فى هونج كونج فى عام ١٩٨١

الفئة العمرية	٪ من الرجال المشتغلين	٪ من النساء المشتغلين
١٥ - ١٩ سنة	٤٥ر٢	٤٢ر٦
٢٠ - ٢٤ سنة	٩٠ر٩	٧٩ر٧
٢٥ - ٣٤ سنة	٩٨ر٣	٥٦ر٨
٣٥ - ٤٤ سنة	٩٨ر٦	٥٣ر٤
٤٥ - ٥٤ سنة	٩٦ر٠	٤٦ر٧
٥٥ ومافوق	٦٠ر٣	٢٤ر٩
المتوسط	٨٢ر٥	٤٩ر٥

المصدر:

Helmut Asche, op.cit,p.180.

جدول رقم (٢٦)
نسبة أجور الرجال الى أجور النساء فى هونج كونج
فى الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٩
للعمالة العادية

الصناعات	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٦	١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٧٩
المنسوجات (غزل القطن)	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر١٠	١ر٠٧	١ر٠٢	١ر٠٣	٠ر٩٩
الملابس	-	-	١ر١٢	١ر٢٢	١ر١٥	١ر١٥	١ر٠٩
الاليكترونيات	-	-	-	١ر٣٠	١ر٠٣	٠ر٨٨	٠ر٩٣
البلاستيك	-	-	١ر٠٢	١ر٢٧	١ر١٤	١ر٢٥	١ر١٣
الاحذية المطاطية	١ر٠٠	١ر٠٥	١ر٤٠	١ر٣٦	١ر١٧	١ر٠٤	١ر٠٨
جميع الصناعات التحويلية	-	-	-	-	-	١ر٢١	١ر٢٦

المصدر:

G.F. popanek and S. C.Chow,op.cit.,p.476

أما فيما يتعلق بالأجور التى تتقضاها النساء ، فمن الواضح أنها كانت تقل عن أجور الرجال فى جميع الصناعات · صحيح ، ان مستويات الأجور التى يتقضاها كل من الرجال والنساء فى هونج كونج قد اتجهت للتزايد عبر الزمن ، وبالذات فى السبعينات والثمانينات ، ولكن مع ذلك تظل هناك فجوة بينهما · ويوضح لنا الجدول (٢٦) نسبة أجور الرجال الى أجور النساء فى بعض الصناعات التحويلية فى هونج كونج خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٩ · ومنه يتضح أنه فى جميع الصناعات التى يشير اليها الجدول كانت هذه النسبة فى صالح أجور الرجال (باستثناء بعض السنوات فى بعض الصناعات : السنوات ١٩٥٢ و١٩٥٧ و١٩٧٩ بالنسبة للمنسوجات ، والسنتين ١٩٧٦ و١٩٧٩ بالنسبة للصناعات الاليكترونية)· وبشكل عام فان أجور الرجال تزيد عن أجور النساء بنسبة ٢٥٪ للمتوسط فى جميع الصناعات التحويلية فى عامى ١٩٧٦ و١٩٧٩ ·

ثانيا : ظاهرة عمل الأطفال:

تماماً مثلما حدث فى بداية الثورة الصناعية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر، شكلت ظاهرة عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنه ، أحدى السمات الأساسية لفترة الانطلاق فى هونج كونج · صحيح أن ظاهرة عمل الأطفال هى ظاهرة عامة فى البلاد النامية ، حيث غالبا مايعتبر عمل الأطفال مصدر رزق للأسر الفقيرة · ولكن مايميز ظاهرة عمل الأطفال فى هونج كونج ، هو أنهم يشتغلون فى المصانع والورش وأعمال الخدمات أعمالاً شاقة تختلف عن نظيرها فى البلاد النامية ، وبخاصة فى البلاد التى يغلب عليها القطاع الزراعى ·

ورغم أن القوانين تمنع عمل من يقل سنهم عن ١٤ سنة ، إلا أن هناك تغافل عن تطبيق مثل هذه القوانين · ويعمل الأطفال فى الورش والمصانع فى ظروف عمل شاقة ، وبأجور زهيده ، وبلاحماية اجتماعية أو قانونية ·

وقد حاول بعض الباحثين تقدير ظاهرة عمل الاطفال خلال السنوات الأولى لانطلاقه هونج كونج من خلال حصر عدد الاطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين ٦ ـ ١٤ سنة الذين لايذهبون للمدرسة ، باعتبار ان الذهاب الى المدرسة خلال سُنى هذا العمر هى الأمر الطبيعى ، ومايخالف ذلك يشير ضمناً الى الاحتمال القوى لخروج هؤلاء الاطفال لسوق العمل (٧٠) · وقد اتضح من الاحصاءات أنه فى عام ١٩٦١ بلغ عدد الاطفال الذين لايذهبون الى المدرسة حوالى ٣ر٩٠ألف طفل ، أو مايشكل ٩ر٢٪ من إجمالى سكان هونج كونج آنذاك · ثم ارتفع الرقم الى ٦ر١٠٦ ألف طفل ، ولكن ظلت نسبتهم ثابتة عند ٩ر٢٪ من اجمالى السكان فى عام ١٩٦٦ ·

وطبقاً لاحصاء عام ١٩٧١ ، يتضح أن حوالى ٢٣ ألف طفل ممن يقعون فى الفئة العمرية مابين ٦ - ١٠ سنوات لايذهبون للمدرسة ، وحوالى ٣٦ ألف طفل وطفلة ممن تقل أعمارهم عن ١٤ سنة قد سجلوا باعتبارهم يزاولون عملا . وقد استخدم الباحث روبين بورتر هذه المعلومات لانتقاد نظام التعليم فى هونج كونج ، والذى يتيح بهذا الشكل ظاهرة عمل الأطفال . وقد تبين له أن ثلثى الأطفال الذين يعملون من الفتيات ، وثلثى هؤلاء يعملن فى الصناعات التحويلية ، وثلث هؤلاء الفتيات يعمل فى صناعة المنسوجات(٧١). وتشير مصادر أخرى انه فى عام ١٩٧٦ استمرت ظاهرة عمل الأطفال ، ووصل عددهم الى ٦٨ ألف طفل تتراوح اعمارهم مابين ٥ - ١٤ سنة ، ومن هؤلاء يعمل حوالى ١٤ ألف طفل بشكل رسمى . وقد جاء فى أحد تقارير منظمة العمل الدولية ٥ - ١١ عام ١٩٧٩ مايشير الى تعاظم وخطورة ظاهرة عمل الأطفال فى هونج كونج (٧٢) .

وعموماً ، فانه فى ضوء الانتقادات الدولية التى كانت توجه الى هونج كونج فيما يتعلق بظاهرة عمل الأطفال ، فقد صدرت فى عام ١٩٧٩ تعديلات هامة فى النظام التعليمى تقضى بأن تكون هناك تسعة سنوات إلزامية للتعليم (تبدأ من ٦ - وتنتهى عند ١٤ سنة للصبى) وقد أدى ذلك الى تقليص نسبة الأطفال الذين يعملون فى الفئة العمرية مابين ٦ - ١٤ سنة ، حيث ارتفعت نسبة الاطفال الذين يذهبون الى المدرسة خلال هذا العمر . ومع ذلك ، وحتى بداية الثمانينات كانت ظاهرة عمل الاطفال أحد المظاهر التى تدفع تجربة هونج كونج فى التصنيع ، بل وتجربة "النمور الأربعة عموماً"(٧٣) .

ثالثاً : عمالة الشوارع :

الزائر لهونج كونج وغيرها من دول النمور الأربعة يلحظ فى عواصمها وجود قدر غير ضئيل من العمالة التى تعمل فى الشوارع فى مختلف أنواع الخدمات ، مثل بيع المواد الغذائية الخام والمطبوخة وتجارة الفاكهة ، وفى المطاعم والأسواق التجارية ، وفى مجال بيع لعب الأطفال والملابس الجاهزة والأدوات المنزلية ، والصحف والمجلات .. الى آخره . وهؤلاء غالباً مايكونوامن طائفة "الباعة السريحة" . فهم يعملون على عربات متنقلة أو على الارصفة ، ولاتوجد لهم عادة بنايات خاصة . وهؤلاء ضمن من يطلق عليهم فى احصاءات العمالة "يعملون لحساب انفسهم" ، وهم يعالجون فى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ضمن مايسمى بالقطاع غير الرسمى أو غير النظامى . وهم - على وجه العموم - يعتبرون من العمالة الفائضة التى يعجز قطاع الانتاج عن استيعابها . وعدد من هؤلاء كانوا ممن يعملون سابقاً فى الصناعات التحويلية وألقى بهم فى أتون البطالة ، إما لعدم حاجة العمل لهم ، أو لعدم قدرتهم مواصلة العمل الصناعى بسبب اصابات العمل التى أعاقت قدراتهم. وهؤلاء يجدون فى عمالة الشوارع مجالا للتكسب . وفى العادة أن مستواهم التعليمى منخفض ،ويقل عن المتوسط العام للسكان . وقد بلغت نسبة الأمية بينهم ٤٠٪ فى بداية السبعينات .

وفى عام ١٩٦٠ كان عدد هؤلاء العمال يقدر بما يتراوح مابين ٥٠ ـ ١٠٠ ألف .وقد زاد عددهم بعد ذلك بشكل واضح . وطبقاً لاحصاء عام ١٩٨١ بلغ عددهم حوالى ١٤٧ ألف ولايشكل هؤلاء وحدة اجتماعية متجانسة . فهناك درجة واضحة من التفاوت فى دخولهم المكتسبة . إذ أن منهم من يتكسب يومياً عشرة دولارات (حوالى ثلث هذه العمالة)، ومنهم من يكسب مايزيد عن ١٥٠ دولاراً فى اليوم (وهم أقلية) . وعموماً ، فان الدخل اليومى يتوقف على المجال الذى يعمل فيه الفرد.

وطبقاً لبعض الدراسات التطبيقية التى تمت على هؤلاء العمال ، يتبين أنهم ، عموماً، لايمثلون فئة اجتماعية فقيرة داخل مجتمع هونج كونج (٧٤) . بل وجد أن كثيراً من هؤلاء يحصلون على دخل لايختلف عن عمالة الصناعات التحويلية . لكن أهم ماتنبغى الاشارة إليه فى هذا الخصوص هى أن ساعات العمل التى يعملها الباعة السريحة تزيد فى المتوسط عن عدد الساعات التى يعملها العامل الصناعى . فهم يعملون فى المتوسط مابين ٨ ـ ١٢ ساعة يومياً ، فى حين أن العامل الصناعى يعمل فى حدود ٨ ساعات .

صحيح أنه تبين انه فى كثير من الحالات أن متوسط الاجر اليومى للباعة السريحة يزيد عن نظيره للعامل الصناعى . لكن من المهم الاشارة إلى أن العامل الصناعى اذا شاء أن يعمل ساعات عمل اضافية ، ولنفترض ساعتين ، فان أجره الإضافى عن هذا الزمن يجعل أجره اليومى يزيد عن أجر العامل السريح بما لايقل عن الربع (٧٥).

وطبقاً لدراسة تمت على عينة احصائية عن مستويات الدخول التى يكسبها الباعة السريحة حسب المجالات التى يعملون بها ، يتبين أنه فى عام ١٩٧٢ كان حوالى ثلث هؤلاء الباعة يرون أن مستوى دخلهم اليومى لايكفى لمواجهة متطلبات الحياه لهم ولعائلاتهم كما تبين أيضاً ، ان ٣ر٣١٪ من الذين يعملون فى الشوارع يزيد عمرهم عن ٥٥ عاماً(٧٦). كما تشير دراسات أخرى ، أن حجم هذا النوع من العمالة لم ينخفض فى الثمانينات(٧٧).

٤ـ الهيكل الاجتماعي لسكان هونج كونج :

يتسم الهيكل الطبقى فى هونج كونج بسمات فريدة تجعله متميزاً الى حد بعيد عن نظيره فى سائر الدول النامية الأخرى . وأهم ملامح هذا التميز ، هو غلبة الطبقة العاملة (أى غلبة عدد السكان الذين يعتمدون فى حياتهم على بيع قوة عملهم) ووجود قلة من البليونيرات ، وبضعة آلاف من الرأسماليين . كما تتميز ملامح هذه الصورة بالضعف العددى الواضح للطبقة المتوسطة ، سواء تلك التى تعمل لحسابها ، أو تلك التى تعمل فى الأجهزة البيروقراطية للدولة .

وحسب تقديرات الباحث الالمانى هلموت آشه عن التركيبة الطبقية لهونج كونج (انظر الجدول ٢٧) يتبين أنه فى عام ١٩٨١ كان عدد أفراد الطبقة الرأسمالية ٥٣ ألفاً ممن يملكون كبريات الشركات والمصانع والمؤسسات . وهم بذلك يمثلون نسبة تافهة من اجمالى السكان النشيطين فى هونج كونج (حوالى ١ر٢٪) وهؤلاء تتركز بأيدهم معظم ثروة وأصول هونج كونج . وحسب تقديرات مجلة ديرشبيجل الألمانية الصادرة فى ١٩٨٣/٣/١٤ يتضح انه يوجد فى هونج كونج ثلاثة آلاف بليونير (٧٨) . ولاتتوافر بيانات عن جنسية هؤلاء ، ولكن أغلب الظن أن جزءاً منهم من أثرياء الصين الذين فروا الى الجزيرة بعد انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين والباقى من جنسيات مختلفة (يابانيون ، أمريكيون ،بريطانيون .. الى آخره) . ولهذا تختلف الطبقة البورجوازية فى هونج كونج عن نظيرتها فى الدول الرأسمالية الصناعية فى سمة أساسية، وهى أنه على حين أن هذه الطبقة قد قادت فى الدول الاخيرة الثورة الصناعية من خلال ماراكمته من رأسمال ومن اقتحام لكثير من مجالات التصنيع والتطوير والابتكار فى بلادها ، إلا أن الطبقة البورجوازية فى هونج كونج هى طبقة وافدة ، أجنبية ، وكل ماقامت به هو نقلها لبعض الصناعات الجاهزة الى تلك الجزيرة بسبب ارتفاع معدلات الربح فيها عن متوسط معدل الربح السائد فى بلادها .

أما عن الطبقة المتوسطة ، فهى أيضا تعتبر ،على وجه العموم ، صغيرة الحجم نسبياً فى هونج كونج . وطبقاً لاحصاء عام ١٩٨١ ، فان عدد هذه الطبقة يصل الى ٣٥٦ ألف فرد، ويمثلون حوالى ١٤ر٢٪ من اجمالى عدد السكان النشطين اقتصادياً . وتنقسم هذه الطبقة الى شريحتين رئيستين . الاولى هى الطبقة المتوسطة التى تعمل لحسابها ، وهى تضم الحرفيين والتجار وأصحاب المهن الحرة (كالأطباء والمحامين) فضلاً عمن يعملون لحساب أنفسهم فى الزراعة وصيد الأسماك . وهذه الشريحة تضم حوالى ١٨٤ ألف فرد ، وبما نسبته ٣ر٧٪ من اجمالى السكان النشطين اقتصادياً . والشريحة الثانية من الطبقة المتوسطة تتمثل فى هؤلاء الذين يعملون فى أجهزة الدولة ، مثل العاملين فى الأجهزة البيروقراطية ومؤسسات الأمن والجيش والتدريس والخدمات الاجتماعية التى تؤديها الحكومة . وعدد هذه الشريحة حوالى ١٧٢ ألف فرد ، ويشكلون مانسبته ٩ر٦٪ من اجمالى سكان هونج كونج النشطين اقتصادياً . وضآلة هذه الشريحة ربما تفسر ضآلة نسبة حجم الانفاق العام الحكومى فى هونج كونج .

أما الطبقة العاملة ، فهى تمثل الشطر الأعظم لسكان هونج كونج . فعددها يقدر بحوالى ١ر٩ مليون نسمة ، يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان النشطين اقتصادياً (٧٦٪) . ويعمل ٣٧٪ من هؤلاء فى الصناعات التحويلية ، والباقون يتوزعون على الأنشطة الأخرى على ماسبق بيانه فى الجدول رقم (١٢) فى هذا الفصل .

جدول رقـــم (٢٧)

التركيبة الطبقية للسكان النشطين اقتصادياً فى هونج كونج عام ١٩٨١

	العدد بالألف	نسبة مئوية
• السكان النشيطون اقتصادياً	٢٥٠٤	١٠٠
• المشتغلون فعلاً	٢٤٠٤	٩٦ر٠
• طبقة الرأسماليين	٥٣	٢ر١
• الطبقة المتوسطة التي تعمل لحسابها	١٨٤	٧ر٣
(أ) من يعملون بالزراعة وصيد الأسماك	(٢٦)	(١ر٠)
(ب) الحرفيون والتجار وأصحاب المهن الحـــرة	(١٥٨)	(٦ر٣)
• الطبقة المتوسطة التي تعمل بجهاز الدولة	١٧٢	٦ر٩
(أ) العاملون فى الاجهزة البيروقراطية والامن	(٦٩)	(٢ر٨)
منهم : من يعملون فى الجيش	(٨)	(٠ر٣)
(ب) العاملون فى التدريس والخدمات الاجتماعية	(٧٦)	(٣ر٠)
(جـ) العاملون فى النقل والاتصالات	(٢٧)	(١ر١)
• العاملون فى الخدمات الشخصية	١٢٢	٤ر٩
• الطبقة العاملة	١٩٠٤	٧٦ر٠
• المهمشون (القطاع الهامشي)	٥٨	٢ر٣

المصدر :

Helmat Asche; op.cit.p.204.

ورغم عظم حجم الطبقة العاملة فى هونج كونج ، وكونها أكبر الطبقات الاجتماعية حجماً ووزناً ، الا أنها كما سبق أن ذكرنا تعد من الناحية السياسية من أضعف الطبقات ، بسبب ضعف الحركة النقابية وانقسامها وعدم وجود أحزاب تدافع عنها . وربما يعود ذلك الى عدة عوامل ، منها التباين الاجتماعى فى مستويات الدخول الموجودة بين العمال. ومنها عدم التجانس الموجود بينهم من حيث طبيعة موطنهم الأصلى . من هنا يغلب عليهم عقلية المهاجرين أو اللاجئين الذين ينغمسون أساساً فى الحصول على أرزاقهم، فطبقاً لاحصاء عام ١٩٨١ ، يتبين مثلاً ، أن حوالى ٢ر٥٧٪ من عمال هونج كونج ممن ولدوا فى هذه الجزيرة ، وحوالى ٦ر٣٩٪ ممن ولدوا فى الصين ، وحوالى ٢ر٣٪ ممن ولدوا فى أماكن أخرى (٧٩) . هذا فضلاً عن أن الإدارة الاستعمارية البريطانية قد حرصت على إدارة هونج كونج اقتصادياً واجتماعياً من منطق كونها منطقة حرة للاستثمار الأجنبى ، ومن هنا كان عدم مبالاتها بالرأى العام فى أية سياسة اقتصادية أو اجتماعية تنتهجها، وحرصها فى الوقت نفسه على إبقاء الطبقة العاملة ضعيفة ومفككة حتى يسهل اعتصارها وإبقاء مستوى الأجور عند أقل حد ممكن لها .

وفى ضوء الضعف السياسى والوعى الاجتماعى الذى تتسم به الطبقة العاملة فى هونج كونج ، كان من الطبيعى أن تتفشى بين العمال وشرائح اجتماعية أخرى ظاهرة تعاطى المخدرات (٨٠) . وهى احدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التى واجهت ، ومازالت تواجه هونج كونج . فهى كما سبق أن ذكرنا ، تعتبر مرتعاً عالمياً لتهريب المخدرات .وهى قريبة جداً من حزام المخدرات الشهير فى الشرق الاقصى (لاوس ، بورما ، تايلاند) .

٥ - الآفاق المستقبلية لتجربتى هونج كونج وسنغافورة والدروس المستفادة منها لمصر

الآن .. وبعد أن تعرضنا لأهم معالم الانجازات التى تحققت فى تجربة النمو الاقتصادى لهونج كونج وسنغافورة ، وللعوامل التى تفسر هذه الانجازات ، وما انطوت عليه من جوانب اجتماعية مختلفة ، نصل الى التساؤل الهام حول مستقبل هذه التجربة ، وإلى أين وصلت ، وماهى المشكلات التى تواجهها الآن وسط هذا العالم الذى يتغير على نحو سريع ولافت للنظر ، وما هى قدرة هونج كونج وسنغافورة على الاستمرار فى نموهما ؟ وهل صحيح أن هذه التجربة يمكن أن تعتبر مثالاً ، أو نموذجاً ، يمكن احتذاؤه فى دول العالم الثالث ، بعبارة أخرى ، هل من الممكن - استناداً الى هذه التجربة - ان تصوغ البلاد النامية جهودها الانمائية فى الفترة القادمة على أساس النموذج المسمى بالتصدير الذى يقود النمو ؟ وما هى الدروس التى يمكن لمصر أن تستخلصها من هذه التجربة وتستفيد منها ، رغم الخصوصية الشديدة التمايز التى إتسمت بها . حول هذه التساؤلات يدور القسم الاخير من هذا الفصل .

٥-١- بعض المشكلات الراهنة في البلدين

يبدو أن تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة قد وصلت الى ذروة نجاحها ونضجها فى منتصف عقد الثمانينات الماضى . فالاستثمارات الضخمة التى تمت فى الستينات والسبعينات فى مجالات التصنيع الموجه للتصدير ، بدأت تعطى ثمارها منذ نهاية السبعينات وحتى النصف الأول من الثمانينات . وقد تبلور ذلك فى النمو الهائل الذى تحقق فى صادرات هونج كونج وسنغافورة ، ومن ثم فى الفائض فى ميزانهما التجارى وفى التحسن الذى طرأ على حساباتهما الجارية واحتياطياتهما الدولية . وهذه الحركة الواسعة فى النمو والتصدير قد خلقت فرص عمل كثيرة للعمالة فى هذين البلدين ، فانخفضت معدلات البطالة الى أقل الحدود ،وارتفع مستوى المعيشة بشكل عام ، وان كان التفاوت فى توزيع الثروة والدخل ظل كبيراً جداً ، كما رأينا سابقاً . وعلى وجه العموم يمكن القول أنه ابتداء من النصف الثانى من العقد الثامن ، بدأت رياح معاكسة تهب على هذه التجربة وتضعف من سير عجلات النمو . وبدون الدخول فى تفصيلات كثيرة يمكن أن نرصد هنا ثلاثة مشكلات رئيسية ، سنتناولها بالتحليل تباعاً ، وهى :

١ ـ نمو نزعة الحماية فى الاسواق الخارجية .
٢ ـ ارتفاع الاجور واختفاء ميزة عنصر العمل الرخيص .
٣ ـ المخاطر الناجمة من بروز الكتل الاقتصادية الجديدة .

أولاً : نمو نزعة الحماية في أسواق التصدير الخارجية:

لم يكن من المتصور لتجربة هونج كونج وسنغافورة أن تحظى بهذا القدر من النجاح ، لولا الامكانات الهائلة للتسويق الخارجى لمنتجاتهما الصناعية . فقد وجدت هذه المنتجات أسواقاً كبيرة ومتسعة ترحب بها (على الاخص فى الولايات المتحدة الامريكية ودول المجموعة الاوروبية) خلال عقدى الستينات والسبعينات . ولولا وجود هذه الامكانات التصديرية ماكان من الممكن لهاتين الدولتين أن تحققا تقدمهما فى مجال التصنيع بسبب ضيق السوق المحلى لكل منهما ، وعدم إمكان ظهور وفورات نطاق أو عائد للسعة الانتاجية على أساس هذا السوق . صحيح أن الموقع الجغرافى لهونج كونج وسنغافورة قد أعطاهما ميزة نسبية باعتبارهما تقعان فى منطقة هامة لحركة التجارة العالمية، ولكونهما مينائين بحريين ، تميزا تاريخياً ، بازدهار التجارة فيهما ، وبالذات تجارة الترانزيت ومايرتبط بها من خدمات . كما أن الموقع الجيوبوليتكى لهونج كونج وسنغافورة (فضلا عن كوريا الجنوبية وتايوان) باعتبارهما يقعان على الحزام الجنوبى الشرقى للكتلة الاشتراكية، قد دفع بالدول الرأسمالية الصناعية للاهتمام بتجربة النمو فيهما فى ضوء علاقات الصراع والحرب الباردة التى احتدمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فسارعت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم دعمها ومساعدتها لكوريا الجنوبية وتايوان ، وسارعت بريطانيا بدعم وتشجيع هونج كونج وسنغافورة .

وعلى أية حال ، فالأمر الذى لاجدال فيه هو أن سرعة نفاذ الصادرات الصناعية لهونج كونج وسنغافورة الى أسواق الدول الرأسمالية الصناعية (فضلا عن أسواق الدول النامية والاشتراكية) هو الذى أعطى الدفعة الأساسية لهذه التجربة .

وكما سبق ذكره فى القسم (٣) من هذا الفصل فان قدرة هونج كونج وسنغافورة على التصدير الى أسواق الدول الرأسمالية الصناعية قد عاصرته ظروف دولية مواتية ، يأتى فى مقدمتها :

١ - التوسع الكبير والنمو المزدهر الذى شهدته حركة التجارة العالمية بعد التخفيضات الكبيرة التى حققتها الجات عبر مفاوضاتها الستة والتى تمكنت من خلالها من اجراء تخفيضات كبيرة فى التعريفات الجمركية ، فضلا عن اقرارها نظام التفضيلات العشرية (من جانب واحد) الذى تقرر للصادرات الصناعية للدول النامية فى أوائل السبعينات .

٢ - الاستقرار النسبى الذى تمتعت به أسعار الصرف عالمياً فى الستينات وحتى منتصف السبعينات ، حيث كانت آليات بريتون وودز مازالت تعمل . فثبات أسعار الصرف يعمل على ازدهار حركات انتقال السلع ورؤوس الأموال .

٣ - أن عدداً كبيراً من الصناعات فى الدول الرأسمالية الصناعية والتى تخصصت فى منتجاتها هونج كونج وسنغافورة كانت تعانى من ازدياد كلفة انتاجها بسبب ارتفاع أجور العمال وانخفاض مستويات الانتاجية.من هنا كان الرخص النسبى الذى تمتعت به اثمان منتجات هذه الصناعات فى هونج كونج وسنغافورة (بسبب انخفاض اجور العمال فيهما) أحد العوامل الرئيسية فى اقتحام أسواق البلاد الرأسمالية الصناعية .

على أن هذا النمو المتسارع الذى حدث للصادرات المصنعة لهونج كونج وسنغافورة، مستفيداً من الظروف السالفة الذكر ، سرعان ما أدي الى نتيجتين أساسيتين سيكون لهما تأثير معاكس على قوة الدفع الذى سارت به صادرات الدول المصنعه حديثاً . وهاتان النتيجتان هما :

الأولى : هو أن الميزان التجارى لهونج كونج وسنغافورة بدأ يحقق فائضا فى مواجهة شركائهما التجاريين .

الثانية: تعريض الصناعات المحلية داخل الدول الرأسمالية الصناعية التى تنتج انتاجاً مماثلاً لمنافسة شديدة ، الامر الذى تجلى فى تدهور معدلات الربح، والطاقات العاطلة وزيادة عدد العمال المسرحين من هذه الصناعات .

وقد أدت هاتان النتيجتان إلى إثارة عدد من المصاعب الخارجية والداخلية للدول الرأسمالية الصناعية ، ومن ثم خلقت مشكلات تكيف صعبة للغاية في هذه الدول . وكما أشرنا في دراسة سابقة : "لان حرية التجارة ليست صنما مقدساً أو "تابو" ، حيث أن التحمس الشديد لها من قبل الدول الرأسمالية الصناعية ينبع من مصالحها الخاصة ، فإن تلك الحرية حينما تسبب لها مشكلات عويصه ، فإنها سرعان ما تنقلب ضدها وتطّع العراقيل أمامها . وهذا هو ماحدث بالفعل خلال عقدى السبعينات والثمانينات . إذ سارعت جماعات المصالح (أصحاب الصناعات المتضررة) بفرض ضغوطها السياسية والاجتماعية علي حكوماتها لكي تتحرك وتحمى صناعاتهم من خطر المنافسة . ولهذا سرعان ماعمدت كبريات الدول الرأسمالية (الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية) الى تطبيق كثير من القيود غير التعريفية التى سرعان ما أطاحت بفاعلية التخفيضات الجمركية الكبيرة التى حققتها الجات عبر جولات مفاوضاتها السبعة المتتالية (٨١) . ونتيجة لذلك ، أصبحت الحواجز والقيود غير الجمركية اكثر انتشاراً وفاعلية . وامتدت أشكالها لكى تحاصر مختلف المنتجات التى أثبتت فيها اليابان والدول المصنعه حديثاً ميزة نسبية واضحة (المنسوجات ، الملابس ، المنتجات الجلدية ، الصلب ، السيارات ، السلع الاليكترونية ، وآلات صناعة الماكينات...) وزاد عدد هذه القيود على نحولافت للنظر خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٥ (أنظر الجدول رقم ٢٨) . وقد استندت الدول الرأسمالية الصناعية فى هذه القيود على قواعد الجات المطاطة التى تقرر فى أحد أحكامها حق الدولة فى أن تتخذ تدابير وقائية مؤقتة لحماية صناعاتها المحلية التى تضار من منافسة الواردات . وكان من الطبيعى فى ظل تعاظم نزعة الحماية ، أن ينخفض متوسط معدل نمو التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ الى ٢ر٨٪ سنوياً ، وهو معدل يكاد يقترب من متوسط معدل النمو السنوى الذى نما به الدخل العالمى (٢ر٥٪) خلال نفس الفترة"(٨٢).

ولو نظر القارئ الآن الى البيانات التى احتواها الجدول رقم (٢٨) فسوف يدرك على الفور مدى ضخامة الاجراءات الحمائية التى طبقت بالفعل خلال الفترة ما بين ٧٦ - ١٩٨٥ ضد الصادرات المصنعة للدول المصنعه حديثاً . ففى الولايات المتحدة قفز عدد هذه الاجراءات من ٢٩ إجراءً فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى ٨٧ إجراءً فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . وفى دول أوروبا الغربية قفز عدد هذه الاجراءات من ٣٣ إجراءً الى ٤٧ إجراءً على التوالى خلال نفس الفترتين .

جـــدول رقـــم (٢٨)

تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية

نوع السلعـــــة	ضد كل الـــدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥
عدد الاجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة				
المنسوجات	٩	١١	٢	١٠
المنتجات الجلدية	٨	صفر	٧	صفر
الخشب والورق	٢	٤	صفر	صفر
المطاط والسلع الكيماوية	٩	١٠	٥	٦
الصلب والمعادن	٩	٧٣	٤	٤٨
معدات النقل	٣	٣	١	١
الماكينات	٦	١٠	٣	٢
سلع أخرى	١٥	٤١	٧	٢٠
الاجمالـــــي	٦١	١٥٢	٢٩	٨٧
عدد الاجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية				
المنسوجات	٦	٧	٣	٤
المنتجات الجلدية	١	٢	١	٢
الخشب والورق	٨	٩	٤	٤
المطاط والسلع الكيماوية	١٥	٣٠	٣	١٠
الصلب والمعادن	٢٤	١٨	١٥	١٢
معدات النقل	١	٣	١	٢
الماكينات	٨	٦	٢	١
سلع أخرى	٧	٢٢	٤	١٢
الاجمالـــــي	٧٠	٩٧	٣٢	٤٧

المصدر :

Franz Peter Lang: "Does the New Protectionism Really Harm All Trading Countries?", in: Intereconomics, Vol. 24, No. 1, January/ February 1989, p. 13.

وليس هناك شك فى أن تصاعد نزعة الحماية فى دول الغرب الصناعى على هذا النحو المتسارع قد أدى الى الحاق أضرار شديدة بالدول المصنعة حديثاً ووضع قيداً على آفاق نموها . وربما يفسر لنا هذا ، سر المصاعب الاقتصادية التى واجهت الدول المصنعة حديثاً - ومن بينها هونج كونج وسنغافورة - فى السنوات الأخيرة . وهذا لاشك ايضاً أحد الانتقادات الهامة التى توجه لأنصار التصنيع الموجه للتصدير . فهذه الاستراتيجية ترهن مستقبل النمو على آفاق التصدير الخارجى . وحينما تكون الأسواق الخارجية للتصدير فى حالة حصار ، وتمارس أشكالاً عديدة للتمييز ضد صادرات الدول النامية المصنعة حديثاً ، فان مصير تلك الاستراتيجية هو إما الفشل ، وإما أنها يجب ان تنتقل الى مرحلة جديدة للنمو ، بحثاً عن آفاق انمائية جديدة . وهذا هو ماتبحث عنه هونج كونج وسنغافورة حالياً .

ثانياً : إنتهاء عصر رخص الأيدى العاملة:

قلنا آنفاً ، ان أهم المرتكزات التى قامت عليها تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة ، هو اعتمادها بشكل كبير على عنصر العمل الرخيص الذى توافر لهما إبان عقدى الستينات والسبعينات واستخدامه بكفاءة عالية فى تلك الصناعات التصديرية التى تعتمد على كثافة كبيرة للعمل . وفى حالة هونج كونج ، لم تكن الوفرة فى عنصر العمل الرخيص ناجمة عن ارتفاع معدل النمو السكانى الطبيعى أو من خلال الهجرة من الريف الى الحضر ، كما هو الحال فى سائر الدول النامية الأخرى ، بل من خلال موجات الهجرة الواسعة التى اتجهت الى الجزيرة فى أعقاب انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين فى نهاية الأربعينات . أما فى حالة سنغافورة فقد كانت الوفرة النسبية لعنصر العمل الرخيص فيها واضحة بعد حصولها على الاستقلال السياسى وانفصالها عن اتحاد الملايو فى عام ١٩٦٥ ، وذلك بسبب الركود الاقتصادى الذى ورثته عن الاستعمار البريطانى فى ظل معدل مرتفع للنمو السكانى .

كان حشد وتعبئة عنصر العمل الرخيص ، فى ضوء نظام صارم للعمالة ، مع المحافظة على رخص الأجور ، هى الأساس الذى أمكن من خلاله لاستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أن تحقق نجاحها (٨٣) . ففى ضوء ذلك ، أمكن توزيع واستخدام قوة العمل فى هونج كونج وسنغافورة على تلك القطاعات الرائدة التى شكلت قاطرة النمو (الصناعات التحويلية والخدمات) حسبما يظهر فى الجدول رقم (٢٩) ، كما أن رخص الأيدى العاملة هو الذى أغرى الشركات الاحتكارية دولية النشاط أن تتجه الى هونج كونج وسنغافورة باستثماراتها وتكنولوجياتها للاستفادة من هذا الرخص فى الستينات والسبعينات ، خاصة وأن أجور العمال فى أوروبا والولايات المتحدة كانت آنذاك مرتفعة وتحد من تعظيم معدل الربح لتلك الشركات .

وعموماً ، فمن الثابت أنه توافر لهونج كونج وسنغافورة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ١٩٨٠ عرض عمل كبير كان ينمو سنوياً بحوالى ٩ر٣٪ فى المتوسط ، وفى حالة سنغافورة كان هذا العرض ينمو سنويا خلال نفس الفترة بحوالى ٢ر٤٪ فى المتوسط . وهى لاشك معدلات مرتفعة . وفى نفس الوقت كانت معدلات التضخم فى هذين البلدين منخفضة ولاتتجاوز ٥ر٢٪ ، مما ساعد فى ظل غياب حركة نقابية قوية على الاحتفاظ بالأجور عند مستويات منخفضة .

أما اذا انتقلنا الى الفترة ١٩٨٠ ـ١٩٨٥ ، وهى الفترة التى اكتمل فيها نضج التجربة من خلال ارتفاع معدلات الاستثمار والتصنيع والتصدير وانخفاض معدلات البطالة الى أدنى الحدود ، فان عرض العمل فى هونج كونج وسنغافورة قد مال للتناقص على نحو لافت للنظر . فانخفض متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة فى هونج كونج الى ٥ر٢٪ وفى سنغافورة الى ٩ر١٪ خلال نفس الفترة . ومع ارتفاع حجم الطلب الكلى(الاستثمار، الاستهلاك ، التصدير) بدأت الأجور الحقيقية تتجه نحو التزايد على نحو لافت للنظر، وان كان معدل نموها لايزال أقل من معدل نمو الانتاجية .

أما الفترة مابين ١٩٨٥ ـ وحتى الآن ، وهى الفترة التى بدأت فيها متاعب نزعة الحماية تتزايد ، وانخفض فيها سعر صرف دولار هونج كونج وسنغافورة ، مع وجود اتجاه لارتفاع الأسعار المحلية ، فان الأجور بدأت تتزايد بشكل واضح وبخاصة فى ضوء تناقص معدل نمو القوى العاملة . فطبقاً لبعض التقديرات المتاحة ، من المتوقع أن يكون متوسط معدل النمو السنوى للقوى العاملة فى هونج كونج ٤ر١٪، وفى سنغافورة ٨ر٠٪ خلال الفترة ١٩٨٥ ـ وحتى عام ٢٠٠٠ . وربما يجعل ذلك هاتين الدولتين فى احتياج للعمالة الوافدة من الخارج .

على أن اللافت للنظر أنه منذ السنوات الأولى للثمانينات بدأت ظاهرة عنصر العمل الرخيص تختفى رويداً ، رويداً فى هاتين الدولتين . وبذلك تنتهى الميزة النسبية الأساسية التى اعتمدت عليها استراتيجية التصنيع المتجه للتصدير فى كل منهما . ففى سنغافورة (أنظر الجدول ٣٠) نلاحظ ، أنه ابتداءً من عام ١٩٨٢ أصبح معدل التغير فى الأجور الحقيقية يسبق كثيراً معدل التغير فى الناتج الحقيقى . ففى عام ١٩٨٢ كان متوسط معدل التغير الذى حدث فى الاجور الحقيقية يساوى ١١٪ فى حين ان متوسط معدل التغير فى الناتج الحقيقى كان ٩ر٣٪ . وفى عام ١٩٨٥ كان المعدلان المتوسطان ٥ر٩ ٪ و٥ر٠٪ على التوالى . بل انه فى عام ١٩٨٦ بينما كان متوسط معدل التغير فى الناتج الحقيقى بالسالب (٤ر١٪) كانت الاجور الحقيقية تتزايد بنسبة ٩ر٢٪. أما فى هونج كونج فقد بقيت معدلات نمو الاجور الحقيقية أقل من معدلات نمو الناتج الحقيقى فى الثمانينات.

جدول رقم (٢٩)

التقسيم الاجتماعى للعمل فى هونج كونج وسنغافورة

للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠

البنـــد	هونج كونـــج		سنغافـــورة	
	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨٠
النسبة المئوية للسكان فى سن العمل	٥٦	٦٨	٥٣	٦٧
نسبة المشتغلين فى الزراعة	٦	٢	٦	٢
نسبة المشتغلين فى الصناعة	٥٣	٥١	٢٧	٣٨
نسبة المشتغلين فى الخدمات	٤١	٤٧	٦٨	٦١

المتوسط السنوى لنمو القوى العاملة :

أولاً : هونج كونج

للفترة ٦٥ - ١٩٨٠ = ٩ر٣٪

للفترة ٨٠ - ١٩٨٥ = ٥ر٢٪

للفترة ٨٥ - ٢٠٠٠ = ٤ر١٪

(متوقع)

ثانياً : سنغافورة

للفترة ٦٥ - ١٩٨٠ = ٢ر٤٪

للفترة ٨٠ - ١٩٨٥ = ٩ر١٪

للفترة ٨٥ - ٢٠٠٠ = ٨ر٠٪

(متوقع)

المصدر : البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٨ ، الطبعة العربيـــة ، ص ٢١٥ .

جدول رقم (٣٠)

العلاقة بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل التغير في الأجور الحقيقية في هونج كونج وسنغافورة

١٩٨٠ - ١٩٨٧

٪

السنوات	معدل التغير في الناتج الحقيقي	معدل التغير في الأجور الحقيقية
أولاً : هونج كونج:		
١٩٨٠	١١ر٠	٠ر٤-
١٩٨١	٩ر٤	١ر٧
١٩٨٢	٣ر٠	٢ر٠
١٩٨٣	٦ر٥	٢ر٤-
١٩٨٤	٩ر٥	٠ر٤
١٩٨٥	-	٣ر١
١٩٨٦	١١ر٠	٢ر٩
١٩٨٧	١١ر٠	٥ر٥
ثانياً : سنغافورة :		
١٩٨٠	٨ر٥	٤ر٤
١٩٨١	٨ر٣	٥ر٤
١٩٨٢	٣ر٩	١١ر٠
١٩٨٣	١ر٢	٧ر٦
١٩٨٤	٢ر٦	٦ر٥
١٩٨٥	٠ر٥	٩ر٥
١٩٨٦	١ر٤-	٢ر٩
١٩٨٧	١ر٠	٠٠

المصدر والملاحظات :

٠٠(غير معلومة). البيانات مأخوذة من :

IMF, op.cit,p.82.

المهم أنه باختفاء فائض عرض العمل ، وارتفاع مستويات الأجور الحقيقية تدخل تجربة هونج كونج وسنغافورة في ظروف جديدة ومرحلة مختلفة . حيث تفقدان بذلك أحد عناصر القوة التنافسية التي تمتعت بهما في السوق العالمي . ورغم أن هناك تخفيضاً قد حدث في سعر صرف عملاتهما ، إلا أن هذا التخفيض لم ينجح في أن يلغي كلية أثر ارتفاع كلفة عنصر العمل .

في ضوء ذلك ، بدأت الشركات اليابانية وغيرها من الشركات الأجنبية تسحب بعض استثماراتها من هاتين الجزيرتين وتنقلها الى بلاد آسيوية مجاورة ، مازالت تتمتع بوفرة نسبية ورخيصة في عنصر العمل ، مثل ماليزيا ، تايلاند ، الفيلبين ، اندونيسيا . ها هنا يتشكل الآن مايمكن تسميته بالجيل الثاني للدول المصنعة حديثاً(٨٤) . فقد تمتعت هذه الدول في السنوات الاخيرة بقدرة فائقة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الجديدة في جنوب آسيا ، وزادت مقدرتها على تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات . على أن الأمر اللافت للنظر هو أن الاستثمارات الجديدة التي تتدفق الى دول هذا الجيل الثاني من الدول المصنعة حديثاً (نمور أربعة جديدة وليدة) لاتقتصر فقط على الاستثمارات اليابانية والامريكية والبريطانية والألمانية التي تنقل الآن جانباً من نشاطها من هونج كونج وسنغافورة الى دول هذا الجيل ، بل أن النزوح يشمل ايضاً استثمار كثير من الشركات الوطنية في هونج كونج وسنغافورة (فرأس المال لا يعرف وطناً) . وهي الشركات التي ضاقت بالأجور المرتفعة داخل الأسواق المحلية لبلادها والتخفيض الذي طرأ على عملاتها . ومن يفضل البقاء من هذه الشركات الوطنية داخل بلادها يتحول الآن من الصناعات التي كانت تعتمد على عنصر العمل الرخيص الى الصناعات المكثفة لرأس المال وللتكنولوجيات الحديثة (٨٥) وهذا هو ماتحاول سنغافورة - تحديداً - أن تقوم به حالياً - إذ تركز في توجهاتها الانمائية في المستقبل القريب على قطاع الخدمات ، وبالذات في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الاليكترونية ومحاولة دعم قدرتها التنافسية الدولية في هذا المجال . وتقوم حكومة سنغافورة في الآونة الحالية بتقديم كافة أشكال الاغراءات والمزايا للشركات الدولية العملاقة المتخصصة في هذا المجال للاستثمار فيها . وهناك الآن بالفعل في سنغافورة عدد هام من فروع الشركات الامريكية واليابانية التي تعمل في حقل الحاسبات الاليكترونية وتكنولوجيا المعلومات .

أما عن حالة هونج كونج ، فالأمر مختلف فيها ، نظراً لعدم اليقين الذي يحيط بمستقبلها حينما تنتهي الادارة الاستعمارية البريطانية لها في عام ١٩٩٧ وتعود الى بلدها الأم / الصين . وسوف نتناول ذلك فيما بعد .

جدول رقم (٣١)

التجارة المنظورة بين هونج كونج وجمهورية الصين الشعبية بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥

مليون دولار أمريكى

السنوات	صادرات المنتجات المحلية لهونج كونج الى الصين	الصادرات المعاد تصديرها للصين	الواردات من الصين		الميزان التجارى*
			للاستخدام فى هونج كونج	لاعادة تصديرها	
١٩٧٨	١٧	٤٦	١٤٧١	٧٨١	- ٢١٨٩
١٩٧٩	١٢١	٢٦٣	١٨٩٢	١١٣٢	- ٢٦٤١
١٩٨٠	٣٢٣	٩٣٣	٢٧٢٤	١٦٨٧	- ٣١٥٥
١٩٨١	٥٢٣	١٤٣٨	٢٩٨٢	٢٢٩٥	- ٣٣١٥
١٩٨٢	٦٢٧	١٣١٦	٣٠٠٤	٢٤٢٠	- ٣٤٨١
١٩٨٣	٨٥٦	١٦٧٥	٣١٨٢	٢٧٠٦	- ٣٣٧٥
١٩٨٤	١٤٤٣	٣٩٥٠	٣٥٣٦	٣٥٩٥	- ٢٠٩٨
١٩٨٥ (يناير - يونيو)	١٠١٦	٣١٦٣	١٢٧٤	٢٠٢١	٨٨٤
متوسط معدل النمو السنوى للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤	١١٠	١٠٧	١٦	٢٩	غ.م

غ.م = غير معلومة

* الميزان التجارى مع الصين = صادرات منتجات هونج كونج للصين + المنتجات المعاد تصديرها للصين - الواردات من الصين

Source : Piers Jacobs, " Hong Kong and The Modernization of China ", Journal of International Affairs, vol . 39, no.2, winter 1986.

ثالثاً : المخاطر الناجمة عن بروز الكتل الاقتصادية الدولية،

بالاضافة الى نمو نزعة الحماية التى هددت مستقبل النمو فى هونج كونج وسنغافورة ، هناك أيضا ظاهرة الكتل الاقتصادية أو التجمعات الاقليمية الضخمة التى تتكون الآن على نحو سريع على خريطة الاقتصاد العالمى . وهى كتل أو تجمعات ، ستتوحد فيها السياسات التجارية والمالية والنقدية ، بحيث سيصعب على الدولة المنفردة ، أياً كان حجمها، أن تواجه هذه السياسات وتأثيراتها فى المستقبل القريب . ورغم أن ظاهرة التدويل التى تتحدث عنها مختلف الأدبيات الاقتصادية تشير الى ارتفاع درجة التكامل والاعتماد المتبادل والتشابك بين مختلف دول المعمورة ، إلا أن هذه الظاهرة قد أفرزت ذلك الانقسام الواضح فى الاقتصاد العالمى بظهور هذه الكتل والتجمعات ، مما خلق تعارضاً واضحاً بين السياسات الاقتصادية الكلية ، والسياسات التى تنسجم مع ظاهرة التدويل المتزايد للنشاط الاقتصادى .

وفى ضوء استراتيجية النمو بقيادة الصادرات التى قامت عليها تجارب الإنماء فى هونج كونج وسنغافورة ، فقد راهنت هذه الاستراتيجية على استمرار توسع الأسواق الخارجية ، وبالذات خارج منطقة دول جنوب شرق آسيا . من هنا فإن المخاوف التى تنتاب النمور الأربعة من جراء ظهور هذه الكتل هى مخاوف جد كبيرة ، خاصة وأن المجال الأساسى للتصدير بالنسبة لهذه الدول كان هو مجموعة دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . ففى عام ١٩٨٧ مثلاً ، بلغ حجم الصادرات التى وجهتها مجموعة الدول المصنعة حديثاً فى جنوب آسيا الى الدول الأوروبية والولايات المتحدة مايزيد كثيراً عن حجم التجارة البينية لمجموعة هذه الدول . واليابان كانت تشترى منهم أقل من ١٠٪ من مجموع صادراتهم ، فى حين تستوعب الولايات المتحدة الامريكية مايزيد عن ٣٠٪ من اجمالى صادرات هذه الدول (٨٦) .

وعلى أية حال ، ثمة كتلتين كبيرتين تبرزان الآن بشكل واضح ، وهما كتلة أوروبا الموحدة التى من المتوقع أن يتم تشكلها رسمياً فى عام ١٩٩٢ ، وكتلة الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (وربما ينضم أو يضم اليها مجموعة دول امريكا اللاتينية). والكتلة الأولى هى ثمرة الجهود المتواصلة التى بدأت منذ تكوين السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ وهى تضم حالياً أثنى عشرة دولة يعيش فيها ٣٢٠ مليون نسمة ، ويصل مجموع الدخول القومية فيها الى حوالى ٤٫٥ ترليون دولار أمريكى . وابتداءً من عام ١٩٩٢ ستلغى الفواصل والحدود والقيود التشريعية وغير التشريعية التى كانت تعوق حركة انتقال العمالة والبضائع ورؤوس الاموال والتكنولوجيا . وقد بدأت بالفعل حركة إندماجات كبرى بين الشركات الصناعية والمؤسسات التمويلية والخدمية استعداداً لهذا السوق الكبير . كما أن هناك اتجاهاً واضحاً لتوحيد السياسات المالية والنقدية والتجارية على مستوى أوروبا الموحدة .

أما الكتلة الثانية ، فقد بدأ تشكيلها من خلال الاتفاق الذى عقدته الولايات المتحدة مع كندا فى أكتوبر ١٩٨٧ ومع المكسيك فى أكتوبر ١٩٨٩ . وتحاول الولايات المتحدة أن تمد نطاق هذا الاتفاق الى سائر دول أمريكا اللاتينية لخلق منطقة للتجارة الحرة بينهم ، على غرار ما سيحدث فى أوروبا الموحدة .

وهناك مخاوف الآن من أن تقفل أسواق أوروبا الموحدة ، وربما كتلة الولايات المتحدة ، أمام منتجات الدول المصنعة حديثاً والتمييز ضدها . وهناك توقع بأن تكون التجارة فيما بين دول الكتلة الواحدة أكبر من تجارتها مع باقى أنحاء العالم ، الأمر الذى سيضعف من حركة التجارة الدولية (٨٧) . كما أن هناك تخوفاً من أن نزعة الحماية التى تطبقها الآن بعض الدول داخل التكتل قد تتحول بعد ظهور التكتل لتصبح عامة لجميع الدول المنضمة لتدعيم اجراءات الحماية والاعتماد المتبادل بينهم .

فى ضوء ذلك ، بدأت اليابان تتحرك مؤخراً لتكوين كتلة جنوب شرق آسيا ، لتضم النمور الأربعة وغيرها من الدول الآسيوية المجاورة . وقد بدأت اليابان للتحرك فى هذا المجال خاصة بعد استفحال مشكلات فائضها التجارى مع الولايات المتحدة وبروز مشكلة التصرف فى فائضها التجارى الضخم الذى يتحقق الآن ، والذى من المتوقع ان يستمر أيضا فى عقد التسعينات (٨٨) . كما أن اليابان بدأت تتحرك فى هذا المجال بعد أن تصاعدت نزعة الحماية ضد منتجاتها الصناعية . وبدأت تدرك إن مستقبل نموها الاقتصادى وتوسعها الخارجى يكمن ، أساساً ، فى مجموعة الدول الآسيوية المجاورة لها ، وأن التنافس الشديد الذى كان قائماً بينها وبين النمور الأربعة يجب أن يتحول الى تعاون وثيق (٨٩) .

وقد بدأت واردات اليابان من الدول المجاورة لها تتزايد على نحو واضح فى الآونة الاخيرة ، وبدأت فوائضها التى كانت تتجه الى الولايات المتحدة وأوروبا تنحسر تدريجياً وتتوجه الى تنمية ودعم قدرات جيرانها الآسيويين ، مستفيدة من المزايا والتسهيلات التى تمنحها هذه الدول المجاورة للاستثمارات الأجنبية . وكونت مؤخراً مايسمى برابطة جنوب آسيا . كما قامت بتكوين صندوق تنمية اليابان وجنوب آسيا برأسمال يقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار (٩٠) . وهذا بالاضافة الى القروض والمعونات التى تقدمها لهذه المجموعة من الدول . ويلاحظ أن التجارة البينية بين دول هذه المجموعة قد تنامت على نحو واضح فى السنوات الاخيرة ، وتزايد استخدام الين الياباني كعملة دولية فى تسوية المعاملات بينها .

من هنا ، فالامر الاكثر احتمالاً ، فى ضوء هذه التطورات ، بالنسبة لتجربة سنغافورة هو انها ستُحتوى ضمن هذه الكتلة الجديدة تحت قيادة اليابان . وتشير بعض المصادر الى انه "لدى اليابان رغبة شديدة فى تطوير التبادلات التجارية مع سنغافورة والصين ، انطلاقاً من إمكانية تحويل سنغافورة الى جسر تجارى لهم يربط كلا البلدين . لذلك وضعت اليابان خطة لتدريب واعداد الكوادر السنغافورية المتخصصة فى علوم الأتمتة الاليكترونية لاعتبارين ، أولهما : الاعتبار التجارى ، وثانيهما الحصول على الكفاءة السنغافورية لسد النقص فى عدد المتخصصين اليابانيين فى لغة البرمجة الكومبيوتورية ، والبالغ حوالى نصف مليون شخص . لذلك قدمت الحكومة اليابانية مبلغ ٨ ملايين جنيه استرلينى لتأسيس معهد خاص فى سنغافورة لتدريب الشباب على حاسبات شركة "إن . آى. سى"(٩١) .

هـ-٢- حول مستقبل هونج كونج بعد عام ١٩٩٧ :

فى ٩ ديسمبر عام ١٩٨٤ وقعت جمهورية الصين الشعبية وبريطانيا اتفاقية تعود بمقتضاها هونج كونج الى الصين - الدولة الأم - فى أول يوليو عام ١٩٩٧ . ومنذ ذلك الوقت وهناك جدل كبير بين المراقبين للامور ورجال السياسة والفكر والاقتصاد حول المستقبل الاقتصادى لهونج كونج بعد عودتها للصين فى التاريخ المحدد فى الاتفاقية : هل سيظل وضعها كما كان فى الماضى ، باعتبارها منطقة حرة وذات نظام اقتصادى ليبرالى يرتبط مع الاقتصاد العالمى بعلاقات تجارية ومالية وثيقة ، أم أنها ستتأثر بالنظام الإشتراكى فى الدولة الأم ؟

وقبل ان نجيب على هذا التساؤل ، نود الاشارة الى ان هونج كونج كانت تظهر - وماتزال - فى الخرائط الصينية الرسمية "على انها جزء من الأراضى الصينية ، مع الاشارة الى أنها محتلة من قبل بريطانيا"(٩٢) . ومنذ عام ١٩٤٩ توجد بين الصين وهونج كونج علاقات اقتصادية قوية . فهى أحد المنافذ الرئيسية لتجارة الصين الخارجية، وكانت تستوعب هونج كونج حوالى خمس اجمالى صادرات الصين حتى عام ١٩٧٥ ، فضلاً عن الفوائض المالية التى تجنيها الصين من وراء بنوكها ومؤسساتها المالية ووكلائها التجاريين فى هونج كونج . وفى عام ١٩٧٢ مثلاً ، حصلت الصين على مايعادل مليار دولار امريكى من تجارتها المنظورة وغير المنظورة مع هونج كونج ، وهو مايمثل حوالى ٤٠٪ من متحصلات النقد الاجنبى للصين فى هذه السنة(٩٣) . وخلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٥، كانت واردات هونج كونج من الصين فى تزايد مستمر . فهى تحصل منها على المواد الخام والمواد الزراعية وكثير من السلع المصنعة . وهذه المنتجات تستخدم فى هونج كونج،

أو يعاد تصديرها للعالم الخارجي . وكان الميزان التجارى للصين مع هونج كونج يحقق - ومايزال - فائضا لصالح الصين ، كما يظهر من الجدول رقم (٣١) . وفى فترة الحصار الاقتصادى والدبلوماسى الذى فرضه الغرب على الصين قبل قبول عضويتها فى هيئة الأمم المتحدة ، كانت هونج كونج بالنسبة للصين هى منفذها الرئيسى على الاقتصاد الرأسمالى العالمى ومصدرحصولها على كثير من السلع والتكنولوجيا . علاقات النفع المتبادل اذن هى التى حكمت سياسة الصين مع هونج كونج خلال الفترة الماضية .

ونعود الى سؤالنا السابق ، وهو هل سيبقى وضع هونج كونج كما هو عقب عودتها للصين ؟ أم سيطرأ على هذا الوضع تغيرات اقتصادية وسياسية ، تغير من الوجه الليبرالى الذى عرفت به فى الماضى ؟

هنا يثير بعض الاقتصاديين إشكالية مايسمى "بنموذج الدولة الواحدة ذات النظامين المختلفين" ، أى كيفية المزج بين نظام رأسمالى ليبرالى ونظام اشتراكى (٩٤) . والواقع أن الصين كانت قد أكدت خلال المفاوضات التى تمت بينها وبين بريطانيا فى سبتمبر ١٩٨٢ والتى أفضت الى توقيع اتفاقية ١٩٨٤ ، أن هونج كونج ستعامل كاقليم ذى إدارة خاصة .وقد يعنى ذلك أن هويتها الاقتصادية ، كمنطقة حرة وذات توجه ليبرالى مفتوح لن تتغير كثيراً بعد عودتها للصين . أما عن الوضع السياسى لهونج كونج ، فإن الصين لم تتهاون فى إعتبارها جزءاً من الأرض الخاضعة للسيادة الصينية (٩٥) . ويرى بعض المحللين ، انه لو شاءت الصين ان تحافظ على الهوية الليبرالية لهونج كونج بعد عودتها للصين فى عام ١٩٩٧ فانه يتعين تقرير وضع سياسى خاص ، أى عمل برلمان خاص بها . وقد حاولت بريطانيا أن تضغط فى هذا الاتجاه بعد توقيع اتفاقية ١٩٨٤ ، فلأول مرة فى تاريخ الاحتلال البريطانى لهونج كونج تقوم بريطانيا باجراء انتخاب مباشر فى الجزيرة لاختيار أعضاء المجلس التشريعى فى سبتمبر ١٩٨٥ ، بعد أن كان تعيين هؤلاء الأعضاء يتم عن طريق بريطانيا .

وهناك من يعتقد ، أن ثمة مخاوف كثيرة تنتاب سكان الجزيرة حول المعاملة التى سيعاملون بها عقب الانضمام للصين ، وهل ستظل لهم تلك الحرية المطلقة فى المجال الاقتصادى ، كما كان الحال فى الماضى ، أم أن الصين سوف تفرض قيوداً ؟ وربما كانت هذه المخاوف هى السبب الذى دفع بأعداد كبيرة من المقيمين فى الجزيرة للمطالبة بالحصول على الجنسية البريطانية بعد عودة هونج كونج للصين ، وهو مارفضته الحكومة البريطانية .

ومهما يكن من أمر ، ثمة عاملين أساسيين سيحكمان معالم الوضع الذى ستكون عليه هونج كونج بعد عام ١٩٩٧ ، وهما :

العامل الأول : هو ماذا سيحدث فى هونج كونج خلال الفترة الانتقالية الممتـــدة بين توقيع الاتفاقية فى ١٩٨٤ حتى تسلم الصين لهونج كونج عـــام ١٩٩٧ .

والعامل الثاني: هو موقف الصين تجاه هونج كونج .

وفيما يتعلق بالعامل الأول ، فمن الواضح أنه فى ضوء المخاوف التى انتابت سكان الجزيرة ومستثمريها بعد توقيع هذه الاتفاقية ، حدثت بالفعل حركة نزوح للأفـــراد وللأموال لخارج الجزيرة . وتشير بعض المصادر الى انه فى عام ١٩٨٦ رحل عن هونـــج كونج حوالى ٨ آلاف مقيم من ذوى المهن الحرة (٩٦) . بيد أن هذا الرقم يقل عن ثلـث هؤلاء الذين هاجروا من هونج كونج خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، مما يدل على أن النـزوح ليس متصاعداً . يضاف الى ذلك أن نزوح بعض الاستثمارات من هونج كونج الـــى دول اخرى مجاورة ليس له بالضرورة علاقة قوية بقرب عودة الجزيرة الى بلدها الأم فى عـــام ١٩٩٧ . ذلك أن هذا النزوح قد حدث بسبب ارتفاع كلفة الأجور وإنتهاء عصر العمـــل الرخيص فى هونج كونج .

كما أن الازدهار الاقتصادى لهونج كونج قد استمر بعد توقيع الاتفاقية الصينيـة - البريطانية فى ١٩٨٤ وحتى السنوات الأخيرة من الثمانينات . فكل الدلائل تشيـــــر إلى ان معدلات الاستثمار والنمو فى الناتج المحلى الحقيقى وفى الصادرات والواردات لم تنخفض ، بل على العكس كانت مرضية كما يظهر فى الجدول رقم (٣٢) .

أما فيما يتعلق بالعامل الثانى ، وهو الموقف الذى ستتخذه الصين تجاه هونج كونـج بعد تسلمها فى عام ١٩٩٧ ، فمن الواضح ان الاتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصاديـــة فى الصين ، والتى تقوم على التحديث وجلب الاستثمارات الأجنبية والحصول علـــى التكنولوجيا المتقدمة والانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمى ، توحى بأن الصين حريصة علـى إبقاء هونج كونج كما كانت عليه فى الماضى ، أى بكونها منطقة حرة ، مزدهرة تعـــج بالاستثمارات الأجنبية والصناعات التحويلية ، وذات توجه ليبرالى وتربطها بالعالـــم الخارجى وشائج قوية . وأغلب الظن أن هونج كونج ستكون بالنسبة للصين هى نافذتهـا المفتوحة على العالم الخارجى لتنفيذ برنامج التحديث الاقتصادى الذى تسعى الى تطبيقه .

أضف الى ذلك أن الاهمية المتعاظمة التى اكتسبتها هونج كونج تقليدياً وفـــى عالم مابعد الحرب وحتى الآن ، باعتبارها من أهم الموانئ البحرية والمتطورة فى العالم ، وباعتبارها مركزا تجاريا ومالياً مهماً ومزوداً بأحدث وسائل الاتصال مع العالم الخارجى وبأعلى درجة من الكفاية والسهولة .. كل هذا لن يجعل الصين تقدم على اتخاذ أيـــة

إجراءات من شأنها أن تفسد فرص الافادة من هذه المزايا المتعددة لهونج كونج . فلا يوجد فى الصين أية مدينة أخرى تتمتع بما تتمتع به هونج كونج من مزايا عديدة .

جدول رقم (٣٢)

الأوضاع الاقتصادية فى هونج كونج بعد توقيع الاتفاقية الصينية البريطانية فى ديسمبر ١٩٨٤

٪

السنوات	معدل نمو الناتج الحقيقى	معدل الاستثمار	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات
١٩٨٥	٣ر٥	٢١ر٧	٥ر٩	٦ر٥
١٩٨٦	٣ر٢	٢٣ر٠	١٤ر٦	١٣ر٠
١٩٨٧	٥ر٣	٢٢ر٩	٢٦ر٥	٢٧ر٤

المصدر : مصدر الارقام صفحات مختلفة من :

IMF , op.cit.

كما أن حرص الصين على المحافظة على مواردها الكبيرة التى تحصل عليها بالنقد الأجنبى من هونج كونج سيجعلها حريصة على أن تحفظ الهوية الاقتصادية للجزيرة كما كانت فى الماضى . كذلك ، فانه بالاضافة الى العلاقات التجارية الواسعة، المنظورة وغير المنظورة ، القائمة بين الصين وهونج كونج ، هناك أيضا أحجام ضخمة للاستثمارات الصينية داخل هونج كونج ، وهناك من الناحية الأخرى ، استثمارات من هونج كونج داخل انحاء الصين . وقد تزايدت حركة الاستثمارات فيما بينهما على نحو واضح فى السنوات الأخيرة (٩٧) . وكلها تحقق نفعاً متبادلاً بينهما .

وعلى وجه الاجمال يمكن القول أنه فى ضوء الاعتبارات المتقدمة ، ستكون هونج كونج عاملاً مهماً فى تنفيذ برنامج التحديث الذى تسعى حكومة الصين الى تحقيقه فى الفترة القادمة ، باعتبارها مركزاً تجارياً ومالياً وكمصدر للحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة . وهذا ماسيجعل الصين حريصة على ألا تغير من الوضع الاقتصادى لهونج كونج تغييراً جذرياً .

على أن المشكلة الأساسية التى تواجه المستقبل الاقتصادى لهونج كونج ، تتمثل الآن فى الارتفاع الحاد الذى حدث فى تكاليف الانتاج والمنافسة الشديدة التى تلقاها من جيرانها فى مجال الصناعات التحويلية ، ومن نزعة الحماية المتزايدة على الصعيد العالمى . ويبدو أن مستقبل الجزيرة سيكون مرهوناً بالقدرة على التحول من المرحلة الكلاسيكية للتصنيع الموجه للتصدير والتى كانت تعتمد على عنصر العمل الرخيص الى المرحلة الحديثة التى تتطلب التحول الى الصناعات ذات الكثافة العلمية والتكنولوجية .

٥ - هل هناك دروس مستفادة من تجربتى هونج كونج وسنغافورة لمصر ؟

نعم .. هناك دروس غنية مستفادة .

ولكن تجدر الاشارة ، بادى ذى بدء ، الى حقيقة أساسية ، وهى أن تجربة النمو لأى بلد من البلدان لايمكن أن تستنسخ أو يعاد تكرارها بناء على تجربة بلد آخر مهما كان شأن هذا البلد . ذلك أن التنمية (أو النمو الاقتصادى) هى فى التحليل الاخير نسيج مجتمعى ، تتشابك فيه كافة خيوط العوامل الحضارية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد فى ضوء سياق تاريخى محدد . فلكل بلد ظروفه الخاصة التى لابد من مراعاتها عند رسم أية استراتيجية للانماء الاقتصادى .

وقد رأينا من التحليل المتقدم أن تجربة هونج كونج وسنغافورة فى النمو شديدة الخصوصية وفريدة فى تمايزها . فهى تجربة تتعلق بدولتين صغيرتين جداً من حيث المساحة وعدد السكان وشحة الموارد . والدولة هنا ليست سوى مدينة كبيرة ، وتحديداً مجرد ميناء بحرى ومنطقة حرة . كما رأينا أن هذه التجربة ، من ناحية أخرى ، قد قام فيها العامل الجيوبوليتكى بدور مؤثر. فبحكم موقع كل منهما ، كموانئ بحرية ، فى منطقة هامة للتجارة الدولية ، وبحكم وقوعهما ضمن الحزام المتاخم للدول الاشتراكية (وتحديداً الصين الشعبية) فانهما لقيا دعماً ضخماً من قبل الدول الرأسمالية الصناعية إبان فترة الحرب الباردة . بل أن هونج كونج التى تقع على جنوب حدود الصين كانت ، وماتزال، مستعمرة بريطانية ، وخضعت للإدارة الاستعمارية البريطانية فيما رسمته من توجهات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) ولم تراع هذه الادارة الرأى العام لسكان الجزيرة فيما كانت تقرره من سياسات فتح الأبواب على الغارب لنشاط الشركات متعددة الجنسية ، ولم تسمح بوجود تنظيمات نقابية أو سياسية أو شعبية للمشاركة فى رسم هذه السياسات أو للدفاع عن مصالح عمال الجزيرة الذين يشكلون اكثر من ثلاثة أرباع سكانها . ونفس الشئ يمكن أن يقال ، بدرجة أو أخرى ، عن حالة سنغافورة .

ومهمايكن من أمر ، فإن تجربة النمو الاقتصادى فى هونج كونج وسنغافورة قد انطوت على عدد من الدروس المستفادة لمصر وغيرها من دول العالم الثالث . ومن هذه الدروس نذكر مايلى :

أولاً : رغم أن تجربة النمو فى هونج كونج وسنغافورة قد اعتمدت على الليبرالية وآليات السوق ، كإطار عام ، إلا أن الدولة كان لها دور لايستهان به ، وهو ماتجلى فى الأمور التالية :

١ - الاهتمام الفائق الذى منحته الدولة لبناء شبكة البنية الاساسية ، وهو ما تطلب احجاماً كبيرة من الاستثمارات العامة .

٢ - وضع سياسات مالية ونقدية منضبطة ، مكنت لهذه التجربة ان تفلت من فخ التضخم وعدم التوازن الداخلى . وهى تثبت بذلك ، ان الاستقرار النقدى هو الاطار الافضل للنمو / أو التنمية .

٣ - التوجهات العامة التى رسمتها الدولة لقطاع التجارة الخارجية (فى مجال الاستيراد والتصدير والنقد الأجنبى) وتطويعها لخدمة استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير ، بحيث نجحت تلك التوجهات فى عدم الوقوع فى فخ الدين الخارجى ، ومن ثم الخروج عن الاطار الذى يفرضه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وضغوط الدائنين .

٤ - الاعتناء الكبير للدولة بالتعليم والبحث العلمى وخلق قدرات تكنولوجية محلية .

ثانياً : انه لكى تنجح عملية النمو/ أو التنمية ، لابد من الاستفادة من الوفرة النسبية التى يتمتع بها البلد فى عناصر الانتاج . وهذا ما رأيناه فى تجربة هونج كونج وسنغافورة من حيث الاستفادة من الوفرة النسبية لعمل عنصر العمل البشرى وتطويع التكنولوجيا للاستفادة منه - وبالذات فى الصناعات التحويلية فى المراحل الاولى للانطلاق .

ثالثاً : كذلك يتبين من تجربة هونج كونج وسنغافورة أنه ليس صحيحاً ان قضية التوزيع تحل آلياً من خلال تحقيق النمو ، وان فاعلية الانفاق العام للحد من هذا التفاوت محدودة للغاية . فرغم تحقيق النمو فيهما ، إلا أن التوزيع (توزيع الدخل والثروة) لم يتطور لصالح الفقراء فيهما ، برغم اتجاه نصيب الأغنياء فى الدخل القومى للانخفاض . وقد أدى ذلك الى بعض الاضطرابات الاجتماعية (كما حدث فى احداث العنف فى هونج كونج فى عام ١٩٦٧) . كما أن الضغوط الاجتماعية

المتزايدة التى تطالب بالاصلاحات الديموقراطية لابد وأن تصطدم مع قضية التوزيع .

رابعاً: ان البلد الذى ينفتح على الخارج ويقدم العديد من المزايا لنشاط رأس المال الاجنبى يكون قادراً على جلب تلك الاستثمارات بالقدر الذى يكون فيه متوسط معدل الربح داخل البلد المستضيف أعلى من نظيره فى الدول الاخرى . وعندما تتغير الظروف التى تجعل هذا المتوسط ينخفض عن المتوسط العالمى (كما حدث مؤخراً فى هونج كونج وسنغافورة) فسرعان مايخرج رأس المال الأجنبى متوجهاً الى مناطق أخرى . المهم فى هذه الحالة ألا يخرج رأس المال الأجنبى تاركاً البلد فى حالة خراب . ولتحقيق ذلك ، ينبغى أن يحرص البلد على الاستفادة من نشاط رأس المال الأجنبى فى خلق قاعدة صناعية (طاقات انتاجية) ومن بناء قدرة تكنولوجية محلية وتدريب محلى للعمالة وتحسين وضع ميزان مدفوعاته واحتياطياته النقدية .

خامساً: ان مصير النمو لاية تجربة فى أى بلد ، صغيراً كان أم متوسطاً ، ومهما كان قدر النجاح لهذه التجربة ، يجد صعوبات واضحة فى الآونة الراهنة فى ظل التدويل المتعاظم للنشاط الاقتصادى وبروز ظاهرة الكتل الاقتصادية الاقليمية الكبرى . وأنه لاستمرار النمو ، يبدو أنه من الضرورى البحث عن كتلة أو تكتل للارتباط بها . ولكن حتى يكون الانتماء للتكتل من موقع متكافئ يجب أن يكون البلد قد اجتاز مرحلة التخلف وحقق قدراً لابأس به من بناء قدراته الانتاجية . أما عندما يحدث الانضواء فى التكتل (أو الانخراط عموماً فى تقسيم العمل الدولى الجديد) من موقع ضعيف . فالمصير المنتظر هو المزيد من التخلف والتبعية والاستغلال . وفى حالة مصر ، لا مفر من أن يكون هذا التكتل هو مجموعة البلاد العربية ، حيث أن التكتل فى هذه الحالة سيكون هو السبيل لاجتياز المجموعة العربية كلها لحواجز التخلف والانطلاق على طريق التنمية .

حواشـــى الفصـــل الثانـــــى

(١) أنظر : الموسوعة الثقافية ، إشراف د. حسين سعيد ، دار المعرفة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٠٢٨ . وأيضا :

Florence Elliott, A Dictionary of Politics,Penguin, 1969.

(٢) الرقم مأخوذ من :

World Bank, World Development Report 1990, Oxford University Press 1990, P. 179.

(٣) أنظر :

Autorenkollektiv ,Länder der Erde, Politisch-Ökonomishes Handbuch; Verlag ie Wirtschoft, Berlin 1971,P.638-639.

(٤) راجع لمزيد من التفاصيل :

Singapore; Facts and Pictures 1989, Published by the Information Division, Ministry of Communications and Information, Singapore 1989.

(٥) قارن فى ذلك :

S.C. Chow and G. F. Papanek, "Laissez-Faire, Growth and Equity-Hong Kong", in: The Economic Journal, No.91, June 1981, P. 467.

(٦) تجدر الاشارة الى ان القيود الاستثنائية التى تمت فى تاريخ هونج كونج فى مجال المعاملات المالية والنقدية كانت هى القيود التى فرضت فى عام ١٩٦٥ ، حينما انهارت شركة ائتمانية كبرى ، ترتب عليها هجوم المودعين لسحب ودائعهم من بنوكها . ومع ذلك ، فان تلك القيود كانت محدودة جداً . راجع : مهيربوز ، الانهيار ، يوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، ترجمة عفيف تلحوق ، دار الحمراء ، بيروت، ١٩٩٠، ص ، ١٢٨ .

(٧) أنظر فى هذه النقطة التقرير التالى :

Report of the Economic Committee: The Singapore Economy: New Directions", Ministry of Trade and Industry, Republic of Singapore, Feb. 1986.

(٨) راجع فى ذلك : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ، الطبعة العربية ، ص ٢١٥ .

(٩) انظر الجدول رقم (٢) فى متن هذه الدراسة .

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع :

Singapore:Facts and Pictures 1989, op. it.,P.51-54.

(١١) راجع فى ذلك : البنك الدولى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٥ .

(١٢) الاقتباسات فى هذه الفقرة من : مهيريوز ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

(١٣) راجع فى ذلك :

John Browett, "The Newly Industrializing Countries and Radical Theories of Development", World Development, Vol. 13, No.7, 1985, P.789.

(١٤) أنظر مثلا :

Fernando Fajnzylber, "Some Reflections on South-East Asian Export Industrialization", CEPAL Review, December 1981,P. 117-120.

(١٥) قارن فى ذلك :

Marjorie Toply, "The Role of Savings and Wealth Among Hong Kong Chinese", in: I.C. Jarvic (ed.), Hong Kong: A Society in Transition, Routledge & Kegan Paul, London,1969,P.223.

(١٦) تسهم السياحة فى هونج كونج بنسبة ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى . أنظر، المصدر آنف الذكر مباشرة ، ص ٣٥ .

(١٧) راجع : اجناتسى زاكسى ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحى الاتربى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٤٥ .

(١٨) قارن فى ذلك :

Donald B. Keesing, The Four Successful Exceptions, (Official Export Promotion and Support for Export Marketing in Korea, Hong Kong, Singapore and Taiwan-China), UNDP-World Bank, Trade Expansion Program, Occasional Paper 2, Sept. 1988, PP. 3-6.

(١٩) أقامت ادارة المستعمرة فى هونج كونج مجلس تنمية التجارة The Hong Kong Trade Development Council (HKTDC) فى عام ١٩٦٦ ، بينما أنشئ مجلس تنمية التجارة فى سنغافورة The Singapore Trade Development Board (STDB) فى عام ١٩٨٢ . وحول المزيد عن مهام هذه المجالس ، راجع المصدر آنف الذكر مباشرة .

(٢٠) راجع فى ذلك :

S. C. Chow and G. F. Papanek, Op.Cit, P. 468.

(٢١) وحتى نتبين مدى عرض العمل الفائض فى هونج كونج وتأثيره فى انخفاض الاجور ، يكفى ان نعلم ، انه خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩ كان عدد العمال الذين سجلوا انفسهم فى مكاتب البحث عن العمل قد وصل الى ٦٥٥ ألف عامل ، فى حين ان الذين وجدوا فرصة للعمل بالصناعات التحويلية لم يزد عن ٤٣٦ ألف عامل خلال نفس الفترة . أنظر، المصدر آنف الذكر مباشرة ، ص ٤٧٠ .

(٢٢) بل وكان من بين هؤلاء المهاجرين بعض ضباط الجيش الذين رفضوا الانضمام للثورة وبناء الصين الاشتراكية .

(٢٣) أنظر فى ذلك :

Helmut Asche, Industrializierte Dritte Welt? Ein Vergleich von Gesellschaftsstrukturen, VSA-Verlage, Hamburg 1984, P. 177.

(٢٤) نفس المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٢٥) راجع فى ذلك : فولكر فروبل ، يورجن هانيرش وأوتوكريين : التقسيم الجديد للعمل الدولى ، دار نشر رايبل بيك /هامبورج (باللغة الالمانية) ص ٢٥٦ .

(٢٦) راجع فى ذلك : مجلة التمويل والتنمية (الطبعة العربية) عدد مارس ١٩٨٢، ص ٢٥.

(٢٧) راجع فى ذلك التحقيق الصحفى الذى كتبه جلال دويدار عن تجربة سنغافورة فى جريدة الاخبار (القاهرة) يوم ١٩٩١/٦/٢٣ ، ص ٣ .

(٢٨) فى عام ١٩٨٨ بلغ عدد نقابات العمال المسجلة ٨٣ نقابة ، تضم فى عضويتها ٢١٠٩١٨ عامل . كما يوجد فى سنغافورة أيضا خمسة اتحادات للصناعة (لرجال الاعمال).ويوجد أيضا اتحاد عامل لنقابات العمال ، والمجلس القومى للنقابات .

(٣٠) راجع فى ذلك :

IMF, World Economic Outlook, April 1988, P.82.

(٣١) راجع فى ذلك المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٣٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٣٣) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Alvin Rabushka, The Changing Face of Hong Kong, New Departures in Public Policy, AEI - Hoover Policy Studies, Stanford University, stanford, Cabfornia, 1978, P.31.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول أحداث العنف فى هذه الفترة ونتائجها انظر :

I.C. Jarvi,"A Postscript on Riots and The Future of Hong of Hong Kong", in: I.C. Jarvi (ed.), op.cit., PP. 361-370.

(٣٥) راجع فى ذلك :

Alvin Rabushka, op. cit., P. 31.

وأنظر أيضا فى دور رأس المال الأجنبى فى هونج كونج فى الستينات :

E.Y.K. Chen, "The empirical relevance of the endogeneous technical Progress Function", Kyklos, Vol.29,1976, PP.256-71; and see also: K. Mun and S.Ho,"Foreign investment in Hong Kong", in: T.B. Lin et al (eds.), Hong Kong: Economic, Social and Political Studies in Development, New York,1979.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول التأصيل النظرى لاتجاه معدل الربح للتناقص فى البلاد الرأسمالية الصناعية ، أنظر : رمزى زكى - التضخم المستورد : دراسة فى تأثير التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية ، الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٧، ص ١٧ - ٢٧ .

(٣٧) قارن فى ذلك :

Helmut Asche, op.cit.,p.192.

(٣٨) ارتفعت طاقة سنغافورة فى صناعة البترول الى ١,١ مليون برميل يومياً وبذلك تحتل المركز الثالث فى تصنيع البترول بعد هيوستن فى الولايات المتحدة وردتردام فى هولندا .

(٣٩) لمزيد من التفاصيل راجع :

Eberhard Czaya: Internationale Konzerne in Entwicklungsländern, IPW-Forschung shefte, 5/1975, Berlin 1975.

(٤٠) راجع فى ذلك : رمزى زكى - الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية والشروط الموضوعية ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، قبرص ١٩٨٧ ، ص ١٠٠ .

(٤١) سبق نشر الافكار الجوهرية لهذه الفقرة فى : رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٥٠٦ - ٥٠٩ .

(٤٢) من هذه الصعوبات : محدودية القوائم السلعية التى يشملها التفضيل الجمركى ، وصعوبة الاتفاق حول تحديد ماهية السلع المصنعة ، وتحديد الدول النامية التى تتمتع بهذا التفضيل ، وخضوع التفضيلات لامكانات واسعة للتهريب ، فضلا عن القيود الكمية.. الى آخره . راجع ، نفس المصدر ، ص ٥٠٧ .

(٤٣) راجع فى ذلك :

Paul J.J. Welfene, "The Golobalization of Markets and Regional Integration", Entereconomics, Vol.24, No.6, Nov. and Dec. 1989, P. 273.

(٤٤) تنبغى الاشارة هنا ، الى ان الفائض الذى تحققه هونج كونج فى حسابها الجارى يُحتفظ به فى بنوك لندن ، تماماً على غرار ماكان يحدث فى مصر حينما كانت مستعمرة بريطانية .

(٤٥) انظر :

World Bank, op. cit.,P. 199.

(٤٦) راجع فى ذلك :

Singapore ....., op. cit., P. 41.

(٤٧) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(٤٨) نفس المصدر ، ص ٤٢ .

(٤٩) نفس المصدر ، ص ٤٣ .

(٥٠) نفس المصدر ، ص ٤٣ .

(٥١) نفس المصدر ، ص ٦٦ .

(٥٢) أنظر فى ذلك :

Fernando Fajnzylber, Op.cit.,P. 121.

(٥٣) أنظر فى ذلك :

I. Adelmann and G.T. Morris, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Stanford, Stanford

(٥٤) انظر :

F.Stewart and P. Streeten, "New Strategies for Development: poverty, income distribution and growth," Oxford Economic Papers, Vol.28, No.3, Nov.1976, PP. 381-404.

(٥٥) وهو يزداد سوءاً الآن فى البلاد المدينة النامية ذات الوضع الحرج بسبب برامج التكيف التى يضعها لها صندوق النقد الدولى .

(٥٦) راجع فى ذلك :

T. Mizoguchi, "Economic Development Policy and Income Distribution: The Experiance in East and Southeast Asia", The Developing Economies, Vol.XXIII, No.4, Dec.1985, P. 312.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل انظر :

L. Chau, "Economic Growth and Income Inequality in Hong Kong", in: K.Ohkawa and B. Key(eds.): Asian Socio-economic Development: A National Accounts Approach, University of Tokyo Press, 1980.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل راجع :

T. Mizoguchi, op.cit.,P. 312.

(٥٩) انظر فى ذلك :

R. Ma and E.F. Szczepanik, The National Income of Hong Kong, 1947-50, Hong Kong University Press, 1955.

(٦٠) أنظر فى ذلك :

L. Chau, op. cit.

(٦١) مشار للذلك فى :

S. C. Chow and G.F. Papanik, op.cit, P.471.

(٦٢) أنظر :

C.T. Wu, Societal guidance and development: A Case study of Hong Kong, University of California, 1973.

(٦٣) راجع فى ذلك :

S.C. Chow and G.F. Papanik, op.cit., PP.470-473.

(٦٤) أنظر فى ذلك :

Judith Agassi, "Social Structure and Social Stratification in Hong Kong", in: I.C. Jarvic (ed.), op.cit., P.69.

(٦٥) أنظر فى ذلك :

Helmut Asche, op.cit., P.180.

(٦٦) أنظر فى ذلك :

Judith Agassi, Op.cit, P.69.

(٦٧) راجع :

Helmut Asche, op.cit., P. 180.

(٦٨) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .

(٦٩) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

(٧٠) نفس المصدر ، ص ٢٠١ .

(٧١) مشار الى ذلك فى : نفس المصدر ، ص ٢٠١

(٧٢) الاشارة الى هذا التقرير فى : نفس المصدر ، ص ٢٠١ .

(٧٣) قدرت منظمة العمل الدولية ILO عمالة الاطفال فى جنوب شرق آسيا بحوالى ١ر٩ مليون طفل . انظر : نفس المصدر ، ص ٢٠٢.

(٧٤) أنظر مثلا :

T.G. McGee: Hawker in Hong Kong: A Study of Planning and Policy in a Third World City, Hong Kong, 1973.

(٧٥) قارن فى ذلك :

Helmut Asche, op.cit., p.158.

(٧٦) نفس المصدر ، ص ١٦١ .

(٧٧) نفس المصدر ، ص ١٦٣ .

(٧٨) الاشارة لذلك مأخوذة من نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ١٩٠ .

(٨٠) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع :

Michael G.Whisson:"Some Sociological Aspects of The Ilegal Use of Narcotics in Hong Kong", in: I.C. Jarvie (ed.), op.cit, pp.299-316.

(٨١) أنظر فى اشكال هذه القيود غير التعريفية :

David Greenaway: International Trade Policy: From Tariffs to The New Protectionism, The Macmillan Press, LTD, London and Basingstoke, 1983.

(٨٢) أنظر : رمزى زكى ، محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث ، دار العالم الثالث بالقاهرة ١٩٩١ ، ص ١٩٨ ، وص ١٩٩ .

(٨٣) أنظر فى تفصيل ذلك :

Frederic C. Deyo (ed.), The Political Economy of the New Asian Industerialism, Ithaca, N.Y. Cornell University Press, 1987.

(٨٤) أنظر فى ذلك :

United Nations, World Economic Survey 1990, Current Trends and Policies in the World Economy, New York, 1990, p.41.

(٨٥) نفس المصدر ، ص ٤١ .

(٨٦) راجع فى ذلك :

Yung Chul Park, "Trade and Development in Pacific Asia", in : Louis Emmerij (ed.), One World or Several? OECD Development Centre of the OECD-Paris, 1989, P. 86.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل أنظر : رمزى زكى ، محنة الديون ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٨ ـ ٢١٦ .

(٨٨) تشير بعض الدراسات الى ان اليابان من المتوقع ان يصل فيها بند الفوائد من الخارج فى عام ١٩٩٥ الى مستوى يفوق كل حصيلة تجارة اليابان غير المنظورة ، مسجلاً فى ذلك مبلغا يصل الى حوالى ٦٠ مليار دولار . وفى عام ٢٠٠٠ من المتوقع ان يصل الرقم الى ٨٠ مليار دولار . وهذا يعنى ، أن اليابان على مشارف العقد القادم سوف تستمر فى تحقيق حجم هائل من الفائض فى ميزان مدفوعاتها ، حتى ولو بدأت من الآن فى العمل على توازن ميزانها التجارى . أنظر :

Park, op.cit., P. 86

(٨٩) راجع : رمزى زكى ، محنة الديون ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٣ .

(٩٠) رابطة جنوب آسيا معروفة باسم ASEAN ، وصندوق تنمية اليابان وجنوب آسيا معروف باسم ASEAN-JAPAN DEVELOPMENT FUND . أنظر فى ذلك :

Saburo Okita; "The 1980's, A Decade of Uneven Growth", in: Japan and the world Economy, International Journal of Theory and Policy, Vol.I, No.2, 1989, P. 225.

(٩١) أنظر : جريدة صوت الكويت ، عدد ٣٠ مايو ١٩٩١ ، ص ٨ .

(٩٢) انظر : محمد عبد الوهاب الساكت : "المستقبل الدولى لهونج كونج" ـ مقالة فى مجلة السياسة الدولية ، العدد رقم (٥٢) ابريل ١٩٧٨ ، ص ١٢٧ .

(٩٣) نفس المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٩٤) أنظر فى هذا الموضوع لمزيد من التفاصيل والجدل :

Hungdah Chiu, Y.C. Jao and Yuan-li Wu (eds.), The Future of Hong Kong: Towards 1997 and Beyond, Westport, New York, Conn, and Quorum Books, London, 1987.

(٩٥) من الناحية السياسية يقوم بتمثيل هونج كونج عضوان فى المجلس الوطنى الصينى . ويقوم أهالى هونج كونج بزيارة أقربائهم فى الصين . كذلك تقوم السلطات الصينية باعطاء تأشيرات دخول للأجانب الذين يرغبون فى زيارة الصين عن طريق مكتب سفريات الصين فى هونج كونج ، بعكس الحال بالنسبة للأجانب الذين يزرون تايوان حيث لاتسمح لهم بزيارة الصين" - انظر : محمد عبد الوهاب الساكت ، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٩٦) أنظر فى ذلك :

Piers Jacobs, "Hong Kong and the Modernization of China", Journal of International Affairs, Volume 39, No.2, Winter 1986.

(٩٧) حتى عام ١٩٧٧ كان يوجد للصين داخل هونج كونج ثلاثة شركات استثمارية كبرى (هى شركة الصين للموارد ، وبنك الصين ، وشركة للملاحة).وبعد عام ١٩٧٧ توسعت الاستثمارات الصينية داخل هونج كونج ، وامتدت الى مجالات متعددة ، ووصلت الى ٤ مليار دولار امريكى خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٣ . ثم اتجهت للتزايد اكثر بعد ذلك . أما فيما يتعلق باستثمارات هونج كونج فى الصين فمن الواضح ان تلك الاستثمارات قد تمت على نحو لافت للنظر بعد عام ١٩٧٧ ، واتخذت شكل استثمارات مشتركة أو استثمارات اجنبية خالصة ، وفى عدة مجالات ، منها الصناعات التحويلية والفنادق والسياحة .. الى آخره . وخلال الفترة مابين ١٩٨٠ - ١٩٨٤ وصل عدد هذه المشروعات الى ٩٣١ مشروعاً. وتعتبر الاستثمارات الآتية من هونج كونج هى الغالبة على الأستثمارات الأجنبية فى المنطقة الحرة الخاصة فى شن زن . لمزيد من التفاصيل راجع : المصدر السابق ، ص ص ٧٠ ، ٧١ .

الفصل الثالـــــــث

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر
(نمـط التنميـة البوذيـــــــــــة)